

# الدراسات الأمنية

والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية

تصدر عن مجلة الأمن

العدد ٨٩ - ٢٠٢٢

مجلة فصلية محكمة من قبل وزارة الثقافة

البنانية تحت رقم ٢٥٧٣/م.إ.م/٢٠٢٠

رئيس التحرير المسؤول

العقيد الركن شربل فرام

مدير التحرير

خضر حيدر

المدير الفني

المعاون الأول ابراهيم الحاج شحادة

لجنة الإشراف العلمي

العميد م. ناجي ملاعب

العميد الركن م. نزيه أبي نادر

الدكتور لويس صليب

الدكتور أحمد حطيط

الدكتور أحمد سامرجي

الدكتورة نجاة جدعون

الدكتور ألبير رحمة

العنوان: الأشرافية - شارع بيضون - ثكنة الملازم الأول الشهيد الياس الخوري

الموقع على الإنترنت: [www.isf.gov.lb](http://www.isf.gov.lb)

الإدارة: هاتف ٠١/٣٢٨٠٦٤ - فاكس الإدارة: ٠١/٣٣٨٧٢١

التحرير: هاتف ١٠/٢٠٤٣١٥

البريد الإلكتروني: [alamenedtn@isf.gov.lb](mailto:alamenedtn@isf.gov.lb)

[alamendirasat@gmail.com](mailto:alamendirasat@gmail.com)



ثمن النسخة: ١٠٠٠٠ ل.ل.

الطباعة: مطبعة العربية

## شروط النشر:

ترحب مجلة الدراسات الأمنية بإسهامات الباحثين المهتمين بالدراسات الأمنية على مختلف اتجاهاتها وأبعادها اللبنانية والعربية والدولية. وتحيط المجلة الأخوة الباحثين علماً بشروط النشر فيها:

- أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثق.
- أن يكون التوثيق قائماً على ذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:  
أ - الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.  
ب - في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.
- معايير النشر: الموضوعية، المستوى العلمي، الدقة ودرجة التوثيق.
- يفضل أن يكون النص مدقّقاً لغوياً ومطبوعاً على الكمبيوتر، ومرفقاً بالقرص تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر فبخط واضح.
- ألا يتجاوز حجم الدراسة ٦٠٠٠ كلمة كحد أقصى، وأن يرفق ذلك بخلاصة لا تتجاوز ٥٠ كلمة، تنشر معه عند نشره.
- يشترط ألا يكون البحث المرسل للنشر في المجلة قد نُشر أو أُرسِل للنشر في أية وسيلة نشر أخرى.
- تخضع البحوث الواردة لتحكيم لجنة الإشراف العلمي في المجلة، ولا تعاد البحوث المعتبرة عن نشرها إلى أصحابها، كما يمكن للجنة أن تطلب إجراء بعض التعديلات على البحث قبل الموافقة على نشره.
- يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الإستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

## قوانين الطباعة:

يرجى التقيد بهذه الشروط التقنية المدونة أدناه لتلافياً للأخطاء المتكررة التي نواجهها في كل عدد:

- أن يكون النص مطبوعاً على الكمبيوتر على أحد البرامج التالية  
Word ، In design وعدم نسخه على أي برنامج آخر إنترنت كان أو Scanner.
- عدم إرسال جداول أو صور ضمن النص.
- نسخ الموضوع على CD.

## محتويات العدد:

الافتتاحية: المناعة الوطنية.....	٥	العقيد الركن شربل فرام
القيم الحضارية في مواجهة ثقافة الفساد في لبنان .....	٨	مسعود ضاهر
بعد مئة سنة وسنة على قيام الدولة اللبنانية الحديثة المعوقات المانعة		
للتغيير وبناء الدولة الوطنية .....	٢٦	أ.د. محمد مراد
سقوط الأمن الغذائي للبنان نموذجي مكتب القمح وإهراءات المرفأ ....	٤٨	أ.د. ألكسندر أبي يونس
الخطاب السياسي في وسائل الإعلام اللبنانية.....	٦٢	د. منى طوق
صعود المارد الصيني أم إنحداره من حافة القمة يفاقم وقوع الحرب ...	٧٦	العميد م. ناجي ملاعب
ما بين تجليات الحرب الباردة الثانية، وبداية الألفية الثالثة !!	٩٦....	د. ايلي الياس
المؤسّسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث نظامٌ متطوّر (نشأتها،		
أنواعها وأوجه الرعاية والتّهديب فيها).....	١١٨	د. نجاة جرجس جدعون
رابعة العدويّة والمرأة في التصوّف الإسلامي.....	١٤٤	أ.د. لويس صليبا
Le Retour de la Russie sur la scène internationale		
«Etude De Cas: "L'Annexion De La Crimée"».....	١٧٦	المقدم د. توفيق الحاج

## ملاحظة:

— لا علاقة لتسلسل الأبحاث في هذه المجلة بأي معيار تقويمي، بل هو يجري في سياق تنسيقها الموضوعي.

— الآراء الواردة في الموضوعات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن سياسة المجلة.



# الافتتاحية

# المناعة الوطنية

بقلم: رئيس التحرير  
العقيد الركن شريل فرام

نغار على الدين ونقتل بعضنا بعضاً بإسم الدين.  
نغار على الحقيقة وننحرها عند مفترق أول كلمة.  
نغار على الأخلاق وندوسها عند مغيب كل شمس.  
هل نحن شعوب لا تعرف من الإيمان إلا القشور؟  
هل نحن شعوب لا تعرف من الأوطان إلا الطريق إلى الرحيل؟  
هل نحن شعوب تقدّس ناحريها وتقتل صانعي السلام؟  
هل نحن شعوب تجعل من الزعيم إلهاً وتجلس في الزاوية تلعنه  
بخوف؟  
كان لنا وطن فجعلناه مساحات صغيرة على قياس أفكارنا.  
كان لنا مفكرون فاستبدلناهم بمنظرين غوغائيين.  
كان لنا ازدهار فدمّرناه بسياساتنا المرتجلة.  
كان لنا العزّ والمجد فصرنا مرتهنين مرتزقة على قارعة النكران.  
آن الأوان لإسدال الستارة على مرحلة طويلة من البؤس والتقهقر.  
آن الأوان لإسدال الستارة على فصل المعاناة والموت البطيء.

آن الأوان لاستعادة الكرامة والشهامة والعنفوان.  
آن الأوان لاستعادة الإرادة والقرار.  
الأمراض تأتي وتمضي.  
الجوع يأتي ويمضي.  
الحزن يأتي ويمضي.  
كلّ الأخطار تأتي وتمضي عندما تكون المناعة قوية.  
بوجدتنا نصنع المناعة.  
بإصرارنا نصنع المناعة.  
بنضالنا وشجاعتنا نصنع المناعة.  
بتفكيرنا الصحيح نصنع المناعة.  
بمناعتنا نحمي مستقبلنا ومستقبل أجيالنا.  
بمناعتنا نحمي الكيان والهوية.  
بمناعتنا نحمي الوطن.  
فمن دون مناعة يأتي الموت ولا يمضي..

# القيم الحضارية في مواجهة ثقافة الفساد في لبنان

مسعود ضاهر



التاريخ الحضاري هو الحاضن الأمين للإبداع الإنساني الذي أنتجته الطاقات الخلاقة لدى جميع شعوب العالم . لذا تعتبر كتابة تاريخ الحضارات مسؤولية علمية وأخلاقية في آن واحد . فهي تتجاوز أخبار المعارك العسكرية، وسرد أحداث الماضي المؤلمة، وتتجاهل القيادات الدموية التي إستعبدت شعوبا وأبادت جماعات بشرية بدوافع عنصرية أو دينية أو عرقية أو إستعمارية وغيرها .

يبرز التاريخ الحضاري كل ما هو إيجابي في عادات وتقاليده شعوب عبر التركيز على نظام القيم الإنسانية والأخلاقية، والتركيز على الإبداعات العلمية والأدبية والفنية . وهو ثمرة إستقرار الشعوب في أماكن ثابتة، وتجنبها مآسي الحروب على أنواعها، ومواجهة الكوارث الطبيعية . فالاستقرار الإجتماعي يساعد على الإزدهار الإقتصادي وبناء مجتمع المعرفة المحلي، وإنجاز التنمية البشرية والإقتصادية المستدامة، والانتقال السلس والمبرمج من التحديث المكتسب إلى الحداثة الراسخة بفضل تفاعل النخب المحلية مع تجارب الحداثة الناجحة على المستوى الكوني .

### تاريخ لبنان ما بين الحضاري والسياسي

شدد مؤرخو لبنان الحضاري على إبراز الأعمال الإبداعية التي أنتجتها جماعات سكانية متنوعة أقامت على أرض لبنان الحالية، قبل وبعد قيام الدولة اللبنانية التي أعلنها الفرنسيون عام ١٩٢٠ . وحلّلوا مواقف النخب اللبنانية الإبداعية، وأشادوا بالقيم الأخلاقية والإنسانية التي تربي عليها اللبنانيون . بالإضافة إلى تقديم شخصيات مميزة في تاريخ لبنان الحضاري، منهم قادة كبار أنتجوا شرائع وقوانين ذات أبعاد إنسانية، وعلماء وأدباء وفنانين أنجزوا روائع أدبية وفنية خالدة . وأشادوا بحكمة المتورين الذين كتبوا مخطوطات علمية وأدبية، وحافظوا على المعابد والآثار القديمة بوصفها ملكا للإنسانية جمعاء . ومنهم من دافع عن حق اللبنانيين في التعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرية، وندد بالحكام الظالمين الذين أحرقوا المكتبات، أو دمروا المدن، أو أتلّفوا المخطوطات، أو قتلوا العلماء .

بعبارة موجزة، التاريخ الحضاري سجل حافل بالقيم الإنسانية المشتركة التي شكلت تراثاً جامعاً مشتركاً بين اللبنانيين ،على اختلاف أعراقهم، وأديانهم، ومعتقداتهم . وتبلورت تلك القيم من خلال الدعوة إلى العيش المشترك بسلام، ونشر التسامح، والعدالة، والرحمة، والإصلاح، وإغاثة الملهوف، واحترام المسنين، وحماية المرأة، والعناية بالأولاد، ورفض الظلم والتحذير من مغبته، وتبنيه الحاكم إلى تبدل السلطة لأنها لا تدوم لأحد، «فلو دامت لغيرك ما وصلت إليك» .

بالمقابل، تاريخ لبنان السياسي حافل بالنزاعات الدموية التي طالت جميع العائلات والمناطق والطوائف والمذاهب في لبنان، وأنتجت ثقافة الفساد والإفساد التي حولت الهويات

الطائفية إلى «هويات قاتلة» كما وصفها الروائي أمين معلوف في كتابه الذي حمل العنوان نفسه. دلالة ذلك أن تاريخ لبنان الحضاري يتميز بشكل واضح عن تاريخه السياسي. وأن غالبية اللبنانيين يدركون الأضرار الكبيرة التي خلفها هذا الإنقسام الحاد منذ قيام دولة لبنان الكبير. وكان جبران خليل جبران في طليعة المفكرين اللبنانيين الذين رسموا حدود التمايز بين لبنان السياسي ولبنان الحضاري في مقالته الرائعة: «لكم لبنانكم ولي لبناني»، المنشورة في كتابه «البدائع والطرائف» الصادر في بيروت عام ١٩٢٢. وما زال بعض المثقفين اللبنانيين يسيرون على خطاه في التنديد بالفساد السياسي والإداري والمالي الذي إنتشر على نطاق واسع في تاريخ لبنان السياسي، إلى جانب التمسك بنظام القيم الإنسانية والأخلاقية التي ميزت تاريخ لبنان الحضاري. فعن تاريخ لبنان الحافل بالفساد، والقمع، وهدر الطاقات، وتهجير الشباب اللبناني، وغياب العقاب، وتجويع اللبنانيين، وغيرها من الآفات السلبية، كتب جبران: «لكم لبنانكم بكل ما فيه من الأغراض والمنازع... لبنانكم عقدة سياسية تحاول حلها الأيام... لبنانكم مشكلة دولية تتقاذفها الليالي... لبنانكم حكومة ذات رؤوس لا عداد لها... لبنانكم طوائف وأحزاب... لبنانكم خطب ومحاضرات ومناقشات والذين ولدت أرواحهم في مستشفيات الغربيين... لبنانكم شرائع وبنود على أوراق وعقود في دفاتر.. لبنانكم عجوز قابض على لحيته قاطب ما بين عينيه ولا يفكر إلا بذاته.. لبنانكم الأشداء الفصحاء البلغاء ولكن بعضهم لدى بعض، والضعفاء الخرسان أمام الإفرنج... هم الأحرار المصلحون المتحمسون ولكن في صفهم وفوق منابرهم والمنافقون الرجعيون أمام الغربيين... هم أولئك العبيد الذين تبدل الأيام قيودهم المصدأة بقيود لامعة فيظنون أنهم أصبحوا أحراراً مطلقين... هؤلاء هم أبناء لبنانكم فهل بينهم من يمثل العزم في صخور لبنان؟ هل بينهم من يتجرأ أن يقول: «إذا ما مت تركت وطني أفضل قليلاً مما وجدته عندما ولدت؟» هل بينهم من يتجرأ أن يقول: «لقد كانت حياتي قطرة من الدم في عروق لبنان، أو دمعة بين أجفانه، أو ابتسامة على ثغره؟»

بالمقابل، رسم جبران صورة لبنان الحضاري، لبنان الثقافة والإبداع في زمانه، والذي تحول لاحقاً إلى نموذج يحتذى على المستوى العربي، وإلى رسالة حضارية في العيش المشترك بين الجماعات الدينية والعرقية على المستوى الكوني بقوله: «قفوا قليلاً وانظروا لأريكم أبناء لبناني هم الفلاحون الذين يحولون الوعر إلى حدائق وبساتين... هم الرعاة الذين يقودون قطعانهم من واد إلى واد فتممو وتكاثر وتعطيكهم لحومها غذاء وصوفها رداء... هم الكرامون الذين يعصرون العنب خمراً ويعقدون الخمر دبساً... هم الآباء الذين يربون أنصاب التوت والأمهات اللواتي يغزلن الحرير... هم الرجال الذين يحصدون الزرع والزوجات اللواتي يجمعن الأغمار. هم البناؤون والفخارون والحائكون وصانعو الأجراس والنواقيس... هم الشعراء الذين يسكبون أرواحهم في كؤوس جديدة، وهم شعراء الفطرة الذين ينشدون العتاب والمعنى والزجل...

هم الذين يغادرون لبنان وليس لهم سوى حماسة في قلوبهم وعزم في سواعدهم ويعودون إليه وخيرات الأرض في أكفهم وأكالييل الغار على رؤوسهم... هم الذين يتغلبون على محيطهم أينما حلوا ويجتذبون القلوب إليهم أينما وجدوا... وهم الذين يولدون في الأكواخ ويموتون في قصور العلم... هؤلاء هم أبناء لبنان... هؤلاء هم السائرون بأقدام ثابتة نحو الحقيقة والجمال والكمال. وماذا عسى أن يبقى من لبنانكم وأبناء لبنانكم بعد مائة سنة؟ أخبروني.. ماذا تتركون للغد سوى الدعوى والتلفيق والبلادة؟ هل تحسبون أن الزمن يحفظ في ذاكرته مظاهر الخداع والمداينة والتدليس؟...

### سجل حاد حول قضايا أساسية في تاريخ لبنان المعاصر

تميز السجل الثقافي والسياسي حول هوية لبنان الحضارية بكثير من الحدة بسبب تباين المواقف في النظر إلى إنتماء اللبناني إلى الأرض التي أبدع عليها. فعند الإعلان عن دولة لبنان الكبير تحول زعماء الطوائف إلى ممثلين لها في مؤسسات الدولة الرسمية، وذلك على حساب تمثيل لبنان الوطن الحضاري الموحد. وذاكرة اللبنانيين محصنة بالوثائق العلمية لتنمية معرفتهم الدقيقة بتاريخ وطنهم، بجميع مناطقه، وطوائفه، ومنظماته الرسمية والخاصة. وهي تبرز تطور إنتمائهم للبنان الوطن الحر المستقل بعد توحيد المقاطعات اللبنانية المفككة في دولة مركزية عام ١٩٢٠ لكنها لا تزال تعيش مرحلة حافلة بالنزاعات الأهلية.

سعى بعض القادة المتورين إلى ترسيخ الإنتماء للبنان الحضارة ولبننة الوافدين إليه من المناطق المجاورة، والعمل على بناء دولة لبنانية مستقلة وذات سيادة تامة على أراضيها. وتبلور شعور اللبنانيين الوطني في مرحلة الإنتداب الفرنسي بترسيخ الإنتماء إلى أرضهم. كما طالبوا بها وحدتها لهم عصبه الأمم ودافعوا عنها بصلافة، وطالبوا بالولاء للبنان الوطن الحر والعمل على تحريره من القوات الأجنبية والإرتقاء بالدولة اللبنانية من دولة ذات نصف سيادة حسب توصيف الدكتور أدمون رباط إلى دولة مستقلة.

لكن زعماء لبنان المستقل تمسكوا بنظام سياسي طوائفي متعدد الأقطاب بذريعة منع تفرد طائفة واحدة بالسلطة، ففشلوا في إقامة دولة مركزية ذات ركائز صلبة. فقد تأسس النظام السياسي الطائفي على ركائز سلبية أشعلت الكثير من الفتن الطائفية. وشارك اللبنانيون، على اختلاف طوائفهم وطبقاتهم الاجتماعية، في صنع تاريخهم السياسي في ظروف إقليمية ودولية تميزت بتراجع الحضور الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط لصالح حضور قوي للولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي. وقد إكتسبوا خبرة سياسية جديدة ساعدت على إنتقالهم من المرحلة المقاطعية إلى مرحلة الديمقراطية التوافقية على أسس طائفية. وأبرز مظاهرها: تعزيز الحرية الفردية في المعتقد والفكر والتي ميزت المجتمع اللبناني وأنتجت شرئح فاعلة

من المثقفين المتنورين والعمال والفلاحين الأحرار إلى جانب بورجوازية الحرير التي تبنت رأسمالية الخدمات المعولمة ونمط إنتاج ريعي يغلب الصفقات المشبوهة على العمل المنتج. إلى جانب التمسك بالنظام السياسي الطائفي وأضاف قادة الإستقلال ميثاقا طائفيا بني على الأعراف واستند إلى نفي مزدوج: التخلي عن الحماية الفرنسية والتخلي عن الوحدة مع سوريا. فنشر الصحافي جورج نقاش مقالة رائعة بعنوان: «نافيتان لا تصنعان أمة لبنانية»، حلل فيها أخطاء ومخاطر الفكر السياسي اللبناني الذي إهتم بتسيخ التمايز الطائفي وحماية مكاسب زعماء الطوائف على حساب الإندماج الوطني الجامع. فأدخل السجن لمدة ثلاثة أشهر وأغلقت صحيفة «الأوريان» لستة أشهر.

عانى لبنان السياسي بعد الإستقلال تجاذبات إقليمية ودولية بسبب النزاع بين زعماء الطوائف الكبرى على توزيع مغانم السلطة فواجه اللبنانيون قضايا مصيرية باتت اليوم تهدد بقاء لبنان وفي طليعتها حماية الأراضي اللبنانية التي رسمت بعض حدودها بإشراف عصبة الأمم. وما زالت مشكلة ترسيم حدود لبنان البرية والبحرية قيد المفاوضات. كما أن الهوية المميزة للشعب اللبناني باتت عرضة لتجاذبات طائفية تهدد التنوع السكاني والتعددية الثقافية. وبرزت مشكلة الحفاظ على لبنانية أحفاد اللبنانيين الذين نالوا الجنسية بموجب الإحصاء الرسمي لعام ١٩٣٢ وهاجروا إلى الخارج. وما زال هذا الحق ساري المفعول، ويعتبر مسألة وطنية بامتياز. فقد إترف بحق أبناء اللبنانيين المنتشرين في جميع دول العالم بالحصول على الجنسية اللبنانية مهما بعد الزمن شرط تقديم الوثائق التي تبرز إنتسابهم إلى أصول لبنانية. ومع دخول قيادات سياسية جديدة من منابت إجتماعية متنوعة إلى البرلمان والوزارة تعرضت زعامة أبناء الأسر المقاطعجية القديمة لمنافسة حادة من أصحاب المهن الحرة ورجال المال والأعمال. وتبلورت زعامة سياسية لبنانية ذات طابع إجتماعي وثقافي من نوع جديد. وقد عملت على ترسيخ زعامة وطنية جامعة وغير طائفية في مواجهة زعماء الطوائف الكبرى الذين أقاموا تحالفات وثيقة مع دول إقليمية ودولية لضمان مصالحهم وسيطرتهم على مؤسسات الدولة اللبنانية ومواردها المالية وروجوا لديموقراطية توافقية وفق صيغة ميثاقية قامت على المحاصصة الطائفية التي نسفت ركائز الوحدة الوطنية الجامعة والولاء للبنان الوطن الواحد والموحد بجميع أبنائه وطوائفه وأراضيه.

نخلص إلى القول إن الممارسة السياسية في عهد الإستقلال بنت تضامن اللبنانيين على قاعدة تعزيز وحدة الجماعة الطائفية باعتبارها هوية قائمة بذاتها في مواجهة هويات طائفية أخرى وفق أوهايم ما أسموها هوية لبنانية جامعة ما أضعف الوحدة الوطنية بصورة متزايدة، وسهل إنزلاق اللبنانيين إلى نزاعات داخلية بأبعاد طائفية، وإقليمية ودولية متشابكة. وتحالف الأعيان من أبناء العائلات القديمة مع زعماء جدد من جميع الطوائف فشكّلوا قوة ضاربة في

الفساد والإفساد حددت وظيفة النظام السياسي الطائفي بالحفاظ على مصالحهم الشخصية، وتزويدهم بكل مظاهر النفوذ للسيطرة على رعاياهم. وبات المواطن اللبناني، طوعاً أو قسراً، عضواً في جماعة طائفية يدافع عن مصالح زعمائها دون أن ينال الحد الأدنى من الحماية لحقوقه الفردية والعائلية. في حين أن القيم الوطنية الجديدة التي أطلقتها الإيديولوجيا السياسية اللبنانية في مرحلة الإستقلال كانت تبشر بالمساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات بمعزل عن الإنتماء الطائفي، أو العرقي، أو السياسي. ومع أن القيادة السياسية في لبنان لم تعد حكراً على أبناء الزعامات القديمة بل أفسحت المجال أمام قيادات سياسية جديدة جاءت من صفوف رجال المال والأعمال، والمهن الحرة، والإعلاميين، والمثقفين، وكبار العسكريين. إلا أن القرار التنفيذي فيها بقي لتحالف زعماء الطوائف الكبيرة الذين حافظوا بشراسة على مكاسبهم ونجحوا في إضعاف القوى الوطنية الجامعة التي كانت تشدد على دور الكفاءة الشخصية والقيم الأخلاقية في بناء لبنان الحضاري في مواجهة لبنان المحاصصة الطائفية.

### المجتمع اللبناني والقيم الحضارية الموروثة

في محاضرة هامة للمؤرخ البريطاني ارنولد توينبي عن تاريخ لبنان الحضاري يبدو نظام القيم الضاربة هو البديل الوحيد القادر على مواجهة الفساد السياسي في تاريخ لبنان المعاصر. فتوينبي ذو شهرة عالمية وصاحب موسوعة «تاريخ الحضارات»، التي درس فيها ٢١ حضارة، وأفرد فيها مجلداً للحضارة الفينيقية. وقد إستنبط مقولة «التحدي والإستجابة» التي شكلت معلماً بارزاً في كتابة التاريخ الحضاري لجميع شعوب العالم التي خضعت للإحتلال الأجنبي. زار توينبي لبنان وألقى محاضرة متميزة باللغة الفرنسية في دار «الندوة اللبنانية» بتاريخ ٨ أيار ١٩٥٧ تحت عنوان «لبنان كلمة التاريخ». وقد نقلها مؤخرًا إلى العربية الشاعر هنري زغيب. وأبرز ما جاء فيها أن «لبنان»، بالمعنى الجغرافي، ليس مجرد مصطلح تاريخي بل وصف لموقع جغرافي طبيعي. فمعالمه الطبيعية أساس ثروته البشرية: البحر، الجبال، الثلوج، والغابات. هي مواقع مادية لا تدهش سكان الضفة الأخرى من المتوسط طالما أن الظواهر الطبيعية ذاتها موجودة في اليونان وإيطاليا والمغرب. أبينما سكان مصر والعراق وخصوصاً دول الجزيرة العربية يعتبرون لبنان بلداً إستثنائياً وذا مسحة عجائبية. وأضاف: لبنان أيضاً تألق التاريخ حين تفسر كلمة «لبنان» في معناها الإنساني. في هذا المعنى هو نتاج من سكنوه عبر العصور. فشكل تاريخه الإنساني وحدة اجتماعية وثقافية منذ جذور الحضارة حتى اليوم. لكن اللبنانيين اليوم ليسوا أحفاد الفينيقيين بالمعنى المباشر. إذ كان الفينيقيون بحارة سكناهم الجزيرة لا الجبل، كما في صور وأرواد وما شابهها من مدن بحرية. وهم لم يضموا الجبل إليهم إلا في مرحلة لاحقة من التاريخ الفينيقي. بينما اللبنانيون اليوم، على العكس، أبناء جبال لم ينجحوا قبل ١٩٢٠، إلا

عابرا، في أن يضموا إلى مساحاتهم موانئ ومدنا ساحلية. مع أن ما يجمع بين فينيقيي الأمس ولبنانيي اليوم عادات وطاقات مهمة. فقد أفادوا من الملجأ الطبيعي - البحر للقدمى والجبل للمعاصرين - لمزاولة الأعمال التجارية. فأقاموا إمبراطورية اقتصادية في الغرب، وأسسوا سلاسل تجار لدى معظم العالم الغربي في زمانهم.

فموقع لبنان الطبيعي عنصر أساس في نموه البشري. لكن الخارطة الاصطلاحية مضللة لأنها تمثل لبنان صلة وصل بين بحر وقارة، بينما الواقع أن منطقة لبنان الخلفية ليست قارة بل برزخ. فقبالة البحر المسمى متوسطاً، مدى واسع جاف من سهوب أكبر وصحارى أوسع، تمتد من بادية الشام وسهوب إيران وآسيا الوسطى حتى الحدود الغربية للهند والصين. ويمتد لبنان على الشاطئ المتوسطي للبرزخ السوري. لكن الضفة المقابلة، الضفة الصحراوية، لها أيضاً مرافئها. وقبالة رأس شمرا وأرواد وبيروت وصيدون وصور وعكا وحيفا، ثمة حلب وحماة وحمص ودمشق وبُصرى، تتقابل فيها موانئ البحر ومرافئ الصحراء في صفين متوازيين يدير كل منهما ظهره للآخر. والنشاط الاقتصادي اللبناني اليوم يفيض عن البرزخ السوري في الاتجاهين: لا نحو الغرب فقط بل نحو الشرق أيضاً. وواضح إتساع الإمبراطورية الاستعمارية اللبنانية بامتدادها نحو الغرب. وحيثما شعت الحضارة الغربية إنتشر التجار اللبنانيون: في مصر وأوروبا الغربية وإفريقيا الغربية والأميركتين وأستراليا. ومنذ نشوء المنطقة النفطية حديثاً في العراق وفي الجهة العربية من الخليج الفارسي، نرى رجال الأعمال اللبنانيين وسعوا إمتدادهم شرقاً إلى جميع الدول العربية. وكان من صالح اللبنانيين في منافستهم الغرب لدى الدول العربية النفطية أنهم يتكلمون اللغة ذاتها مع زبائنهم العرب في الشرق، ويعرفون تقاليد جيرانهم العرب، وجيرانهم العرب لا يخشونهم. ويغنم لبنان من كونه ليس قوة عسكرية عظمت، ما يمكنه من أن يكون قوة اقتصادية كبرى. وإمبراطورية لبنان الاقتصادية المزدوجة اليوم ظاهرة إستثنائية. هي في الغرب ظاهرة عادية. ففي معظم حقبات التاريخ امتدت التجارة اللبنانية غرباً حتى مضيق جبل طارق وبلغت ضفاف المحيط الأطلسي، فيما إمبراطورية المدى الجاف في السهوب بقيت في أيدي سكان منطقة البرزخ السوري الصحراوية.

كانت محاضرة توينبي عن لبنان مناسبة لتنبية نسبة كبيرة من النخب السياسية والثقافية والإقتصادية والمالية اللبنانية التي حضرتها إلى إحترام تاريخ لبنان الحضاري الذي يرقى إلى آلاف السنين لأن ما يثيره قاداته اليوم من نزاعات سياسية وطاقية إلى زوال ولن يستطيعوا تشويه صورة لبنان الحضاري.

فالساحة اللبنانية بعد الإستقلال وحتى الحرب اللبنانية شهدت حركة ثقافية حضارية تميز بها تاريخ لبنان المعاصر. وإنتشرت على نطاق واسع مقولات فلسفية عصرية من على المنابر الجامعية وفي وسائل الإعلام. وتبلور نمط حضاري أصيل بني على تقديس الحرية

والكلمة الحرة في مواجهة القمع والإرهاب الذي مارسته القوى السلطوية. وعرف مثقفو لبنان الاضطهاد، والسجن، والقمع، والطرده من العمل، والتهجير إلى الخارج. وشكلت ظاهرة المثقف الحر والمدافع عن موقفه بصلاية المدماك الأول في صرح الثقافة النقدية العربية التي نشرها المثقفون العرب في بيروت وشكلت معلما بارزا من معالم الجمع بين الإبداع بالموقف والإبداع بالكلمة الحرة. ووصفت بيروت بملتقى التفاعل الثقافي بين أوروبا والمشرق العربي.

ضمن الدستور اللبناني مبدأ حرية القول والنشر والتعليم لجميع الطوائف. فانتشرت المؤسسات الثقافية على نطاق واسع في لبنان، وفتحت مئات المدارس الجديدة، الرسمية منها والخاصة، مع زيادة كبيرة في عدد طلاب المدارس الثانوية والمهنية، وفي الجامعة الأميركية، وجامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية، وجامعة بيروت العربية، وغيرها. تزايد عدد المثقفين من حملة الشهادات الجامعية بشكل ملحوظ. فساهموا في نشر ثقافة عصرية جعلت لبنان مركزا هاما لنشر الثقافة الحرة على إمتداد الوطن العربي. وبرزت زيادة كبيرة في عدد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية، وباللغات العربية والفرنسية، والإنكليزية، والأرمنية، وغيرها. بالإضافة إلى تأسيس عدد كبير من المطابع ودور النشر. وتبلورت حركة أدبية واسعة إستقطبت كبار الأدباء والشعراء العرب، وإلى جانبها حركة فنية رائعة على أيدي نخبة موهوبة من كبار الفنانين اللبنانيين من ذوي الشهرة العالمية. ونشطت المهرجانات الفنية الدولية في بلعبك، وبيت الدين، وبيروت، وصور، وجبيل، والأرز، وغيرها من المناطق اللبنانية. وازدهرت حركة الترجمة على نطاق واسع من وإلى اللغة العربية، وحركة التأليف باللغات الأوروبية، وخاصة الفرنسية والإنكليزية والألمانية والروسية. واحتضنت بيروت نخبا ثقافية عربية وأوروبية من خريجي الجامعات الأجنبية في لبنان ومن خارجه. يضاف إلى ذلك نشاط ثقافي مميز في مجال إعداد الموسوعات أو ترجمتها، ودوائر المعارف، والمعاجم على أنواعها وبلغات عدة، بالإضافة إلى أنواع أدبية أخرى .

على الجانب السياسي، شهد لبنان حركة ناشطة لأحزاب علمانية، وقومية، وإشتراكية، وجمعيات ونقابات مهنية وعمالية متنوعة. فساهمت جميعها في تحفيز الحوار السياسي الإيديولوجي على أسس ديموقراطية سلمية بعيدا عن العنف والنزاعات الطائفية التقليدية. وانتشرت بكثرة ترجمة الكتب العقائدية. واحتضن لبنان سجلا فكريا على غاية في الأهمية حول الدعوات المتوسطة، والفنيقية، والفرعونية، والفاشية، والنازية، والصهيونية. بالإضافة إلى سجل معمق حول أهم المدارس الأدبية والفنية العالمية كالرومانسية، والرمزية، والانطباعية، والواقعية، والسريالية، والتكعبية، وغيرها. وشكلت المنابر الثقافية ملتقى جامعا لأفضل النخب الإبداعية والفنية في الوطن العربي، مع تفاعل حقيقي ودائم مع كبار الأدباء العالميين. وعرفت بيروت ظاهرة النشاط الأدبي الجماعي عبر تحلق الأدباء والشعراء في وحدات

مميزة للمشاركة في سجل أدبي وشعري معمق أبرزها «عصبة العشرة»، و«جماعة أهل القلم»، وجماعة «أصدقاء الكتاب»، وغيرها. ومن الظواهر الثقافية التي نمت بسرعة إبان تلك المرحلة أن الرسم الكاريكاتوري في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية بات من أرقى فنون التعبير عن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحافظت صحف ومجلات بيروت عليها حتى الآن.

نشير أخيراً إلى النشاطات الفنية والحضارية الكثيرة التي عاشتها بيروت خلال تلك المرحلة وأبرزها العروض المسرحية المتلاحقة على مسرح التياترو الكبير، وبشكل خاص عروض لأهم الفرق المسرحية الفنية في العالم العربي وبعض الفرق العالمية. ما أدى إلى إرتفاع عدد المسارح في لبنان إلى أكثر من عشرين مسرحاً كان بعضها يعمل بشكل منتظم طوال السنة. بالإضافة إلى حفلات الغناء والطرب الأصيل التي أحيها كبار المطربين من مختلف الدول العربية والعالمية، وبروز نشاط ملحوظ لعرض الأفلام العربية والأجنبية في دور السينما التي أنشئت خصيصاً لهذه الغاية.

لقد كان لبنان الحضاري على الدوام مصدر إشعاع ثقافي بالغ الأهمية بعد أن شكلت منابر الثقافة ومجالاته الطليعية مصادر لثقافة عصرية ذات أبعاد عالمية رسمت تاريخ لبنان الحضاري المميز في نشر الاتجاهات الثقافية والفكرية والأدبية والفنية الجديدة على إمتداد الوطن العربي طوال الفترة التي سبقت إندلاع الحرب اللبنانية.

### التحدي والاستجابة في تاريخ لبنان المعاصر

دمرت الحرب البنى الثقافية في بعض المناطق وتعرضت لضرر بالغ في مناطق أخرى. فتوقفت حركة المسرح التي كانت ناشطة جداً قبيل الحرب، وتعطلت معظم دور السينما والمراكز الثقافية، وأصيب القطاع الفني بأزمات حادة إنعكست سلباً على حياة الفنانين اللبنانيين وعلى مستوى إنتاجهم الفني. وتوقف التدريس المنتظم في غالبية الجامعات والمدارس اللبنانية لفترات طويلة في العام الواحد. وتدنى مستوى التعليم بشكل مريع، وعلى جميع المستويات. وتعرض العاملون في الحقل التربوي والثقافي لمضايقات كبيرة، وخطف وقتل الكثير منهم. يضاف إلى ذلك أن سنوات الحرب الطويلة إنعكست سلباً على سلوك الطلاب الذين عاشوا بشاعة سلوك ميليشيات الحرب، وشاهدوا ممارساتها الطائفية وغير الأخلاقية. وتراجع نشر القيم الحضارية التي تبشر بها المؤسسات الثقافية التربوية وتحض على المحبة، والحرية، والتسامح، والغفران، والمبادئ الوطنية والقيم الإنسانية. وتم تشويه البنى التحتية، والمبادئ السامية للتربية والثقافة والفنون في لبنان. وبالإضافة إلى النتائج السلبية المباشرة التي نتج عنها تعطيل العملية التربوية والتثقيفية في لبنان، وتغليب منطق السلاح على سلاح المنطق داخل



الأحزاب العقائدية والعلمانية نفسها. فإنعكست تلك النتائج على قوى التغيير الديمقراطي العقلاني التي ما تزال تعاني مأزقا حادا في عملها الثقيفي.

على الجانب الحضاري، نشرت دراسات تاريخية وسياسية وأنطروبولوجية معمقة حول دور الطوائف في تاريخ لبنان المعاصر بوصفها هويات محلية قادرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية وممارسة العيش المشترك. لكن تلك العصبية تحولت في زمن الحرب إلى «هويات قاتلة». ولعب بعض زعماء الطوائف دورا بالغ السوء في إضعاف الهوية الوطنية للمجتمع اللبناني، وفي إفساد مؤسسات الدولة اللبنانية التي باتت اليوم مهددة بالإنهيار ما يطرح تساؤلات مهجية كثيرة في هذا المجال.

فقد باتت الهوية الطائفية فردية وجماعية لأن زعماء الطوائف فضلوا الدفاع عن مصالحهم الشخصية على حساب الوحدة الوطنية الجامعة. فأنتجوا مجتمعا لبنانيا مفككا أنهكته النزاعات الدموية المستمرة. وحرص الغرب على دعم الهويات المتناحرة بديلا من الهوية الوطنية الجامعة فساهم في إفشال الدولة المركزية في لبنان بعد أن وصفها خصومها بأنها صنيعه الغرب الذي يسعى إلى نسف ركائز الوحدة العربية عبر تفكيك المجتمعات العربية بأشكال وأدوات مختلفة. ولعل أخطر تلك النتائج أن الجيل الجديد من الشباب اللبناني لم يعد متحمسا للتعليم والثقافة كطريق موثوقة للتقدم الاجتماعي، في حين شكلت هذه المقولة القاعدة الأكثر صلابة في نظام القيم اللبناني منذ القدم وحتى اندلاع الحرب. فاشتد العداء المستحكم بين المثقف والسلطة لأن المثقف قبل سيطرة الميليشيات كان يحظى باحترام كبير في جميع الأوساط، ويعتبر «ضمير الشعب». لذا إنحازت غالبية المثقفين اللبنانيين إلى جانب قيم العدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة، ودعت إلى نبذ الطائفية والتفرقة المذهبية والعرقية، وإلى تغيير النظام السياسي اللبناني القائم على الطائفية وعدم المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وإلى الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية بصلابة.

وتعرض نظام القيم الثقافية الذي كان سائدا في لبنان قبل الحرب لتغيير سلبي، على جميع المستويات. فتوقفت، أو تعطلت غالبية البنى التربوية والثقافية والفنية التي كانت تعبر أصدق تعبير عن نظام المثل الأخلاقية الإيجابية، وحلت مكانها بنى جديدة، ميليشياوية وطائفية، تمجد سمات مناقضة للثقافة الإنسانية، وتحلل قتل الآخر المخالف في الرأي، وتؤمن بالعنف، وتعتمد أساليب التهجير، والسرقعة، والفساد، والرشوة، واستغلال السلطة لجني الثروات الطائلة على حساب إفقار الشعب اللبناني. فسلبيات الحرب في المجالين التربوي والثقافي أكثر من أن تحصى. لذلك واجه المجتمع اللبناني إمتحانا عسيرا في مدى قدرته في الحفاظ على وحدته الداخلية والوطنية. لكنه عرف كيف يحمي نفسه من التفكك والانهار. ونشطت غالبية مؤسسات المجتمع المدني، كالأحزاب العلمانية، والنقابات، والجمعيات، والروابط، والاتحادات،

والمنظمات الشبابية والنسائية، لتنسيق جهودها بهدف حماية لبنان من التفكك بعد إنهيار دولته المركزية وتفكك غالبية مؤسساتها وأجهزتها الإدارية.

كانت ردود فعل النخب الثقافية متباينة تجاه النظام السياسي الطائفي في لبنان وما إذا كان بحاجة إلى تطوير أم إلى تغيير جذري عبر تجاوزه بعد فشل جميع محاولات إصلاحه. وبات اللبنانيون على ثقة تامة بأن الطبقة السياسية الفاسدة لا ترغب في إصلاح نظام سياسي طائفي ضمن لها مكاسب كثيرة ومتنوعة دون محاسبة أو مساءلة. فغياب العقاب وتسييس القضاء عبر إلحاقه بزعماء الطبقة السياسية الفاسدة يؤكد عدم رغبة هذه الطبقة في بناء دولة عصرية وعادلة في لبنان. لذلك تبدو اليوم عاجزة عن وقف إنهيار الدولة بعد أن فقدت القدرة على جر الجماعات الطائفية في لبنان إلى حرب داخلية تدمر ركائز العيش المشترك، وتهدد مصير لبنان الوطن الحضاري ووطن الرسالة.

كان أقطاب الطبقة السياسية الفاسدة أكثر المستفيدين من تحويل الدولة اللبنانية إلى دولة رخوة وفاسدة لأنهم كانوا أبرز صانعيها. وعلى مدى مائة سنة من تاريخ لبنان المعاصر لم يستخلص زعماء الطوائف والميليشيات الدروس المستفادة من أن غياب الدولة المركزية القوية يولد مأس بشرية، ودماراً إقتصادياً، وأزمات نفسية، وإنعدام الثقة بين مؤسسات المجتمع التقليدي الممثلة بزعماء الطوائف وبين النخب السياسية والإقتصادية والثقافية في الدولة المركزية القوية. هذا بالإضافة إلى أن سياسة القمع والترهيب والتجويع تعطي نتائج عكسية ضد مصالحهم لأنها تلعب دوراً أساسياً في ولادة قوى عقلانية تتحضر لحماية مؤسسات الدولة الحديثة من نفوذ الطبقة السياسية الفاسدة إلى أبعد الحدود. وبعد أن نشر زعماء الطبقة السياسية ثقافة الفساد كنموذج فج لتدمير الثقافة الوطنية في لبنان فإن قوى التغيير العقلاني والديموقراطي تنمي ثقافة التنوير والتغيير السلمي، وتعمل على إعادة الاعتبار لتاريخ لبنان الحضاري بما يتلاءم مع متطلبات الحضارة الكونية في عصر العولمة.

### صراع القيم الحضارية والفساد السياسي في لبنان

منذ نشأة دولة لبنان الكبير ما زالت المؤسسات اللبنانية تواجه معضلات بنيوية بسبب كثافة الفساد السياسي والمالي والإداري الناجم عن المحاصصة الطائفية وهيمنة ذهنية الميليشيات على مقدرات الدولة المركزية. ونظراً لغياب المساءلة القضائية الفاعلة يعيش اللبنانيون هاجس الخوف من تجدد النزاعات الدموية في الداخل وإنتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا. وهم بحاجة ماسة لاستعادة نظام القيم الحضارية التي تميز بها المجتمع اللبناني في مرحلة الاستقرار الإجتماعي والإزدهار الإقتصادي.

لذلك تعددت الدعوات المطالبة بالحفاظ على التماسك الوطني من خلال تعزيز مؤسسات

المجتمع المدني العلماني بالدرجة الأولى. وقد حافظت على وحدتها نقابات الأطباء، والمهندسين، والصيدلة، وأصحاب المصارف، واتحاد الكتاب اللبنانيين، ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، وروابط المعلمين في القطاعين الخاص وال رسمي، ونقابة الصحافة، ونقابة المحررين، ونقابة الناشرين، وغيرها. ويحاول الاتحاد العمالي العام إسترجاع وحدته في ظروف صعبة جعلته عاجزا عن لعب دوره الطبيعي الذي مارسه بكفاءة عالية قبل الحرب.

لم تكثف بعض المؤسسات الثقافية بالحفاظ على وحدتها وعدم الانجرار إلى الانقسامات المذهبية والسياسية بل فتحت منابرها لاحتضان مقولات ثقافية تحض على التوحيد الوطني والتحذير من مخاطر المشروع الصهيوني الذي أدخل لبنان في دائرة الاحتلال الإسرائيلي. لكن الأزمة الراهنة في القطاع المصرفي اللبناني، ومصادرة البنوك لأموال المودعين، والتحكم بسعر صرف الدولار دلت على جشع أصحاب البنوك ومحاولة تعويم سياستهم المالية الفاسدة بالسيطرة على مالية الدولة وممتلكاتها. ما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة المالية وتجويع اللبنانيين وإفقارهم. ونظرا لكثافة الفساد السياسي الداعم للرأسمال الريعي غير المنتج إنهارت أسطورة القطاع المصرفي القوي وما رافقها من إعلام مضلل يروج لمتانة القطاع المصرفي اللبناني. فطالت الأزمة المالية الحادة الغالبية الساحقة من اللبنانيين وتزامنت مع سلسلة من التدابير السلبية والأعمال غير الأخلاقية التي مارسها الطبقة الفاسدة وأبرزها الهندسات المالية بأسلوب لم تشهد المؤسسات المالية العالمية مثله في عملية السطو على أموال الدولة وأموال المودعين في المصارف والتي كانت من الأسباب الرئيسية لإنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. ومع غياب الهيئات القضائية الفاعلة، وتقاعس الرقابة البرلمانية والحكومية عن ممارسة دورها في معاقبة الفاسدين، تزايد حجم الفساد بسرعة قياسية وفقد النظام المالي في لبنان مناعته.

وتحت وطأة تحالف قوى الفساد الإفساد المسيطر على البرلمان والوزارة ومؤسسات الدولة اللبنانية تضاعف حجم المعارضة السياسية الديمقراطية المطالبة بتغيير النظام الطائفي الفاسد، وتحول بعض رموزها للبحث عن موقع عبر الإلتحاق بالطبقة السياسية الفاسدة ووسائل الإعلام الملحقة بها.

ومع توزيع الأموال على أمراء الحرب وسلطات الأمر الواقع إنهارت مدخرات اللبنانيين وانتشرت الدعوات المطالبة بالإستغاثة من الخارج لحماية اللبنانيين من الجوع، والمرض، والبطالة، مع الدعوة إلى دعم التعليم، والصناعة، والزراعة. في حين هرب كبار أغنياء لبنان أموالهم إلى الخارج ولم يبادروا إلى مساعدة شعبهم ووطنهم. ما جعلهم عرضة للسخرية امام قادة الدول الراغبة في مساعدة اللبنانيين على إسترجاع حياتهم الطبيعية. فممارسات الطبقة السياسية الفاسدة في لبنان تفتقر إلى أبسط مقومات القيم الإنسانية والأخلاقية. وقبيل تفجير

الأزمة المالية، جمعوا أكبر كمية ممكنة من العملات الأجنبية المودعة في البنوك العاملة في لبنان وحولوها لحساباتهم الخاصة لدى البنوك الأجنبية. ففقد الدولار من الأسواق بعد أن ارتفع سعره من ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد إلى أكثر من عشرين ألف ليرة.

ويلاحظ ان الإنتقادات الموجهة اليوم للطبقة السياسية الحاكمة لم تعد تستثني أحدا من رموزها، رغم كثرة ثرواتهم. وهي تؤكد أن الممارسة العملية لجميع أفرادها أبرزت خلافا في أخلاقيات الطبقة السياسية الفاسدة، وتراجع مصداقيتها الإنسانية كثيرا عما كانت عليه في مرحلة الإستقلال. فلم يعد الفكر السياسي اللبناني وطنيا جامعا بل توافقيا يعتمد أسوأ أشكال المحاصصة الطائفية والمذهبية.

وتدرك القوى الإجتماعية الفاعلة في لبنان أن النظام الطائفي لم يعد قادرا على اقامة العدالة الاجتماعية أو التوازن بين المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية. ودلت أبحاث علمية معمقة على ان التمسك بالنظام الطوائفي، سواء بنسخته الاصلية المسندة إلى الميثاق الوطني أو بالنسخة الجديدة مع وثيقة الطائف أو بأية نسخة أخرى، سيقود حتما الى الانفجار الاجتماعي عبر نزاعات أهلية وصدامات دموية تستدرج تدخلات إقليمية تهدد بقاء لبنان كدولة مستقلة وذات سيادة تامة على أراضيها. كما أن سيطرة الرأسمال الريعي الكبير على مقدرات لبنان المالية والاقتصادية والعقارية عبر شركات محلية وعربية ودولية لا تخضع لرقابة لبنانية صارمة سبب دعم الطبقة السياسية الفاسدة المشاركة في رساميلها وأرباحها. فوجدت تلك الشركات في لبنان واحة خصبة للتوظيف المجزي بفوائد عالية جدا دون ان تدفع ضرائب تذكر قياسا لما تدفعه تلك الشركات في الدولة ذات الرقابة المالية الفاعلة.

علما أنه بعد أن تم ربط لبنان تبعا بالمراكز المالية العالمية حظي نظامه المالي بثقة تلك المراكز، وإعتبرها بعض المحللين أنها كانت ثقة مفيدة لاستنهاض الإقتصاد اللبناني في حال إعداد البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العقلاني الذي ينطلق من تعزيز دور الانسان اللبناني كقوة اساسية في الانماء والاعمار، وليس لتغطية مشاريع غير منتجة تعطي الأولوية للمشاريع المنتجة. فشهد الفكر السياسي في مرحلة ما بعد صراعات حادة على مختلف المستويات: صراع بين أركان السلطة، وصراع بين جماعة الطوائف داخل الحكم، وصراع بين السلطة والمعارضة البرلمانية، وصراع بين السلطة والمعارضة الشعبية. ودخلت صيغة الطائف مرحلة الاحتضار بعد ان تخطى عنها دعائها، وباتت الكتابات النظرية تشير إليها بوصفها صيغة وفاقية مرحلية أنجزت وظيفتها بانهاء الحرب في لبنان دون أن تحصن شعبه من حروب محتملة. إذ لم تكن في الاساس صيغة للتغيير الجذري بل لوقف الحرب. وأصبحت الادارة اللبنانية مرتعا للفاستدين والمفسدين بعد تعطيل كل أجهزة الرقابة أو

شلها. ولم تجد الدولة وسيلة لمعالجة الازمات الحادة، والفضائح المتلاحقة، والفساد المستشري الا بكمّ الافواه، ومنع التظاهر، والتضييق على وسائل الاعلام. وكلها تدابير تقود الى زيادة الاحتقان الشعبي وتهدد بسلسلة من أعمال العنف المدمر، بأشكال مختلفة .

### بعض الملاحظات الختامية

أمعن النظام السياسي الطائفي في لبنان في ترسيخ توازنات مذهبية تعزز الولاء للزعيم الطائفي على حساب الولاء للوطن الموحد. ورفض زعماء الطوائف أي تغيير جذري يطول بنية هذا النظام السياسي أو يمنع خلافة الأبناء للآباء في سلسلة من الوراثة السياسية العائلية المستمرة منذ مئات السنين. فكان على حركة التغيير الديموقراطي السلمي المطالبة بتطويره على أسس وطنية غير طائفية لتحقيق الإصلاح الشمولي عبر نقل اللبنانيين من رعايا إلى مواطنين أحرار ومتساوين في الحقوق والواجبات في دولة القانون والمؤسسات. وتبنت مقولة سليمة تشدد على أن الشباب هم قوة التغيير الأساسية وأنهم الأكثر قدرة على بناء نظام سياسي وطني جامع.

جمع زعماء الطوائف بين الزعامة السياسية، والعصبية الطائفية، والنفوذ المالي، والترهيب الميليشيائي في صراع مستمر لإضعاف الدولة المركزية ومؤسساتها. ونشرت دراسات علمية رصينة حول الظاهرة الطائفية التي تحولت في لبنان والمنطقة العربية إلى عصبيات قاتلة، داخل الطائفة الواحدة وفي ما بينها. وما زالت حتى الآن تتحكم بمسار الدولة والمجتمع في تاريخ لبنان المعاصر. ونظرا لتفجر الأزمات المعيشية والتربوية والصحية والإجتماعية يعيش المجتمع اللبناني اليوم حالة ركود حضاري لأنه يسير في الاتجاه المعاكس لمسار التاريخ المعاصر. فكان بد من لا خوض معركة مصيرية تعيد للبنان القيم الحضارية في الممارسة اليومية. وقد وصف بعض المؤرخين المرحلة الراهنة بأنها عودة من الدولة الوطنية إلى الدولة الطائفية لا بل المذهبية، ومن الإنتماء الوطني إلى الانتماء الطائفي بشكله الأكثر تزمنا. وهناك مؤشرات لا حصر لها تؤكد فشل الدولة الحديثة في لبنان بسبب خضوعها لزعماء الطوائف وميليشيات الحرب، والفساد المستشري في غالبية مؤسساتها الرسمية والخاصة، وهيمنة رأسمالية ريعية تقوم على الربح السريع، والصفقات، والسمسرات، والمضاربات العقارية وغيرها. وهي تمتلك عشرات مليارات الدولارات المكدسة في البنوك اللبنانية وخارجها دون توظف الحد الأدنى منها في مشاريع إنتاجية تساهم في التنمية البشرية والإقتصادية المستدامة في لبنان. وبات واضحا أن نشر التفاؤل الخادع بزوال النظام الطائفي هو مجرد أوهام طالما أن النظام السياسي اللبناني ما زال يبنى على الطائفية .

لذا دعا المتورون اللبنانيون مرارا إلى بناء دولة ديمقراطية علمانية تساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات. مع التنبيه إلى أن القوى الديمقراطية والعلمانية لم تثبت كفاءة عالية في مواجهة القوى الطائفية المدعومة بقوة من الطبقة السياسية الفاسدة. ساهمت ثقافة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي وللفساد السياسي والإداري والمالي بإدخال تغيير جذري في النظام السياسي اللبناني تجلّى بإجماع اللبنانيين على العداء لإسرائيل، والدعوة لتثقيف الشباب في الأحزاب والمنظمات والطلابية والنسائية في لبنان بثقافة وطنية وقومية معادية لإسرائيل. وهي ثقافة حضارية ترفض كل أشكال الاحتلال، وتقدس الحرية، وتتمسك باستقلال لبنان التام، وسيادته الوطنية على كامل أراضيه. ولبنان اليوم منحاز بقوة إلى جانب قيم الحرية، والإبداع بالكلمة وبالموقف العملي. واللبنانيون متمسكون بتراثهم المقاوم بوصفه أولا فعل التزام بتحرير الأرض والإرادة معا. وأن اللبناني مواطن حر، ينتسب إلى شعب يعشق الحرية، ويمارس حقه الطبيعي في الحياة على أرض حرة لا يدنسها أي احتلال من أي نوع كان، ولا تشاد عليها قواعد عسكرية تكبل الإرادة اللبنانية. وليس بمقدور أي مثقف لبناني حر أن يصافح اليد التي إغتالت دور لبنان الحضاري وحولت بيروت إلى مدينة أشباح بعد انفجار مرفأها، وهجرة قسم كبير من مبدعيها، وإغلاق منابرها الثقافية الواحدة تلو الأخرى.

تخوض القوى الديمقراطية في لبنان معركة الحرية، والإستقرار الإجتماعي، وإستعادة الإزدهار الإقتصادي. وتتخطى وسائل الإعلام اللبنانية إلى جانب القوى الحية في الدفاع عن حرية الثقافة والمثقفين. وتتلاقى المنابر الثقافية المتباعدة جغرافيا والمتجانسة من حيث الأهداف والتطلعات وأساليب النضال على طريق الفعل الثقافي الموحد. والمثقفون العرب معنيون بتجديد دور لبنان كمساحة للثقافة والإبداع بعد أن إمتلأت المنافي في الخارج بألاف المثقفين المناضلين بالكلمة، واللوحه، والمسرحية، وسلاح الموقف الثقافي والإعلام الحر. ويبقى لبنان على الدوام فسحة ثقافية عربية بامتياز لأن التنوع البشري والثقافي فيه مصدر غنى إنساني وحضاري. فقد تبنى منذ بداية النهضة العربية ثقافة وطنية وقومية وإنسانية كانت نتاج تاريخ طويل من التفاعل الخلاق بين الحضارات والشعوب. وبالتالي، فتهميش دور لبنان الحضاري في مرحلة الدولة الفاشلة والطبقة السياسية الفاسدة، والنزاعات الدموية المستمرة بأشكال متنوعة يقود إلى نتائج وخيمة تجرد الجماعات اللبنانية من مخزونها الثقافي والنفسي وتحولها إلى كتل بشرية عدائية مستنفرة دوما للنزاعات الطائفية المدمرة والتي حولت الجماعات اللبنانية إلى كتل بشرية متجاوزة مع بعضها دون تفاعل حر، وتعيش حالة من الإرتياب المتبادل في النظرة الهجينة إلى التراث الثقافي الملتبس لكل منها. وهي الآن منهكة بثقافة إستهلاكية متفلتة من الضوابط والقيم الأخلاقية، تبثها وسائل إعلام

تجارية تخضع لإغراء الربح السريع.

لا بد إذن من التعاطي الإيجابي مع القيم الإنسانية والأخلاقية لدى المجتمع الأهلي للحفاظ على التماسك الاجتماعي في لبنان. وهناك مقولات نظرية في التاريخ الحضاري تساعد على تطوير الهويات الطوائفية ودفع جماهيرها للمشاركة في بناء الهوية الوطنية الجامعة. فمستقبل لبنان الحضاري رهن بتهدئة الهويات الطائفية والاستفادة من القيم الدينية والإنسانية في إعادة بناء الاستقرار الاجتماعي والإزدهار الاقتصادي فيه. وهو بحاجة ملحة إلى مشروع ثقافي كبير يعيد إليه دوره الرائد في إقامة التواصل بين المثقفين العرب والمنابر الثقافية العالمية المهتمة بقيم الحرية، والعدالة الاجتماعية، واحترام الثقافات المحلية. والمشروع الحضاري الذي يحتاجه لبنان في مواجهة تحديات العولمة وثقافتها الكونية يقوم أولاً على تعزيز موقعه في نشر ثقافة إنسانية تشكل النقيض لثقافة العنف الدموي، والتمييز العنصري، وعدم تغليب مصالح زعماء الطوائف على مصلحة لبنان الوطن والمواطنين الأحرار فيه. وتاريخ لبنان الحضاري حافل بالدروس التي تؤكد أن العنف عاجز عن حل أي من المشكلات الكبرى بل يزيدها تعقيداً. كما أن فرض ثقافة إستهلاكية كونية على الثقافات المحلية يقود إلى تدمير الركائز البنيوية لحضارة لبنان مع الخوف من التمسك الغوغائي بالثقافات المحلية من منطلق الحفاظ على التراث والأصالة ورفض التغريب والاستلاب. وبعد أن عاث الفساد السياسي والإداري والمالي، والدمار الاقتصادي، والإفقار الاجتماعي، والتشويه البيئي، يحتاج لبنان إلى تغيير جذري في نظامه السياسي الطائفي الذي شوه وجه لبنان الحضاري لصالح زعماء الطوائف والميليشيات. ويكمن الحل السليم بتبني ثقافة عقلانية وعلمانية من نوع جديد تستند إلى التراث الحضاري، والقيم الأخلاقية والإنسانية. فرغم الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية مازال نظام القيم الثقافية والحضارية في لبنان قادراً على إطلاق مؤسسات جديدة تساهم في نشر الثقافة الجادة، واحتضان المبدعين من المثقفين والفنانين وحماية الأعمال الإبداعية، الفردية منها والجماعية، للحفاظ على ركائز تاريخ لبنان الحضاري في وقت عملت فيه الطبقة السياسية الفاسدة تراكم الأموال المنهوبة وإفقار اللبنانيين وحرمانهم من النشاط الثقافي والإبداع الفني.

ختاماً، أصيبت مؤسسات الدولة المركزية بنزف حاد جعلها عاجزة عن الصمود. وأصاب الشلل مؤسسات المجتمع المدني بسبب هيمنة الطبقة السياسية الفاسدة على مؤسسات المجتمع والدولة. وذلك يتطلب تفعيل مؤسسات الدولة المركزية وتماسكها في ظروف مصيرية الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والمؤسسات في هذه المرحلة البالغة الخطورة من تاريخ لبنان السياسي والحضاري. أما شعارات الإصلاح، ومحاربة الفساد، وبناء الدولة

الديموقراطية العادلة، ومحاكمة الفاسدين وناهبي ودائع اللبنانيين فتبدو مؤجلة إلى ما بعد حل مشكلات المهجرين، ومعالجة الدمار الإقتصادي، وتوافق الدول الكبرى المتحكمة بمصير منطقة الشرق الأوسط ودولها وشعوبها. ويعاني النظام السياسي اللبناني تراجعاً كبيراً في دور القوى الديموقراطية والعلمانية. وهي ظاهرة خطيرة منتشرة في جميع دول الشرق الأوسط وتؤشر لوجود مخططات أميركية جاهزة لإعادة تقسيم المنطقة وتجاوز الحدود التي رسها التحالف الفرنسي - البريطاني عبر إتفاقيات سايكس-بيكو. وذلك يتطلب التصدي لصراع العصبية المذهبية المغلقة في لبنان وعلى إمتداد العام العربي. وتحمل منظمات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في نشر ثقافة التنوير الديني والسياسي. وعليها أن تبلور مقولات نظرية جديدة يمكن الإستفادة منها في تنظيم نضالات مشتركة تجمع أبناء الطوائف في ساحة النضال من أجل الإصلاح السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، والتربوي، والإعلامي، والديني. وهي مدعوة إلى توثيق علاقاتها مع القوى الديموقراطية الفاعلة، داخل النظام السياسي وخارجه، إلى جانب نخب سياسية وثقافية وإقتصادية تريد فعلاً بناء دولة ديموقراطية عصرية وعادلة في لبنان. ودعاة لبنان الحضاري مطالبون بحماية المجتمع التعددي والتنوع الثقافي فيه. فمصير القيم الحضارية والأخلاقية في لبنان رهن بتوليد تيار عقلاني علماني يتجاوز جميع الطوائف والمناطق، ويحافظ على كل ما هو إيجابي لدى اللبنانيين على إختلاف طوائفهم. والقوى الشبابية المتمورة مدعوة إلى وأد النزاعات الطائفية والفتن المذهبية، وإقامة التوازن الدقيق بين قيم الأصالة وتحديات ثقافة العولمة، والمشاركة الفاعلة في ثورات العلم والإعلام والتواصل. وإقامة تحالف واسع يضم القوى الوطنية والديموقراطية للعمل معاً على قيام الدولة الوطنية العادلة على قاعدة صلبة تحترم تاريخ لبنان الحضاري وتفتح آفاقاً مستقبلية للمشاركة في عولمة أكثر إنسانية.

### بعض مصادر الدراسة

- تويني، غسان: الجمهورية في إجازة، دار النهار، بيروت ١٩٩٢.
- سنو، عبد الرؤوف: حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: تفكك الدولة وتصعد المجتمع. مجلدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
- : لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، ٢٠١٤.
- شرف، جان: الإيديولوجيا المجتمعية: مدخل إلى تاريخ لبنان الإجتماعي، بيروت ١٩٩٦.
- صلح، رغيد: لبنان والعروبة، الهوية الوطنية وتكوين الدولة. دار الساقى، بيروت ٢٠٠٦.
- طرابلسي، فواز: تاريخ لبنان الحديث، من الإمارة إلى اتفاق الطائف. دار رياض الريس، بيروت ٢٠٠٨.
- عيراني، جورج (مشرف): التهجير والمصالحة في لبنان ما بعد الحرب. منشورات الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت ١٩٩٧.



- قزم، جورج: مدخل إلى لبنان واللبنانيين: دار الجديد، بيروت ١٩٩٦.
- قصير، سمير: حرب لبنان، من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي ١٩٧٥-١٩٨٢. دار النهار، بيروت ٢٠٠٧.
- كسبار، توفيق: إقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢. دار النهار، بيروت ٢٠٠٥.
- مجموعة باحثين: اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان. منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦.
- مركز الحريري الثقافي (ناشر): لبنان في تاريخه وتراثه.. بإشراف الدكتور عادل إسماعيل. بيروت ١٩٩٣.
- نعمة، أديب: الدولة الغنائمية والربيع العربي. منشورات دار الفارابي، بيروت ٢٠١٤.
- ضاهر، مسعود: لبنان، الإستقلال والميثاق والصيغة. دار الفارابي، طبعة الثالثة ٢٠١٦.
- = لبنان في وثائق الأرشيف الأميركي ١٨٣٥-١٩٥٩. منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠١٤.
- HUDSON, Michael: The precarious Republic: Political Modernization in Lebanon. New York 1968 & 1985.
- Khalaf, Samir: Civil and uncivil Violence in Lebanon. Columbia University Press, New York 2002.
- Makdisi, Ussama: The culture of sectarianism: community, history, and violence in nineteenth-century Ottoman Lebanon. Berkeley, California Press, 2000.
- Noujaim, Paul: La Question du Liban..Jounieh-Liban 1961.
- Naccache Georges, Un Reve Libanais 1943-1972>Editions FMA.Beyrouth 1982.
- RABBATH, Edmond: « La Formation historique du Liban- Essai de Synthèse. Publications de l'Université Lebanese, Beyrouth, 2ème Edition- 1986.
- SALEM, Elie Adib : Modernization without Revolution , Lebanon's Experience.
- SHEHADI , Nadim and HAFFAR MILLS, Dana (Editors): Lebanon: A History of Conflict and Consensus. Centre for Lebanese studies – London 1988.
- TOYNBEE, Arnold: Le Liban .Expression de L'Histoire. prononcée le Mai 1957 et Publiée dans les Conférences du Cénacles „Numero6.1957 . pp.43-49.

# بعد مئة سنة وسنة على قيام الدولة اللبنانية الحديثة المعوّقات المانعة للتغيير وبناء الدولة الوطنية

أ.د. محمد مراد

## أولاً: تقديم البحث والاشكالية

لم تظهر الدولة اللبنانية الحديثة نتيجة طبيعية لتطورات ذاتية دفعت بالمقاطعات اللبنانية قبل (1920) الى الاندماج والتوحد في اجتماع سياسي لبناني واحد، وقيام دولة لبنانية في إطار جغرافية اجتماعية وسياسية جديدة، وإنما كانت ولادتها التي أعلنت في الأول من أيلول (سبتمبر) 1920 استجابة لتقاطع مصلي اقتصادي - سياسي بين مشروعين اثنين: الأول، فرنسي، في تأمين نفوذ حضوري وازن في المشرق العربي انطلاقاً من السيطرة الانتدابية على لبنان وسوريا وبغطاء من عصبة الأمم آنذاك، والثاني، مشروع رأسمالية تجارية طموحة (تتجير الحرير) الناشطة في متصرفية جبل لبنان والمنفتحة على الأسواق الفرنسية في مرسيليا وليون وبوردو وغيرها، والتي وجدت فرصتها في تكبير لبنان تحت ضغط الحاجة الى التمدد الى المرافئ الساحلية في بيروت وطرابلس وصيدا وصور، والى الأراضي الزراعية الخصبة في سهول البقاع وعكار والجنوب.

جاء إعلان الدولة الجديدة ليشكل تحولاً نوعياً في الانتقال من جغرافية المقاطعات العثمانية السابقة كوحدات إدارية غير مستقرة وغير ثابتة، الى جغرافية إدارية - سياسية لدولة مركزية محدّدة من حيث المساحة المترية (نحو 10452 كلم<sup>2</sup>) وضمن حدود طبيعية ودولية من جهة، ومن حيث التقسيمات الادارية المتكاملة في إطار من الهرمية الوظيفية من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

اعتمدت سلطات الانتداب الفرنسي منهجية المؤسسة للدولة الناشئة وفاقاً لنمط الدولة السائد في فرنسا وغيرها من دول غرب أوروبا ذي الطبيعة الرأسمالية، إلا أنّ هذه المنهجية لم تلبث أن اصطدمت بمعوقات مانعة لقيام مثل هذه الدولة الحديثة، معوّقات كانت مخزونة في البنية المجتمعية لجماعة المقاطعات السابقة، والتي لم تكن مؤهلة بثقافتها التقليدية المحافظة للتفاعل مع كيان سياسي جديد ومؤسسات ادارية ودستورية وحقوقية، ومع سلطة مركزية تمارس الرقابة والظبط المركزي على سائر تشكيلات الهرم الاداري والسياسي في الدولة ومؤسساتها ووظائفها.

انتهت المرحلة الانتدابية من غير أن تنتهي معها المعوّقات التي استمرت تحكم بأزماتها المرحلة الاستقلالية الممتدة منذ العام 1943 وصولاً الى اليوم، فقد ظهرت خلالها ازمات حادة كادت أن تطيح بكيان الدولة كاجتماع سياسي غير قابل للاستمرار. من أبرز هذه الأزمات كانت أزمة الخمسينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) على أثر الانقسام العمودي الطائفي - السياسي من حالة المدّ القومي على أثر قيام الوحدة المصرية - السورية، ومن ثمّ أزمة الستينيات في الانقسام نفسه من الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، والذي رأت فيه القوى المسيحية على أنّه يشكّل اختلالاً في معادلات التوازن الديمغرافي والسياسي والأمني التي ارتكز اليها ميثاق الدولة الاستقلالية، وقد كان هذا الاختلال أحد أبرز الأسباب لأزمته الحرب الأولى، الحرب الأهلية التي تواصلت بين 1975 - 1990، والثانية، الحرب الاسرائيلية 1982، التي أخرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان، والتي استمر معها الاحتلال الاسرائيلي لثماني عشرة سنة (1982 - 2000)، بعدها كانت أزمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني

الأسبق رفيق الحريري (14 شباط 2005) ليشهد معها لبنان السياسي انقساماً عمودياً بين 8 و14 آذار، وتعثراً في مسلسل تأليف الحكومات اللبنانية وصولاً الى الأزمة الكبرى التي انفجرت في تشرين الأول 2019، والتي مازالت تتزايد تعقيداً في الوضع السياسي والاقتصادي والمالي والمعيشي الى حد بات معها الاجتماع اللبناني بكليته أمام مصير حذر، إذ بات يندثر بنهائية الكيان وطناً ومجتمعاً ودولة معاً.

### الاشكالية: ظاهرة التراكمية في الأزمات اللبنانية

يسعى هذا البحث الى معالجة إشكالية أساسية استمرت تحكم تاريخ لبنان الحديث والمعاصر في ظل دولته الحديثة التي مضى على قيامها قرن ونيف من السنوات. تتمثل هذه الاشكالية بالظاهرة التراكمية التصاعدية للمعوقات التي حالت دون حدوث متغيرات نوعية قادرة على احتواء الأزمات من ناحية، وتوفير المعطيات الكفيلة بالتطوير الكلي وبناء مدايمك الدولة الوطنية اللبنانية العميقة والعصية على التفكيك والتشظي والانهاء من ناحية أخرى.

إن المسار الذي حكم تطور الدولة اللبنانية منذ قيامها وحتى اليوم هو مسار أزماتي - تراكمي، ظلّت أزماته مستمرة بفعل أسبابها المعادة الانتاج والناجمة عن مخزون احتياطي ثقيل من مركب بنية مجتمعية من ولاءات أولية طائفية ومذهبية وعشائرية وعائلية ومناطقية، ومن ريعية حاكمية لعلاقات انتاج ما قبل الرأسمالية، وخدمية تجارية وزبائنية ليست في مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن تسلطية سياسية حكمت الدولة ومجتمعها بعقلية اللادولة، والتي راحت تتوزّع السلطة والثروة العامّة أنصبّة طائفية سياسية على قاعدة المحاصصة وفي الاتجاه الذي يسمح لها بتجديد مواقعها على كل مستويات هرم السلطة والبنيان السياسي العام.

لم تستطع قوى المجتمع المدني بكل هيئاتها وتشكّلاتها السياسية والنقابية وطروحات أحزابها العلمانية واليسارية والوطنية، لم تستطع مجابهة المعوّق الأزماتي - التراكمي الذي استمر يطبع المشهد اللبناني العام بدواماً من الأزمة - التسوية، وهي دورية مستمرة حتى أنّها باتت ظاهرة ذات خصوصية لبنانية قائمة على جدلية تربط بين الأزمة والتسوية، بحيث كانت الأزمة تنتهي الى تسوية ظرفية تؤجّل الأزمة دون أن تلغيها لتعود بعدها الأزمة من جديد تواصل صعودها التراكمي بانتظار تسوية جديدة وهكذا دواليك في حلقة دورية من الأزمات - التسويات المستمرة. إنّ تاريخ لبنان حافل بالأزمات - التسويات على أساس الشراكات الطائفية، كان أبرزها ثلاث:

الأولى، شراكة القائممقاميتين 1843 ومحورها ثنائية درزية - مارونية.

الثانية، شراكة 1943 الاستقلالية، ومحورها ثنائية مارونية - سنية.

الثالثة، شراكة الطائف 1989، ومحورها ثلاثية شيعية - سنية - مارونية.

حالت الشراكات المشار اليها دون تغليب الخيار الوطني وصولاً الى تأكيد نهائية الدولة الوطنية كخيار

استراتيجي ضامن لوحدة الدولة والوطن والشعب اللبناني الواحد .

## أهداف البحث

يحاول هذا البحث تحديد المعوّقات الكبرى التي منعت الاجتماع السياسي اللبناني من سلوكه مسار التحديث والتجديد، وإبقائه في دائرة المراوحة والتعثر، مانعة عليه قيام دولته الوطنية العميقة وفاقا لمرتكزات المدنية والديمقراطية والعدالة التوزيعية، والاستقلال في قراراتها السيادية الوطنية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واستراتيجيا .

## ثانيا: المعوّقات المانعة للتغيير والبناء الوطني للدولة

كثيرة هي المعوّقات التي حالت دون حدوث متغيّرات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وبناء الدولة الوطنية العميقة في لبنان، سأكتفي بتناول ثلاثة هي بمثابة المعوّقات - المشكلات الأكثر بروزا والأكثر مقاومة للتغيير والبناء الوطني للدولة، وهي التالية :

الأول، المشكلة في وعي الدولة وفي تحوّلها الى ثقافة مجتمعية لبنانية عامّة

الثاني، المشكلة في التجنيد الطائفي والتطيف السياسي للسلطة

الثالث، المشكلة في الفجوات القطاعية والعجز الاقتصادي والفساد الاداري والمالي .

أولا : المشكلة في وعي الدولة وفي تحوّلها الى ثقافة مجتمعية لبنانية عامّة .

مع الاعلان عن «دولة لبنان الكبير» تحت الانتداب الفرنسي، سارعت السلطات الانتدابية الى هيكلة الدولة الجديدة عبر إصدارها للعديد من القوانين التنظيمية الادارية والقانونية والتشريعات الاقتصادية والمالية والعقارية<sup>(2)</sup>، وكل ما من شأنه المساعدة على إرساء بنية مؤسسية للدولة الناشئة تتكامل في إطار الوظيفة العامّة لهذه الدولة . كان الدافع الفرنسي وراء سياسة المؤسسة ينطلق من اعتبارات المصلحة الفرنسية العليا في انشاء دولة لبنانية تأتي متوافقة مع النموذج الراسمالي للدولة في غرب أوروبا، الأمر الذي يحقّق الاستجابة المطلوبة للراسمالية الفرنسية في الربط السوقي للدولة الجديدة بحركة اسواقها وشركاتها التجارية والمالية ومشاريعها الاستثمارية.

غير أنّ المنطلقات والتوجّهات الفرنسية سرعان أن اصطدمت بمعوّقات بنى مجتمعية تقليدية لم يسبق لها ان اكتسبت تجربة في الانتظام المؤسسي العام، والعمل في ظل ممارسة رقابية وظيفية مركزي من قبل سلطة مركزية عليا هي السلطة الحاكمة للدولة ومؤسساتها . دفعت هذه المعوّقات سلطات الانتداب المعنية الى التكيف مع الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي السائد داخليا، لا سيّما في المناطق الطرفية في البقاع والشمال والجنوب، حيث عبّرت جماعات من شيوخ العشائر والعائلات، ومعها جماعات اعيانية مدينية في بيروت العاصمة والمدن - المراكز في الساحل والداخل، عبّرت عن تمسّكها بتقاليدها المتوارثة لممارسة السلطة ارتكازا الى اعتبارات الوجاهة والزعامة والمبايعة والأعراف العشائرية والعائلية، والى

علاقات انتاج قائمة على المقاسمة والاستتباع الاجتماعي والسياسي للقوى المنتجة الفلاحية والحرفية في الأسرياف والمدن على السواء .

هكذا باتت الدولة اللبنانية الناشئة بين مفهومين متغايرين: الأول، فرنسي حداثي ينزع نحو الماسسة وعلمنة الدولة، والآخر، أعياني تقليدي محافظ ينزع نحو الأعراف والتقاليد المخزونة في ثقافته التقليدية هنا كانت الاشكالية التي واجهت مجتمع المقاطعات اللبنانية السابقة على قيام الدولة الحديثة، وهو مجتمع اهلي بولاءاته الأولية من طائفية ومذهبية وعلية وعرقية وعشائرية ومناطقية، إشكالية تكمن في صعوبة اندماجه في مجتمع مدني حداثي مؤسساتي، الأمر الذي جعل منه معوقا إداريا وسياسيا واقتصاديا لعمل الدولة الحديثة، وحائلا دون قيامها بوظائفها من اجل قيادة المجتمع والنهوض به . فتضافه هذا المجتمع القديم، وكذلك ثقافة النخب التي تبوّأت مقاليد السلطة في الدولة الجديدة في العهدين الانتدابي الفرنسي والاستقلال الوطني فيما بعد ( انتخابات، دساتير، برلمانات، حكومات الخ ...) ، ظلّت ثقافة محكومة بنزعة المحافظة على البنى التقليدية المتمثلة بالطائفة والمذهب والجماعة الاثنية والعشيرة والعائلة وسواها .

لم تستطع دولة لبنان الحديثة أن تحدث انقلابا ثقافيا ومفهوميا في بنى مجتمعية قديمة، فقد استمرت هذه البنى تمثلّ العنصر الأبرز في المواجهة الصراعية بين المفهومين الحداثي الوافد والتقليدي المحافظ، وهي مواجهة نالت وما تزال، من تطور الدولة الحديثة في ادائها ووظيفتها، الأمر الذي جعلها تختلف، حسب الباحث الفرنسي «جاك فاليرس» عن مثيلتها في الغرب الأوروبي، ويزعم «فاليرس» أنّ «الدولة - الأمّة» هي ظاهرة أوروبية لم يعرفها الشرق العربي - الاسلامي، وكذلك فإنّ المسار التاريخي الذي عرفته الطبيعة الخاصة للدولة والسلطة في هذا الشرق العربي - الاسلامي هو مسار مختلف عن الغرب، وبالتالي، لا يمكنه انتاج نفس نموذج الدولة . فقد ظلّت الدولة الغربية ظاهرة غريبة عن الفكر السياسي العربي عبر مختلف المراحل والحقب التاريخية. ففي رأيه «لم يحصل في الشرق هذا التدامج والتماثل التدريجي بين العناصر المكوّنة الثلاثة: الأرض، الأمّة، الهيئة السياسية، والتي أدّت الى تكوّن بلدان أوروبا الغربية التي تعتبر فرنسا أكثرها نضجا واكتمالا. ففي الشرق بقيت الدولة ترتبط بالأمير، والدولة - الأرض هي مجرد تجاور مقاطعات (Juxtaposées) تعود للأمير نفسه. وهذا التعريف يبقى ذاته إن كانت الدولة عبارة عن امبراطورية امتدت الى القارات الثلاث، كما هي حال الأمويين والعبّاسيين ولاحقا العثمانيين، أو كانت عبارة عن تكوين أصغر كما هو الحال مع المماليك، أو إن اقتصرت على مدينة واحدة وضواحيها». وعن طبيعة الحاكم يضيف «فاليرس»: «أنّ هذا الحاكم، خليفة كان أو سلطانا، أو باشا أو أميرا، لا أهمية للقب، يبقى المبدأ واحدا: فالأمير وحده هو الذي يمثّل حقيقة الدولة، والتبعية للأمير وقومه تشكّل المنطلق»<sup>(3)</sup>.

ويطرح «فاليرس» مشكلة الانتماء في المشرق العربي متساثلا: «واذا ما سألت فلاحا من الجزيرة أو

من المنطقة الشرقية من لبنان (Anti-Liban) ، أو عجلتون من يكون؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك، أو من تلك القرية، يجيبك أنه مسلم، أرثوذكسي، أو درزي ... لكن لا يجيبك بغضوية أنه عراقي، أو سوري، أو أردني ... قد يقال إن هذه دول حديثة وكيانات اصطناعية هذا لا شك فيه، ولكن أليس من المؤكد أننا نحصل على النتيجة نفسها في حال ملاحظتنا للفلاح في مصر؟ هو أيضا يجهل وطنه بالرغم أن مصر هي أكثر بلاد العالم تهيوء لانتاج هوية وطنية»<sup>(4)</sup>.

لا ينطلق «فاليرس» في نظريته لمفهوم الدولة في الشرق من نفس الآليات التي حكمت نشأتها في الغرب، تلك الآليات التي أنتجت في سياق الصراعات الطبقية التي انتهت بتهديم بنى النظام القديم، وسيطرة العلاقات الرأسمالية بالكامل معززة توحيد السوق، والمحصلة الثقافية وتكامل وانسجام المؤسسات وتأطيرها عبر أجهزة متداخلة ومتكاملة. إن مثل هذه الآليات غير متوفرة في الشرق العربي، وهذا ما جعل الدولة العربية في النظام الاقليمي العربي تعيش مأزق مشروعها في البناء الوطني وفي التأسيس لتجربة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تكون كافية لضمان بقائها واستمرارها<sup>(5)</sup>.

انتهت المرحلة الانتدابية بعد ما يقرب من الربع قرن على ولادة الدولة لتتواصل بعدها هذه الأخيرة في ظل عقود وعهود تعاقبت من الحكم الاستقلالي الوطني، وفي ظل حاجة الدولة الى التزود بخبرات إدارية وتطويرية تستجيب لقضايا ومصالح أهل الدولة في مجتمعها المحلي، فكانت الاستعانة الدائمة بالبعثات الدولية وبتوفير الكادرات اللبنانية المتخصصة في علوم القانون والحقوق والتشريع والادارة والتعليم والخدمات على اختلافها، فقد أفادت الدولة من دراسات وتقارير عديدة، فكانت «بعثة جيب» (1948) (JEEB)، وبعدها «بعثة إيرفد» (IRFED) س 1960 - 1961، هذا الى جانب دورات متتالية من خريجي «معهد الادارة والتدريب»، واعتماد آليات تطويرية لإدارة المؤسسات والمرافق العامة من خلال مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والتنظيم المدني والجامعة اللبنانية وغيرها الكثير من مؤسسات التحديث والتطوير لوظائف الدولة.

هنا، ينبغي التفريق بين الدولة والسلطة التي حكمت الدولة منذ 1943 وصولا الى اليوم . السلطة التي قامت بإدارة الدولة كمؤسسات مشرعة ومقنونة في صياغات قانونية وتشريعية ودستورية، المشكلة تكمن في الالتباس الحاصل بين الدولة والهيئة الحاكمة للدولة، أي السلطات المنتشرة على هياكل الدولة المؤسسية والادارية، فالمؤسسة ليست هي الفاسدة أو الفاشلة أو المتهربة من الضريبة، وإنما جماعات السلطة التي تدير المؤسسة وتسيّرها .

إذن، المدخل الأساس للإصلاح ينبغي أن يتركز على توفير سلطات كفوءة ونظيفة وواعية لإدارة الدولة ومرافقها العامة، وهذا الأمر ينسحب بصورة مباشرة على السلطة الرأسية الحاكمة (رؤساء، وزراء، نواب، قضاة الخ ...).

إن المنظومة السياسية والادارية التي حكمت الدولة لمرحلتين ما قبل الحرب الأهلية وما بعد تسوية

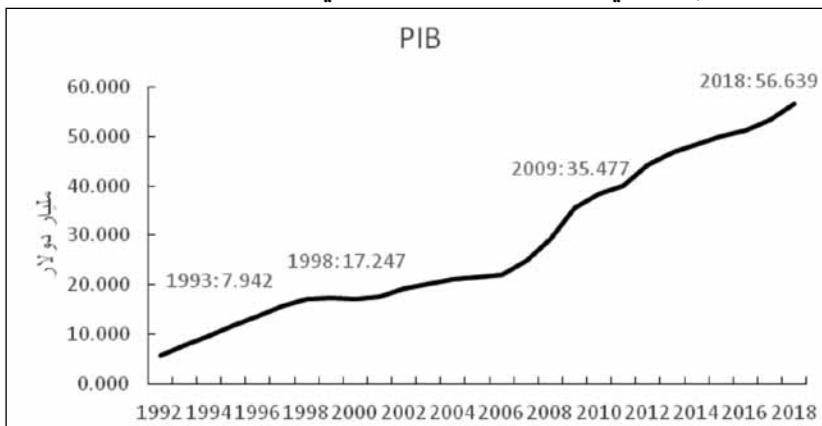
الطائف، حكمت الدولة وادارتها بعقلية تسلطية قامت على المحاصصة والتطيف السياسي والتجنيد الطائفي من أجل محافظة المنظومة على الثبات في مواقعها وإعادة انتاج نفسها في غير مجلس وزاري أو نيابي أو تولي مفاصل الادارة والمؤسسات المختلفة .

قبل الحرب الأهلية تركبت السلطة الحاكمة من تحالف زعامات عائلية وعشائرية من كبار ملاك الأراضي الزراعية (إقطاع سياسي) مع تجّار ورجال أعمال من أصحاب الرأسمال المدني في بيروت وباقي المدن - المراكز. أما بعد الحرب، أي بعد تسوية الطائف وحتى اليوم، صعدت الى حكم الدولة قوى وأحزاب طائفية سياسية كانت بمعظمها ميليشيات مسلحة مشاركة ميدانيا في الحرب وجبهاتها العسكرية والطائفية. استغلّت هذه القوى وجودها على رأس السلطة الحاكمة للدولة وراحت تزيد من عمليات التجنيد الطائفي - السياسي في محاولة استثنائية هي الأعنف لطوائفها، حتى باتت الطائفة بقيادة حزبها السياسي هي السمة البارزة التي طبعت صورة الدولة وجغرافيتها الاجتماعية والمناطقية والوظائفية والسياسية .

استمرت قوى وأحزاب الطوائف السياسية تربط بقوة بين بنيتها الطائفية من جهة، والاستئثار بحصّتها السياسية والمغانمية من جهة ثانية، واحتكار امتيازاتها في تجميع الثروات وتكديسها من جهة ثالثة، وإعادة انتاج نفسها كنخبة استثنائية للوظائف وللمقاعد العضوية في المجالس الوزارية والنيابية من جهة رابعة . وهذا ما تدلّ عليه انتخابات المجالس النيابية الست التي أجريت بعد الطائف ( 1992، 1996، 2000، 2005، 2009 و 2018 )، من حيث محدودية التجديد للنخب البرلمانية في ظل هيمنة القوى والأحزاب على المجالس الست المذكورة .

### الشكل البياني الرقم (1)

الحجم النسبي لتجديد النخبة النيابية في برلمانات ما بعد الحرب



المصدر: محمد مراد، الانتخابات النيابية في لبنان: القوانين، الدوائر، النواب، منشورات



الجامعة اللبنانية وقسم الدراسات التاريخية الرقم (53)، بيروت، طبعة أولى، 2013، ص، 694، مع إضافة برلمان 2018 من محاضرة ألقاها الباحث في المعهد العالي للدكتوراه، سنّ الفيل، أيار 2018.

عام 1992 بلغت نسبة التجدد 82% عمّا كانت عليه في آخر برلمان ما قبل الحرب (1972)، وهذا يدلّ على إحدى أبرز النتائج التي أفرزتها الحرب الأهلية (1975 – 1990)، والتي تمثّلت بسقوط وانهيار القوى السياسية التقليدية (قوى ما قبل الحرب – الاقطاع السياسي) من جهة، وتراجع فصائل اليسار والقوى الوطنية والتقدمية من جهة أخرى. أمّا مع النخبة النيابية الجديدة فلم تزد نسبة التجدد عن 28% لمجلس العام 2000، وعن 20% لمجلس 2018 الأخير، مع الإشارة إلى أنّ التجدد هو فقط في الأسماء دون أن يأتي على مستوى الثقافة والفكر السياسي والبرنامج الانتخابي والرؤية المستقبلية للبناء الوطني وتطوير الدولة. تبقى إشارة مهمّة على هذا الصعيد وهي أنّ القوانين الانتخابية لدورات ما بعد الحرب جاءت كلّها مفصّلة على قياس قوى الطوائف السياسية الحاكمة للدولة، وليس على قياس الديمقراطية الشعبية والمشاركة الموسّعة لنخب وطنية جديدة متخصصة في الاقتصاد والسياسة والادارة والتنمية والتخطيط، وقادرة على استيعاب حاجات المجتمع اللبناني إلى التطوير والتنمية المستدامة.

## ثانياً: المشكلة في التجنيد الطائفي والتطيف السياسي للسلطة

انسحبت المقاييس الطائفية في توزيعات السلطة على البنيان العام السياسي والإداري للدولة اللبنانية الحديثة منذ النشأة الأولى لهذه الأخيرة في العام 1920، مروراً بالاستقلال الوطني لعام 1943 وصولاً إلى صيغة الطائف التي أوقفت الحرب الأهلية في العام 1989. فقد استمرت المحاصصة قاعدة ثابتة في كل مرة يعاد فيها تشكّل السلطة، لاسيما توزّع المناصب الحكومية والبرلمانية بين النخب الطائفية التي عرفت ثباتاً طويلاً في الحكم، والتي كانت تضع نفسها فوق الدولة وفوق القوانين العامة التي اعتمدت كآليات لتسيير الدولة وشؤونها.

ولما كان لبنان مجتمعاً تعددياً ضمّ حوالي تسعة عشر مذهباً طائفيّاً، فقد كان من الطبيعي أن تصادف عملية توزّع السلطة إلى أنصبّة بين الطوائف المختلفة عقبات لا بل صعوبات جمّة، لاسيما وأنّ عملية المحاصصة بحد ذاتها كانت على إرتباط وثيق بمتغيرات القوى الطائفية في صعودها أو هبوطها من ناحية، وبدور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية ذات التأثير البالغ على حركة الوضع اللبناني الداخلي من ناحية أخرى. من هنا، كان مسلسل الأزمات اللبنانية ظاهرة ثابتة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، فما كادت تختفي أزمة حتى كانت تطلّ أزمة جديدة وذلك في كل مرة تتعرّض فيها عملية، محاصصة السلطة بفعل المتغيّرات الحاصلة على مستوى القوى الطائفية نفسها

على مستويين:

الأول، داخلي ويتمثل بمتغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعسكرية من جهة، الثاني، خارجي ويعكس المتغيرات الإقليمية والدولية وتقاطعاتها مع الداخل اللبناني من جهة أخرى. لقد استمرت البنية السياسية اللبنانية، وهذا هو الأخطر في تطور لبنان السياسي منذ قيام الدولة الحديثة وحتى اليوم، في كونها بنية مخزونة بعناصر خارجية. فالعناصر الحاملة لهذه البنية من داخلية وخارجية كانت تتحول باستمرار إلى عناصر تضاد داخل البنية نفسها مع مجرد أي تأزم يطرأ داخلياً أو خارجياً، ذلك أن أي أزمة داخلية كانت تجد لها أصداء سريعة في الخارج الإقليمي أو الدولي، وكذلك فإن أي أزمة في هذا الخارج كانت تثير أزمة موازية أو امتدادية لها في الداخل اللبناني المحلي.

إن توصيفاً موضوعياً لحركة المتغيرات الطائفية، وكيف أن هذه المتغيرات أفضت إلى اختلال التوازن في توزيعات السلطة، يظهر، إلى حد بعيد، أن ثمة قانوناً تاريخياً طائفيّاً - سياسياً حكم إنتاج أزمات لبنان المستمرة بحيث بات معها المجتمع اللبناني أقرب إلى الانقسام العمودي السياسي - الطائفي، وهو انقسام كان، يهدد، في كل مرة، مستقبل الكيان الوطني اللبناني ويضعه أمام المجهول.

سنكتفي بالتوقف عند ثلاث محطات تاريخية أسهمت في إحداث متغيرات مفصلية تشابك فيها الطائفي - السياسي الداخلي مع الخارجي الإقليمي والدولي.

### المحطة الأولى: تسوية 1943 وطوائف دولة الاستقلال

ارتكزت تسوية 1943 إلى معادلتين إقتنيتين: الأولى، ظهور ثنائية قطبية طائفية جديدة مارونية - سنية بدلاً من الثنائية المارونية - الدرزية التي سادت سابقاً في عهدي الإمارة والمتصرفية، الثانية، الخروج بصيغة ميثاقية توافقية<sup>(6)</sup> عكست التلازم بين المتغيرين الداخلي والإقليمي وتمثلت باستعداد مسيحي للانفتاح الإيجابي على المحيط العربي (العربنة)، مقابل استعداد إسلامي بقبول الشراكة والاندماج في الدولة اللبنانية (اللبننة) بعد أن كانت مرفوضة إسلامياً منذ إعلانها تحت الانتداب الفرنسي في الأول من أيلول 1920.

كيف كان واقع الطوائف اللبنانية مع ولادة دولة الاستقلال عام 1943؟ سنكتفي بالتوقف عند أربع منها:

الطائفة المارونية: هي الطائفة الأكثر وزناً سياسياً في الدولة الاستقلالية، أسندت إليها رئاسة الجمهورية بصلاحيات واسعة قادرة على الإمساك بكل الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى تمثيل وازن في السلطتين التنفيذية (مجلس الوزراء) والتشريعية (مجلس النواب) وفي غير وظيفة من وظائف

الدولة (القطاع العام) والمؤسسة العسكرية (قيادة الجيش) وسائر وظائف القطاع الخاص. القوى المارونية الفاعلة في الحياة السياسية تمثلت بالبطيركية المارونية التي لعبت دور المرجعية الدينية والسياسية، إضافة إلى أحزاب سياسية أبرزها إثنان رئيسيان: حزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس في العام 1936 برئاسة الشيخ بيار الجميل، وحزب الوطنيين الأحرار 1949 برئاسة كميل شمعون الذي تولى رئاسة الجمهورية (1958-1952). امتيازات هذه الطائفة على صعيد حصتها في الدولة عكست المقولة التالية: «كل ما لها في الدولة فهو لها، وكل ما هو لغيرها فهو لغيرها»<sup>(7)</sup>. السند الخارجي لهذه الطائفة كانت فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الطائفة السنية: مثلت القطبية الإسلامية على مستوى شراكتها في توزيعات السلطة. فرئيس مجلس الوزراء هو منها وأمنت حضوراً معتبراً لها في مجلسي الوزراء والنواب، وكذلك في غير وظيفة من وظائف القطاعين العام والخاص. إلا أن شراكة هذه الطائفة ظلت دون التكافؤ مع الطائفة المارونية، فرئيس مجلس الوزراء السني لم يكن في الواقع العملي يتمتع بصلاحيات ذات شأن، كان عملياً منصباً فخرياً وشكلياً أكثر منه منصباً يتمتع بصلاحيات مميزة، لذلك في كل الوزارات التي تألفت بين الاستقلال (1943) والطائف (1989) كان رئيس الوزراء يحتفظ بوزارة حتى يكون مشاركاً عملياً في الحكومة والحكم<sup>(8)</sup>. من هنا ظلت تطرح هذه الطائفة شعاراً مركزياً عنوانه رفع الغبن اللاحق بها خصوصاً وبالمسلمين عموماً.

برز من هذه الطائفة زعامات بارزة تنتمي إلى عائلات مدنية عريقة أمثال عائلات: الصلح (صيدا)، سلام (بيروت)، كرامي (طرابلس). أما السند الإقليمي لهذه الطائفة فكان العمق العربي ذي الأغلبية السنية. وهناك أربعة مرتكزات قوة لها في العمق العربي هي:

- الوزن القومي الذي مثله الرئيس جمال عبد الناصر والذي انعكس في لبنان على ظهور فصائل ناصرية، لاسيما في الأوساط السنية المدنية ببيروت طرابلس صيدا وفي البقاع.
- الوزن الاقتصادي والإسلامي الذي مثلته المملكة العربية السعودية.
- الوزن الإسلامي الذي مثلته مؤسسة الأزهر كمرجعية إسلامية عربية.
- الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان بعد العام 1967، حيث مثل قوة عسكرية وسياسية وسكانية انعكست إيجاباً على أهل السنة في لبنان قبل غيرهم من الطوائف الإسلامية الأخرى.

الطائفة الشيعية: شراكة ضعيفة في توزيعات السلطة، وشراكة إلى حدّ التهميش في إدارات الدولة ومؤسساتها. احتفظت هذه الطائفة منذ العام 1943 بمنصب رئيس مجلس النواب، غير أنه لم يكن في الواقع سوى منصباً فخرياً إذ لم يكسب الشيعة منه سوى ترديد هم عبارة «عطوفة

الرئيس». مثل الطائفة في مجلسي النواب والوزراء زعامات ارتكزت في صعودها الاجتماعي - السياسي إلى ملكيات الأراضي في الأرياف الزراعية في الجنوب والبقاع. أشهر هذه الزعامات الأعيانية التي ظلت أسماء عائلات تتردد في غير مجلس نيابي أو وزاري بين الاستقلال والطائف: الأسعد، عسيران، حماده، الزين، الخليل، بيضون، الحسيني، شاهين، الصبّاح، عرب، صفي الدين...

إنخرط العديد من أبناء هذه الطائفة في صفوف الأحزاب الوطنية التي تنادي بإلغاء الطائفية وإقامة دولة العدل والمساواة الإجتماعية. وقد وصل الأمر بالانتماء الحزبي لعناصر من هذه الطائفة إلى أن شكلوا المساحة الأوسع من القاعدة الحزبية لسائر الأحزاب الوطنية والتقدمية من المنظمات الشيوعية، إلى الحركات الناصرية، وأحزاب البعث، والقومي السوري الاجتماعي، والتقدمي الاشتراكي وسواه.

شكلت سوريا السند الإقليمي لهذه الطائفة بدءاً من الدخول السوري إلى لبنان في ربيع العام 1976، ومن ثم مثلت إيران السند الأقوى في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية فيها في شباط 1979.

الطائفة الدرزية: تحولت، مع دولة الاستقلال 1943، إلى أقلية طائفية وكانت مشاركتها في الدولة ومؤسساتها أقرب منها إلى التهميش منها إلى المشاركة المعتبرة. لذلك كانت هذه الطائفة أكثر نزوعاً نحو رفع شعار إلغاء الطائفية السياسية وتقديم الاعترافات الوطنية والمواطنة كأساس معياري للشراكة بين اللبنانيين، لا بل أن أفكاراً أكثر تقدمية شكلت المنطلقات الفكرية والسياسية والنضالية للحزب التقدمي الاشتراكي الذي أسسه كمال جنبلاط في الأول من أيار عام 1949. فقد استطاع كمال جنبلاط أن يؤثر ويتأثر بحركة التحرر العربية والعالمية. وعلى الصعيد اللبناني المحلي تحول إلى مرجعية مركزية لقيادة العمل الوطني، فأسس الحركة الوطنية اللبنانية<sup>(9)</sup>، التي تبنت مشروع بناء الدولة الوطنية كبديل استراتيجي للدولة الطائفية وأزماتها المستمرة.

## المحطة الثانية: الطوائف والحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)

- الطائفة المارونية: تراجع ملفت تحت وطأة الحرب لأسباب ذاتية داخلية وأخرى موضوعية خارجية إقليمية ودولية.

- الطائفة السنية: فقدان بعض مرتكزات القوة، لاسيما غياب عبد الناصر ومن ثم غياب الدور القومي لمصر في أعقاب إتفاقية كامب ديفيد 1978. وكذلك الخروج الفلسطيني من لبنان في أعقاب الإجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وأيضاً إشغال المملكة العربية السعودية بالحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988).

- الطائفة الشيعية: تحولات نوعية عرفتتها هذه الطائفة أبرزها:

1 - سقوط الزعامات التقليدية التاريخية وظهور زعامة بديلة تمثلت بالزعامة الدينية للسيد موسى الصدر، الذي اتخذ من واقع الحرمان الذي تعيشه الطائفة منطلقاً لتأسيس «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)، على أن تكون هذه الحركة بمثابة الجامع لأبناء الطائفة من أجل توحيد مقاومتهم الاجتماعية لرفع الحرمان الواقع من الدولة من جهة، والتصدي للخطر الصهيوني المهدد لمستقبل الطائفة في وجودها كونها على تماس جغرافي مع الحدود الفلسطينية في الجنوب اللبناني من جهة أخرى.

2 - حصر المقاومة المسلحة للعدو الصهيوني بحركة أمل ومن ثم بحزب الله الذي ظهر في أعقاب الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. فقد عملت أمل أولاً، وحزب الله ثانياً، على مركزة المقاومة وجعلها أحادية المرجعية القيادية والعملياتية بعد أن كانت تضم فصائل متعددة وطنية لبنانية وفلسطينية .

3 - دعم إقليمي مزدوج سوري - إيراني لنشاط أمل وحزب الله، مع دور سوري في تعزيز موقع حركة أمل داخل البنيان السياسي العام للدولة اللبنانية، مقابل دور إيراني في تعزيز ودعم حزب الله مادياً وعسكرياً ومؤسسياً، وتزويده بالخبرات العسكرية والقتالية في مواجهته المسلحة للإحتلال الإسرائيلي في منطقتي الجنوب والبقاع الغربي.

الطائفة الدرزية: التحول الهام الذي عرفته هذه الطائفة خلال الحرب الأهلية تمثل بحالة من الضعف لسببين أساسيين: الأول، غياب كمال جنبلاط (القائد المعلم) الذي اغتيل في آذار 1977، الأمر الذي أفقد الحزب التقدمي الإشتراكي ومعه الحركة الوطنية اللبنانية الرأس المدبر. الثاني انجرار الحزب إلى حرب الجبل التي ما لبثت أن أخذت بعداً طائفيّاً درزياً - مارونياً، الأمر الذي نقل الحزب التقدمي الإشتراكي من الفضاء الوطني اللبناني الواسع إلى فضاء الطائفة الدرزية المحكومة بعقدة الأقلية والتهميش في دولة تتوزعها الطوائف في قسمة غير متوازنة وغير متكافئة.

### المحطة الثالثة: الطوائف بعد تسوية الطائف 1989:

أسهمت تسوية الطائف (23 تشرين الأول 1989) بوضع حد للحرب اللبنانية التي توالى فصولها المأساوية على مدى خمس عشرة سنة. إلا أن إيقاف الحرب لم يشكل أساساً موضوعياً لإنهاء الأزمة التاريخية اللبنانية، وهي الأزمة التي كانت تعيد إنتاج نفسها تبعاً لذات الشروط التي تدخل في عملية تشكيلها، والتي كانت باستمرار، عبارة عن جدلية بين السبب والنتيجة، فالسبب هو المتغير الطائفي، والنتيجة هي اختلال توازنات السلطة تبعاً للمتغير المشار إليه.

أما أهم المتغيرات التي أحدثتها تسوية الطائف فقد طالت الطوائف الثلاث الكبرى: المارونية، السنية والشيعية.

على مستوى الطائفة المارونية، شهدت هذه الطائفة تقليصاً مهماً في صلاحيات رئيس الجمهورية<sup>(10)</sup>، وهو الرئيس الذي برز تاريخياً كموقع حصري للموارنة في الوقوف على قمة السلطة في الدولة اللبنانية. والتمثيل الوزاري للموارنة بات محكوماً لمعادلة تقول بالمثلثة ضمن المناصفة، أي عدد وزراء الموارنة موازٍ لكل من وزراء السنة والشيعية، الأمر الذي أفقد الطائفة المارونية وزنها التمثيلي الذي طالما احتفظت به دون سائر الطوائف الأخرى، والأمر نفسه ينطبق على توزيعات وظائف الدولة، لاسيما وظائف الفئة الأولى وسواها.

مع هذا التراجع في نصيب الموارنة من الدولة برز تحولان على المستوى السياسي، الأول، انكفاء القوى المارونية التقليدية المتمثلة أساساً بالبطريركية المارونية وبحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار. الثاني، ظهور قوى جديدة ارتضت الواقعية السياسية وراحت تتعامل مع الواقع اللبناني العام من خلال معطياته الجديدة السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تمثلت القوى الجديدة بالعماد ميشال عون الذي أسس التيار الوطني الحر، وهو حالياً برئاسة صهره جبران باسيل بعد انتخاب عون رئيساً للجمهورية في أيلول 2016 لست سنوات تنتهي في أيلول 2022. لقد أبرم عون « وثيقة تفاهم مع حزب الله عام 2006 »، وهي وثيقة ميثاقية تكاد أن تستحضر النموذج الميثاقي لعام 1943 بين رياض الصلح وبشارة الخوري، ولكن هذه المرة بثنائية مارونية - شيعية بدلا من مارونية - سنية في مطلع العهد الاستقلالي.

على مستوى الطائفة السنية: مع الطائف شهدت هذه الطائفة تعزيزاً لموقعها السياسي على صعيدي الصلاحيات التي منحت لرئيس مجلس الوزراء<sup>(11)</sup> من جهة، والتمثيل السني في مجلسي الوزراء والنواب وكذلك في الجهاز الوظيفي العام للدولة من جهة أخرى. أما التحول النوعي الذي عرفته الطائفة على أساس تسوية الطائف فكان انبثاق زعامة سنية جديدة تمثلت بالشيخ رفيق الحريري الذي استند في زعامته السياسية إلى كتلة رأسمالية وازنة جعلت من رأس المال القائم على المراكمة أساساً معيارياً في نشوء السلطة على قاعدة توظيف رأس المال في خدمة السلطة وليس على قاعدة تجديد الإقطاع السياسي أو الدور السابق للملكية العقارية الواسعة.

شكل رفيق الحريري معظم الوزارات بعد الطائف، وبات الزعيم السني بلا منازع يستند إلى قوة رأسماله من جهة، وإلى قوة الصلاحيات الممنوحة له من دستور الطائف من جهة أخرى. إلا أن اغتيال الحريري (شباط 2005) جاء لي طرح جملة من التساؤلات تدور حول فرضية انتقاص الطائفة السنية من زعامة بوزن الحريري وبدوره الذي تجاوز الساحة اللبنانية إلى الساحتين الإقليمية والدولية.

على مستوى الطائفة الشيعية: كانت الطائفة الشيعية أكثر الطوائف اللبنانية التي شهدت تحولات نوعية بعد الطائف، أبرز هذه التحولات:

1 - صلاحيات مهمة لرئيس مجلس النواب الذي تحول من مقولة «عطوفة الرئيس» قبل الطائف، إلى «دولة الرئيس»<sup>(12)</sup> تدليلاً على حجم المشاركة الشيعية الوازنة بعد الطائف. أضف إلى ذلك المشاركة الشيعية في سائر مؤسسات الدولة.

2 - بروز الشيعة في الانتخابات النيابية في دوراتها الست بعد الطائف، ليمثلوا الكتلة الناجبة المتحكمة ليس فقط في اختيار ممثلي طائفتهم وحسب، وإنما أيضاً في التحكم بمصير غير مرشح من سائر الطوائف الأخرى في بيروت العاصمة ومحافظات جبل لبنان والبقاع والجنوب.

3 - قوة حزب الله التنظيمية والعسكرية، واتساع قاعدته الشعبية، واعتماده على المؤسسات، وصموده في مقاومة العدوان الصهيوني، لا سيّما عدوان تموز - آب 2006، كل ذلك جعل من حزب الله ليس قوة لبنانية وحسب، وإنما إقليمية أيضاً دخلت في معادلات القوى الإقليمية وفي رسم استراتيجيات المنطقة على المديين المنظور والمتوسط على الأقل.

أمام هذا الصعود النوعي لظاهرة حزب الله، راح الحزب يضغط داخلياً باتجاه إرساء معادلة لبنانية تأخذ بنظر الاعتبار واقع القوى المحلية المكوّنة للمجتمع اللبناني، معادلة تعيد النظر في توزيعات السلطة على أساس أحجام الطوائف السكانية والاقتصادية والعلمية والسياسية والعسكرية.

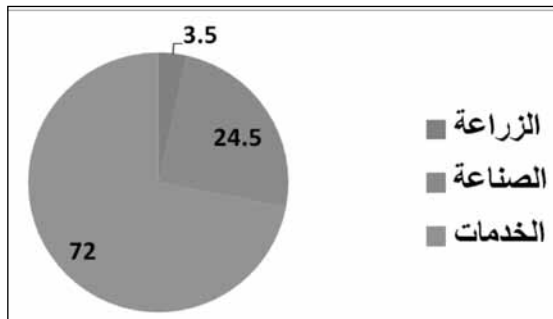
خلاصة القول أنّ الصراع السياسي - الطائفي على السلطة بات يطرح مستقبل الكيان الوطني اللبناني ويجعله مفتوحاً أمام أكثر من احتمال. الخشية كل الخشية أن يتطور الصراع السياسي المحتدم حالياً في لبنان إلى صراع عسكري لا يأتي على لبنان الوطن والدولة بأي منفعة، وإنما المستفيد الوحيد منه هو المشروع الأمريكي - الصهيوني المتمثل بإقامة شرق أوسط جديد يركز في أحد جوانبه الأساسية إلى خلق صراع مفتوح وأبدي في المنطقة (صراع سني - شيعي) يكون بديلاً للصراع العربي - الصهيوني الذي لم يكن مستقبلياً لصالح الدولة الصهيونية ووجودها في المنطقة أبداً وذلك بفعل مؤشرات التطور المستقبلي التي ستكون حتماً لصالح العرب دون الصهاينة بالاستناد إلى مؤشرات سكانية واقتصادية وعلمية وعسكرية. إنّ انفجار المنطقة العربية بحروب مفتوحة بدأت في مطالع العقد الثاني للقرن الحالي، وماتزال مستعرة في عدد من الأقطار فهو يزيد في التأكيد على الدور الصهيوني والقوى الداعمة له من أجل تشطّي المنطقة وتفكيك جغرافياتها السياسية والاجتماعية وصولاً إلى الرضوخ الطوعي في تطبيع العلاقات العربية - الصهيونية ليس على حساب فلسطين وحدها وحسب، وإنما على حساب دول المنطقة واستقرارها وتنميتها وبنائها الوطني. وهذا ما يدفع على الاعتقاد بأنّ الأزمة اللبنانية الأخيرة غير المسبوقة في تاريخ أزماته السابقة، أنّها تدخل في سياق المخطط الصهيوني المدعوم أميركياً ودولياً من أجل إرغام لبنان

على الانضمام الى منظومة التطبيع والحق بدول عربية لها وزنها سبقتها الى هذا الخيار .  
إنّ استنتاجا رئيسيا يمكننا تسجيله في مجال التجنيد الطائفي والتطبيع السياسي الذي حكم  
تطور لبنان مجتمعا ودولة وسلطة حاكمة، يبقى هو بمثابة العنصر الحامل الأكبر لأزماته المتواصلة  
منذ قيام دولته الحديثة وصولا الى الوقت الحاضر، وأن لا امكانية لبناء دولة وطنية عميقة الا بإلغاء  
مفاعيل الطائفية من بنية الدولة اداريا ووظائفا واقتصاديا وسياسيا، وهذا الأمر يقتضي إعادة  
النظر بتشكّلات الحركات والتيارات والأحزاب السياسية، ومعها سائر هيئات المجتمع المدني من  
نقابات عمّالية ومهنية ومنظمات اهلية على اختلافها .

**ثالثا : المشكلة الاقتصادية : خلل قطاعي، مديونية عالية، فساد اداري ومالي**  
أبرز معوّقات الاقتصاد اللبناني التي أوصلت العجز الاقتصادي الى نقطة القمّة على هرم  
العجز كانت أربعة اساسية :

- اختلال وفجوة عميقة بين قطاعات الانتاج
  - تعاظم في الناتج الاجمالي المحلي بسبب المديونية العالية وليس بسبب تطور الانتاج
  - خدمة دين وعجز دائم في الموازنات الحكومية
  - فساد اداري ومالي وتهرب ضريبي
- 1 - اختلال وفجوة عميقة بين قطاعات الانتاج
- لعلّ الشكل البياني الرقم (2) يوضح مديات الاختلال والفجوة القطاعية على ما هو مبين في  
التالي :

الشكل البياني الرقم (2)  
التركيب القطاعي النسبي للناتج المحلي الاجمالي في لبنان عام 2016 (%)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاستناد الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017،



الملحق الرقم (3/1)، ص، 304 .

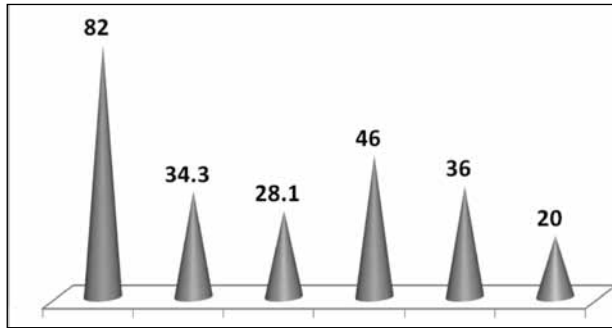
يتضح من الجدول أنّ قطاع الزراعة لا يسهم بأكثر من 3.5 % في تركيبة الناتج، والصناعة 24.5 %، أي أنّ القطاعين معا لا يشكّلان أكثر من 28 % من اجمالي الناتج، في حين ترتفع مساهمة قطاع الخدمات الى 72 % أي بما يوازي الثلاثة أضعاف لقطاعي الزراعة والصناعة معا. أولت حكومات ما بعد الحرب أهمية استثنائية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وكان التركيز على العاصمة بيروت في محاولة لاستعادة دورها التاريخي كعاصمة خدمية متفوّقة عربيا وشرق أوسطيا . لذلك، لم تعر الحكومات المتعاقبة الأهمية المطلوبة لقطاعي الانتاج الرئيسيين الزراعي والصناعي، الأمر الذي ابقى هذين القطاعين في دائرة التهميش الاقتصادي من ناحية، وفي محدودية مشاركتهما النسبية في تركيب الناتج المحلي الاجمالي من ناحية أخرى . تركت هذه المحدودية لقطاعي الزراعة والصناعة تراجعاً تراجمت انحدارية في الكميات المنتجة للاستهلاك المحلي دلت على ذلك الفجوة الغذائية التي راحت تتسع بسبب الاعتماد على الاستيراد الخارجي للسلع الزراعية الغذائية من من ناحية، وعلى تراجع في حجم القوى العاملة في الصناعة من ناحية أخرى .

## 2 - الناتج الاجمالي المحلي يتطور على قاعدة أزمة بين عامي 1992 – 201

أسهمت عوامل متعددة بعد توقف الحرب بإحداث قفزات خطية في زيادة حجم الناتج الاجمالي المحلي، بحيث ارتفع، بالاسعار الجارية، من 7.94 مليار \$ في العام 1993 الى 17.25 مليارا في العام 1998، الى 35.48 مليارا عام 2009، الى 49.97 مليارا عام 2015 وصولاً الى 56.64 مليار \$ عام 2018 (9). يتضح هذا التطور وفقاً لما هو مبين في الشكل البياني الرقم (3) التالي<sup>(13)</sup>:

الشكل البياني الرقم (3)

تطور الناتج الاجمالي المحلي بين 1992 – 2018 ( مليار دولار )



يتضح من الشكل (3) أنّ حركة الناتج الاجمالي المحلي في لبنان راحت تسجّل، على مدى

العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب، نمو خطيا بوتائر متسارعة، إذ ارتفع مؤشر النمو من 2.09 % عام 1993، الى 6.25 % عام 2009 ( بعد مؤتمر الدوحة )، ثم عاد الى 3.25 % في عام 2018<sup>(14)</sup>.

هذا الارتفاع التصاعدي في أرقام الناتج المحلي الاجمالي وفي وتائر نموّه المتسارعة لم يكن ناتجا بسبب عوامل طبيعية في التخطيط وفي اعتماد سياسة انتاجية تأخذ بمبدأ التراكمية الانتاجية والتنمية الاقتصادية المستمرة، وإنما كان بسبب الأحجام المرتفعة في المديونية (ديون خارجية وداخلية)، وهذا يدفع في الوصول الى ما يمكن تسميته بالاختناق الاقتصادي وبالتالي المالي للأقتصاد والمالية العامة للدولة .

إن ارتفاع معدلات النمو في الناتج الاجمالي المحلي لا تعني أن البنيان الاقتصادي اللبناني يتسم بالتطور الإيجابي وبالسلامة الهيكلية لتكوينه القطاعية، فهذا النمو بين عامي 1993 - 2018، كان شديد الارتباط والتلازم مع المديونية التراكمية التي اعتمدتها سائر الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي جعل من الاقتصاد اللبناني اقتصاد دين، بحيث وصل حجم الدين في العام 2018 ليشكل أكثر من 154 % من الحجم الاجمالي للناتج المحلي، من هنا، فإن تطور حجم الناتج كان يقابله، في الواقع الاقتصادي، أزمة بنيوية ناجمة عن ارتفاع المديونية من جهة، وعن توجّه حكومي غالب نحو إعادة الاعمار الذي كان أكثر تركّزا في أسواق بيروت التجارية بهدف تنشيط قطاع الخدمات والتجارة الخدمية من جهة ثانية، وعن عدم اعتماد آليات رقابية لضبط الانفاق ومكافحة الفساد الاداري والمالي والهدر الناجم عن المحسوبية والزبائنية في سائر المرافق العامة للدولة من جهة ثالثة .

بين عامي 1992 - 2018 بلغ مجموع الناتج الاجمالي في لبنان لكل السنوات 505.444 مليار \$ منها 168.5 مليار \$ ذهبت هدرا أي ما يوازي 1/3 من اجمالي الناتج<sup>(15)</sup>، وهذا يشير الى حجم الفساد المتحكّم في إدارة المال العام للدولة، الأمر الذي احتل معه لبنان المرتبة الرابعة عالميا في تصنيف الدول الدائنة والتي تعاني من ارتفاع في مؤشرات الفساد المالي وسوء الادارة، وهذا ما أشارت اليه منظمة الشفافية العالمية عندما أدرجت لبنان بين أكثر الدول الحاضنة للفساد، بحيث سجّل مؤشر الفساد اللبناني الرقم (10) أي 90 % فساد وذلك لسنوات 1995 - 2004، ثم الرقم (30) عام 2010، والرقم (20) عام 2018<sup>(16)</sup>، أي أنّ نسبة الفساد كانت 70 % و 80 % على التوالي لعامي 2010 و 2018 .

إنّ الفساد هو العامل الأكثر خطورة على استنزاف الثروات الوطنية، وهو المسؤول عن الفجوات الاقتصادية وتعثر الإدارات والمؤسسات العامة . الفساد الاداري والمالي هو حالة أمسكت بالدولة اللبنانية منذ توقّف الحرب الأهلية وحتى اليوم، وقد باتت هذه الحالة مستشرية في سائر مفاصل

الدولة من أعلى هيئة حاكمة نزولا الى مختلف المؤسسات العامة وصولا الى الادارات المحلية (البلديات).

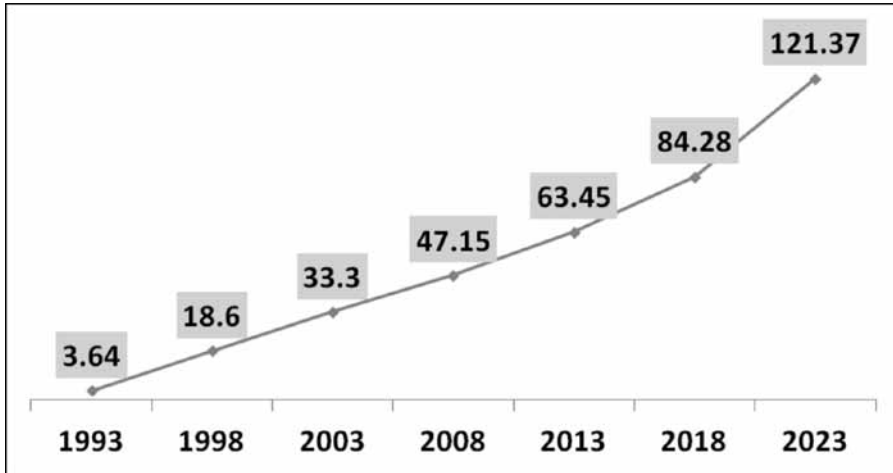
إنّ استنهاض الدينامية الاقتصادية للدولة الوطنية اللبنانية يقتضي معالجة ثورية حاسمة وسريعة تقوم على اجتثاث الفساد ليس فقط في اقتلعه من مرافق الدولة الاقتصادية وحسب، وانما ايضا في تنظيف بيئته السياسية الحاضنة لرعايته واستمراره .

### 3 - مديونية عالية وعجز في الموازنات الحكومية:

في مواجهتها تعثر العملية الانتاجية والركود الاقتصادي، لجأت حكومات ما بعد الحرب الى الاستدانة من الداخل ومؤسسات الدين الدولي . فبعد ان كان الدين العام الاجمالي المتوجب على الدولة اللبنانية في السنوات الأولى التي اعقبت الحرب الأهلية لا يتجاوز 3.7 مليارات دولار أميركي عام 1993، أخذ هذا الدين مسارا تراكميا خطيا ليرتفع على النحو المبين في الشكل البياني الرقم ( 4 ) .

#### الشكل البياني الرقم ( 4 )

تطور الدين العام في لبنان بين عامي 1993 - 2018 ( مليار دولار اميركي )



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المال.

وبذلك يكون الدين العام قد سجّل خلال ثلاثة عقود على انتهاء الحرب ارتفاعا خطيا متوقع أن يصل في العام 2023 الى أكثر من 33 مرة عما كان عليه في العام 1993، ونسبة ارتفاع 3334 %، الأمر الذي بات معه لبنان يتبوأ المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر مديونية في العالم. وبالتوازي مع حجم الدين العام فإنّ خدمة هذا الدين كانت هي الأخرى تسجّل تصاعدا تراكميا

متواصلا، ففي العام 2018 سجّلت خدمة المديونية 8214 مليار ليرة لبنانية ( قرابة 5476 مليار \$ ) على مجموع نفقات الموازنة العامة التي سجّلت بدورها لعام 2018 حوالي 23891 مليار ليرة لبنانية ( قرابة 15.9 مليار \$ ) ، وبذلك تكون خدمة الدين تشكّل نحو 35 % من مجموع الإنفاق في الموازنة، والأمر نفسه يكاد أن ينسحب على الموازنة المقترحة لعام 2019، والتي رفعت في مشروع قانون من مجلس الوزراء الى المجلس النيابي من أجل تصديقها، حيث بلغت 23105 مليار ل.ل أي ما يوازي قرابة 15.4 مليار \$، أمّا خدمة الدين فيها فبلغت 8312 مليار ل.ل وبما يوازي 5.54 مليار \$. هذه الخدمة المرتفعة للدين كانت العبء الأكثر ثقلا على الموازنة التي سجّلت بدورها عجزا بلغ 5204 و 4322 مليار ل.ل اي بما يوازي ما يقرب من 3.5 مليار \$ و 2.9 مليار \$ لعامي 2018 و 2019 على التوالي<sup>(17)</sup>.

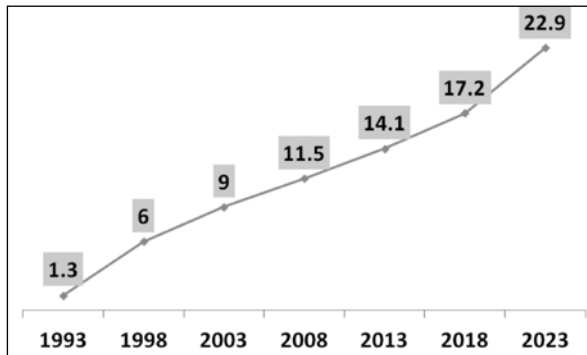
ولمّا كان الشعب اللبناني هو المعني بسداد هذا الدين مع خدمته، فإنّ هذه الشعب راح ينوء تحت ثقل المديونية التي كانت تتزايد باستمرار، وبالمقابل كان يتزايد معها نصيب الفرد اللبناني من جرّاء تحمّله أعباء الدين وعلى حساب حياته المعيشية ومتطلباته من الغذاء والكساء والصحة والتعليم وغير ذلك .

لقد تزايدت اعداد السكان اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية من 2.8 مليون نسمة عام 1993 الى 3.1 ملايين، 3.7 ملايين، 4.1 ملايين، 4.5 ملايين الى 4.9 ملايين عام 2018، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا العدد الى 5.3 ملايين نسمة في العام 2023 .

كان على السكان المقيمين من اللبنانيين أن يتحمّلوا أعباء سداد الدين العام وخدمته، بحيث سجّل نصيب الفرد الواحد من هذا الدين بين عامي 1993 و 2018 وفقا للشكل البياني الرقم (5).

الشكل البياني الرقم ( 5 )

تطوّر نصيب الفرد اللبناني المقيم في لبنان من مجمل الدين العام  
( القيمة بالآلاف دولار أميركي )



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي

وصندوق النقد الدولي ووزارة المال.

إذن مركّب الأزمة الاقتصادية من فجوة واسعة بين قطاعات الإنتاج، ومديونية عالية مرهقة لخزينة الدولة، وفساد اداري وهدر مالي وتفريغ المؤسسات من أرصدها لتسيير شؤونها مع سيطرة مكشوفة للمنظومة السياسية التي تسلطت على الدولة ومرافقها العامة بعد الحرب، كل ذلك أوصل الى الأزمة الراهنة التي انفجرت في العام 2019 وما تزال في ترمي بثقلها على الشعب اللبناني الذي وقع بأكثريته الساحقة في دوائر الفقر المدقع والحرمان والجوع، ودفع بالعناصر الشابة الى هجرة غير مسبوقة باتت تنذر بتفريغ المجتمع اللبناني من قواه الحيّة، والدولة اللبنانية من العناصر الضرورية لإدارة مؤسساتها ومرافقها ومستقبلها .

### خلاصة واقتراحات

من أول أيلول 1920 الى أول أيلول 2021 يكون المدى الزمني لعمر الدولة اللبنانية قد سجّل مئة سنة وسنة واحدة، وهي باتت معه تلامس الإشارة الحمراء التي تنذر باحد اتجاهين إمّا الزوال والاندثار، وإمّا البقاء وتجدد الحياة .

إنّ إنقاذ الدولة ليس بالأمر المستحيل أو العصي على الحلول، لكنّ المسألة تتطلب المزيد من العقلنة والصبر والتحمّل الى جانب المتابعة والمثابرة والتضحية واجترار الحلول المضمونة النتائج .

ثلاثة مرتكزات حاملة للنهوض بالدولة تتميز بالقدرة الكافية لمجابهة المعوّقات - المشكسلات الكبرى التي ناقشتها هذه الورقة البحثية، وهي على النحو الآتي :

### أولاً : في مجابهة المعوّق السياسي

1 - على قوى المجتمع المدني بكل تشكيلاته الأهلية والثقافية والسياسية الانخراط في مجالس فكرية وندوات ومحاضرات ومؤتمرات علمية تخرج بمقاربات لمشكلات الدولة اللبنانية وباقتراحات علمية برنامجية للانقاذ الوطني وإعادة بناء الدولة على ركائز جديدة وقوية .

2 - اعتماد الانتخابات على مستوى السلطة القاعدية، والنيابية على مستوى السلطة الرأسيّة، في تطوير الحياة الديمقراطية التي هي بمثابة خشبة للخلاص الوطني واستنهاض الدولة . وهذا الأمر يقتضي تفصيل قانون جديد للانتخابات يستجيب لمصلحة الدولة وأهلها، ويمنع على محتكري السلطة إعادة انتاج مواقعهم التسلطية على الدولة ومرافقها وثرواتها العامّة .

3 - على الوزارات المعنية الامتناع عن اعطاء التراخيص لأحزاب مذهبية وطائفية، واقتصار العمل الحزبي على أحزاب وطنية منتشرة على الجغرافية الادارية والاجتماعية للدولة اللبنانية بكليتها .

### ثانياً : في مجابهة التجنيد الطائفي والتطيف السياسي

1 - وجوب التفريق بين الطائفة كوجود اجتماعي ثقافي روحي، ووجودها السياسي - الأيديولوجي . في كل دول العالم المتقدم هناك مؤمنون دينيا، واعتقاديون متعددو المذاهب الدينية، لكن لا أثر ولا فعل لانتفاءاتهم الدينية - الروحية في التوظيفات السياسية وتوزعات السلطة ومحاصصة الدولة . هنا، ينبغي الخروج من تجربة الطائفية السياسية التي لازمت الدولة منذ قيامها، والشروع لإخراج الطائفية من السياسة والسياسة من الطائفية، وهذا أمر ينبغي أن ينسحب على كل المشهد المدني الاجتماعي والثقافي بصورة عامة .

2 - سحب السلطة من رجال الدين ومن مؤسساتهم كمرجعيات حاكمة موازية لمؤسسات الدولة، ناهيك عن امتيازاتهم المالية والاقتصادية والوقفية وصلاحياتهم في نطاق الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وارث وغير ذلك . والأهم من ذلك حصر دورهم في شؤون اجتماعية وثقافية صرفة بعيدا عن التدخلات السياسية وتشكيل مراكز قوى سلطة داخل الدولة .

### ثالثا : في مجابهة المعوق الاقتصادي

1 - اعتماد سياسات اقتصادية انتاجية توازن بين قطاعات الانتاج بهدف ردم الفجوة بينها، والتأسيس لقاعدة انتاجية تأخذ بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية والتطوير الاقتصادي لمديات مستقبلية بعيدة .

2 - وجوب إنشاء وزارة للتخطيط الاقتصادي تقوم بإعداد الدراسات العلمية والاحصائية والاستراتيجية التي تساعد على هندسات اقتصادية كفيلة باحداث تطورات خطية في الاقتصاد تستجيب لحاجات الناس الى التنمية البشرية المستدامة .

3 - وجوب اعتماد معيارية الكفاءة في وظائف القطاع العام في الدولة وذلك من خلال تطبيق قوانين مجلس الخدمة المدنية، ومعاهد الادارة والتدريب، والمعاهد الجامعية العليا .

4 - تفعيل الهيئات الرقابية واجهزة المحاسبة والمساءلة من خلال تطبيقات صارمة لديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، واتخاذ العقوبات الكفيلة برصد المالفات، واجتثاث الفساد الاداري والمالي، ومنع الاختلاسات المالية والهدر الضريبي، لا سيما من كبار موظفي الجمارك والمرافئ والمطار وسائر المرافق الحيوية الأخرى .

إنه التحدي الذي يواجه اهل الدولة بمصيرها، فهل تكون الاستجابة لبقائها واستنهاضها دولة وطنية مدنية ديمقراطية عميقة ؟ .

### الهوامش

1 - بشأن التقسيمات الادارية لدولة لبنان الكبير راجع القرارات : 318، 336 و3066 في : مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير من 1 ايلول 1920 حتى 31 كانون الاول 1923، مطبعة

الآداب، بيروت 1925، ص 16-17.

**Etat du Grand Liban. « Arrêtés et Décisions administratives durant les Années 1924-1925 », No. 3066, « Portan Réorganisation Administrative de l'état du Grand Liban », le 9 avril 1925. Beyrouth, 1925 p.73-81.**

2 - انظر بهذا الصدد: مقررات المفوضين السامين، اصدار محمد توفيق جانا، ثلاثة مجلدات، محفوظات الجامعة الاميركية في بيروت، ايضا : محمد مراد، العلاقات اللبنانية-السورية في ظل الدولة الحديثة 1920-1950، دار الرشيد للعلوم، طبعة اولى، 1993، ص 56-67.

3 - Weulersse, Jacques: **paysans de syrie et du proche-orient.** Gallimard, Paris, 1946, p.79.

4 - Op.cit. p.84

5 - وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الانماء العربي، بيروت، طبعة ثانية، 1984، ص 74.

6 - ميثاق الاستقلال الوطني هو ميثاق شفوي غير مكتوب بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وهو متضمن البيان الوزاري الاول لحكومة الاستقلال في 7 تشرين الاول 1943، وفي خطاب القسم للشيخ بشارة الخوري الذي القاه في مجلس النواب بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في ايلول 1943.

7 - منشورات مركز السفير للمعلومات، «الماورونية السياسية»، بيروت 1978.

8 - نجلاء عطية، لبنان المشكلة والمأساة، بيروت، طبعة اولى 1977، ص 59-64.

9 - تولى كمال جمبلاط منصب وزير الداخلية عام 1972، حيث منح العديد من التراخيص لاحزاب يسارية محلية، وفي العام 1975 تولى رئاسة الحركة الوطنية اللبنانية التي تقدمت بوثيقة برنامجية للاصلاح الوطني وبناء الدولة.

10 - انظر صلاحيات رئيس الجمهورية المقررة في وثيقة الطائف التي باتت في صلب الدستور اللبناني في ما بعد.

11 - انظر صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في وثيقة الطائف والدستور.

12 - انظر صلاحيات رئيس مجلس النواب في وثيقة الطائف والدستور.

13 - <http://Data.albankaldawli.org>

14 - <http://Data.albankaldawli.org>

15 - <http://Data.albankaldawli.org>

16 - <http://perspective.UsherBrook.ca/Liban>

17 - قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعامي 2018-2019

# سقوط الأمن الغذائي للبنان نموذجي مكتب القمح واهراءات المرفأ

أ.د. ألكسندر أبي يونس



سعى الإنسان منذ وجوده إلى تأمين قوته اليومي. فالأمن الغذائي حاجة ضرورية للشعوب الأمر الذي يفرض على الحكومات اعتماد سياسات تأمينه وتخزينه تفادياً للمجاعة خلال الأزمات، وإلا اندلعت ثورات وانقلبت أنظمة حكم في حال فقدانه. ولبنان لم يشذ عن هذه القاعدة، فهو يضم الأراضي الخصبة اللازمة بخاصة سهل البقاع الذي مدّ الامبراطورية الرومانية بالمحاصيل الزراعية وأصبحت بعلبك بمثابة إهراءات روما ومستودعاً للقمح. كما حوّل اللبنانيون جبالهم إلى مدرّجات زراعية، وهذا الاختراع يُسجّل لهم، وطالب معظمهم بضم سهول البقاع وعكار وصيدا والخيام إلى دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ ليؤمّنوا للشعب أمنهم الغذائي، بالإضافة إلى ضم نهر الكبير والليطاني والحاصباني والعاصي والأولي وغيرهم لتأمين الري والأمن المائي. لكن على الرغم من أهمية مقومات الحياة التي توافرت في لبنان خلال عهد الانتداب الفرنسي ومرحلة الاستقلال وما بعده من مياه وسهول ومرافئ، إلا أن الشعب اللبناني عرف حادثتين في تاريخه المعاصر ذكرّته بالمجاعة التي أصابت أهالي متصرفية جبل لبنان خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حين توفّي ثلث سكّان الجبل، فتخوّف من تكرار التجربة مع أزمة مكتب القمح سنة ١٩٣٨، ومع تفجير مرفأ بيروت وتضرّر إهراءاته سنة ٢٠٢٠. فما هو مكتب القمح؟ وما هي إهراءات المرفأ؟

### المكتب الوطني للقمح أو مصلحة القمح

بدأت الدولة اللبنانية في العام ١٩٣٨ بالتفكير بالأمن الغذائي للمواطن، فأنشأت «مصلحة القمح» من أجل تأمين مقادير كبيرة من القمح تكفي اللبنانيين لمدة عام دون أن يحتاجوا لاستيراد كميات من الخارج، وذلك عبر زراعة الحنطة في جميع أراضي الجمهورية اللبنانية وزيادة مساحتها، لأنّ تلك الأراضي تنتج ما بين ٤٥ و ٥٠ ألف طن سنوياً، بينما يستهلك اللبنانيون ١٣٠ ألف طن سنوياً، لذلك تمّ دراسة تطوير زراعة القمح لتكون المواسم كافية وذلك بمنح حوافز وجوائز ومكافآت للفلاحين اللبنانيين<sup>(١)</sup>.

بعدها، بدأ التداول بفكرة إنشاء مكتب القمح وزراعة الحنطة وتمويل البلاد بالقمح كي لا يتعرّض لبنان لمجاعة في حال حدوث حرب عالمية، شبيهة بتلك التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى بعدما استشرع رئيس الجمهورية إميل إدّه (١٩٣٦-١٩٤١)<sup>(٢)</sup> بخطر الحرب مجدداً في العالم عشية العام ١٩٣٩. ولكي لا يتحكّم التجار اللبنانيون والسوريون بالأسواق اللبنانية، ويرفعون سعر القمح والطحين والحبوب من جرّاء احتكارهم هذه المواد، وفرض ضريبة دخولية عليها، خطّط إدّه لإنقاذ لبنان من هذه المشكلة من دون أن يخبر أحداً عمّا سيّخذ من خطوات، مكتفياً بالقول بأنه سيسافر إلى باريس في أواخر شهر حزيران ١٩٣٨ من أجل الإستشفاء، وذلك لكي لا يعرقل أحد مشروعاً الذي ينوي تنفيذه. فما هو هذا المشروع؟

اجتمع الرئيس إدّه مرّات عدّة وهو في باريس مع مدير بنك سوريا ولبنان للتباحث بمنح لبنان

سلفة قدرها عشرون مليون فرنك من أجل تنفيذ مشروع القمح<sup>(٢)</sup>، على أن يتم تسديدها تدريجياً كلما بيع قسم من القمح. كما جرى اتفاق بين الطرفين على أن تأخذ الحكومة اللبنانية قرضاً من البنك المذكور، قدره عشرون مليون فرنك أيضاً من أجل مشروع الري. لكن أليس هناك تناقض في بلاغ الحكومة عن الاتفاق الذي تم بين الرئيس إميل إده وبنك سوريا ولبنان، إذ كيف يتطرق في الشق الأول إلى سلفة لمشروع القمح، وفي الشق الثاني يتطرق إلى قرض لمشروع الري؟ وبين السلفة والقرض فرق كبير. لكن هل كانت هي تلك الإجراءات التي سيعتمدها الرئيس إده في سياسته لتخزين القمح؟

أوضح الرئيس إده لمحرر جريدة الأحرار، إنَّ المحادثات التي أجراها لا تهدف إلى أخذ قرض مالي لشراء القمح، لأنَّه لو كان كذلك، لما تمكَّن من إتمام مفاوضاته، لأنَّ القرض بحاجة إلى تصديق المجلس النيابي. لذا اتَّفَق إده مع بنك سوريا ولبنان على تسليف الحكومة اللبنانية مبلغاً وقدره مليون ليرة، من أجل تمكين الحكومة من شراء كمية من القمح وتخزينها في مستودع خاص. وقال إنَّ لبنان لا ينتج من القمح سوى أربعين ألف طن، أي ثلث حاجته، لذا يضطرُّ الأهالي إلى استيراد الثلاثين من الخارج، عندها تصبح أسعار القمح تحت رحمة التجار والمحتكرين، ليلبلغ ثمن رطل الطحين ٢٧ قرشاً أو ٣٠ قرشاً. لذلك ارتأى الرئيس إده أن تؤمِّن الدولة حاجاتها عن طريق شراء ٣٠ أو ٤٠ ألف طن من القمح، يُصار إلى وضعها في مستودع خاص يُبنى وفقاً للطرق الفنيَّة، والدولة تشتري الحبوب من المزارعين إذا شاؤوا بيعها بسعر مقبول. وعندما ترى الدولة أنَّ القمح نفذ من السوق وإنَّ المحتكرين رفعوا الأسعار، ستضخَّ كمية من القمح المخزَّن من أجل إبقاء الأسعار مخفَّضة. ونبَّه الرئيس إده الفلاحين من بيع قمحهم بأسعار بخيسة لأنَّ التجار يستفيدون من الأسعار الباهظة فيما بعد، لذا لا يجب على الفلاح بيع محصوله، بل عليه أن ينتظر إعلان الدولة شراء القمح، عندها يؤمِّن المزارعون مورد دائم ويزيدون من زراعة القمح، فتبقى الأموال في البلد ولا ترسل إلى الخارج، ويحصل المزارع على سعر معقول يساعده على تأمين النفقات. «فالدولة تشتري القمح وتبيعه من الأهالي بسعر لا يتجاوز السبعة عشر أو الثمانية عشر قرشاً. وإذا كان هناك فرق بين الشراء والبيع، يمكن للدولة أن تستعين به لتوزيع القمح على الفقراء بسعر عشرة قروش، أو اثني عشرة قرشاً للرطل الواحد. وبهذه الطريقة يأكل الفقراء القمح أرخص من الطبقات الباقية. على هذا الأساسفاوض الرئيس إده، مدير بنك سوريا ولبنان من أجل منح سلفة للحكومة اللبنانية وقيمتها مليون ليرة، تُخصَّص لشراء القمح، على أن تكون هذه السلفة في حساب مصرفي جارٍ لا قرض، يستعيدها المصرف بعد أشهر عندما تبيع الدولة القمح. أمَّا فيما يختصُّ بقرض الريِّ، فنفى الرئيس إده أن يكون قد عقده مع المصرف، وجلَّ ما فعله، أنَّه تفاوض بشأنه على أن تستلمه الحكومة بعد أن تنتهي من إنفاق المبلغ المرصود، أي بعد عامين. هذا مع العلم أن مشاريع الريِّ في لبنان تكلف ثلاثة ملايين ليرة، وليس متوفراً منها سوى مليون و٢٥٠ ألف ليرة فقط. وقد شدَّد إميل إده على ضرورة تنفيذ مشروع الريِّ لتحويل الأراضي اللبنانية إلى جنة خضراء، ولكي تصبح الخضار والفاكهة في متناول الجميع بعدما كان جزء كبير من الأهالي محروم

منها. وهكذا، عندما يؤمّن الشعب اللبناني احتياجاته من الخضار والفاكهة بفضل سياسة الريّ، ستعتمد الحكومة إلى عقد اتفاقيات تجارية مع بلدان أخرى من أجل تبادل السلع، تمامًا كما فعلت فرنسا بإعفاء الليمون اللبناني من الرسوم الجمركية<sup>(٤)</sup>، بعد أن طلب الرئيس إدّه منها ذلك.

فالقطاع الزراعي هو أساسي لاقتصاد لبنان، لذا بعد أن تكاثرت الأشجار المثمرة وتأمّنت حاجة السوق اللبناني، عمد الرئيس إدّه إلى تسهيل تصدير المنتجات الزراعية اللبنانية الفائضة إلى أسواق خارجية ما عزّز العلاقات الدولية المالية مع لبنان. فلبنان هو بلد زراعي قبل أيّ شيء آخر، لذا يجب أن تصرف الدولة جهودها لتحسين هذا القطاع وتنشيطه لأنّ رخاء المزارعين إنّما هو رخاء لبنان وازدهاره.

تعرّض الأمن الغذائي في لبنان للخطر عندما بدأ الغش يعمّ السوق اللبناني بعد خلط الدقيق بالنخالة. حتّى إنّ هذه الحيلة انطلت على الحكومة اللبنانية التي اشترت كميات من القمح المغشوش من دون علمها بذلك، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تكليف المحافظين بإجراء تحقيقات عمّا بيع ويُباع من الدقيق لجهة نوعيته ووزنه وما إذا كان مخلوطاً بمواد أخرى<sup>(٥)</sup>. ومع بداية التحقيقات، تبين للحكومة أنّ الفساد قد طال القمح وهدد المواطن اللبناني بلقمة عيشه. وهذا ناتج عن الإهمال في المراقبة الذي شجّع بعض الملتزمين باللجوء إلى الغش من أجل الاستفادة مادياً<sup>(٦)</sup>. عندها أوقفت الحكومة التصدير من لبنان ريثما يتمّ إحصاء محاصيل البلاد، ووقف توزيع الدقيق، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى عرض بضائعهم في الأسواق لقبض ثمنها بسرعة، ما انعكس على سعر القمح الذي انخفض قنطاره من ٢١ ليرة لبنانية سورية إلى ١٨ ليرة، أمّا سعر الدقيق فقد انخفض من ٨٧٥ لشوال الزير إلى ٨٥٠ ليرة، ومن ٨٥٠ ليرة لشوال الفاخر إلى ٨٢٠ ليرة. هذا بالإضافة إلى ورود الحنطة بكميات كبيرة إلى مرفأ بيروت من حلب وحماه والجزيرة والإسكندرون، ما دَفَع إلى تدنّي سعر الدقيق من ٢٠ إلى ٢٥٪. وممّا ساهم في تدفّق هذه الكميات من القمح أيضاً، هوردة الفعل للتجار في شمال سوريا على تجار دمشق<sup>(٧)</sup>.

وفي ٢٠ حزيران ١٩٣٨، أصدر وزير الاقتصاد خليل كسيب بلاغاً، نفى فيه أن يكون القمح الذي توزّعه الحكومة مغشوشاً لأنّه من النوع البلدي المعروف بـ "راسو بعبو"، الذي يحتوي على كافة المواد الغذائية ومستخرج منه النخالة الخشنة<sup>(٨)</sup>، بينما هناك أنواع أخرى دخلت السوق بطرق غير شرعية ومتلاعب بها. لكن من واجبات الحكومة مراقبة كلّ المواد التي تدخل لبنان وفحصها. هذا وقد استمرّت أسعار الحنطة والدقيق بالانخفاض وذلك بسبب تجّار الحبوب في الإسكندرون وإنطاكيا، الذين يصدّرون حبوبهم خوفاً من سيطرة الأتراك على السنّج لأنّه عندها سيطبّق القانون التركي بمنع إخراج المحصول من الأراضي التي تقع تحت سيطرتهم. لهذا السبب أسرّع هؤلاء التجّار إلى شحن محاصيلهم إلى الخارج، بينما احتفظ تجار حوران بحبوبهم بانتظار رفع الأسعار. أمام هذا الواقع، حاولت الحكومة اللبنانية إستغلال الفرصة من أجل فرض ضريبة جديدة على الدقيق الذي يدخل بكميات كبيرة إلى لبنان. لكن نقابة تجّار الدقيق في بيروت وطرابلس رفضت هذه الضريبة وأعلنت

الأضراب من أجل تحسين السياسة الاقتصادية والجمركية في البلد<sup>(٩)</sup>.

تراجعت الحكومة عن فكرتها أمام هذا الأضراب، وتابعت اهتمامها بمعرفة ما إذا كان القمح مغشوشاً، لأنَّ همَّها أن يكون القمح مستورداً من القامشلي في سوريا، لكنَّها لم تكن تعلم بوجود عدَّة أنواع منه. هنا يحصل الغش من قبل الملتزم، إذ يخلط عدَّة أنواع من القمح في المطحنة، وبعدها يستخرج منه صنف الزيرو الممتاز ويبيعه لحسابه الخاص، في حين يبيع الدولة الصنف الأقل جودة. لذا على الحكومة أن تفرض مراقباً فنياً على الملتزم، للتأكد من تطابق الأصناف، ومراقباً فنياً آخر لمراقبة القمح عند طحنه ليكون من نوع «راسو بعبو». لكن يبدو أن الحكومة لا تريد أن تزج نفسها، ويكفي التاجر أن يملأ الشعب بطنه والسلام<sup>(١٠)</sup>! أمام هذا الواقع، تزايدت شكاوى المواطنين، ولم يعد بوسع الحكومة تغطية الموضوع وإهماله، فأوقفت توزيع الدقيق الذي لديها<sup>(١١)</sup>. عندها زال الكابوس عن تجار بيروت، وزال معه الاحتكار الذي قام به تجار حوران ودمشق، فانتعشت أسواق لبنان من جديد، وزادت حلب وسوريا الشمالية من تموين لبنان بالحنطة والدقيق<sup>(١٢)</sup>.

لكن بعد أن استطاعت الحكومة والشعب اللبناني معالجة أزمة القمح من ناحية نوعيته وسعره، سارعت المفوضية العليا الفرنسية، وبشكل مفاجئ إلى إباحة التصدير، فسهَّلت بعملها هذا لفريق من التجار في دمشق أن يتمسكوا بأسعارهم، وأن يمتنعوا عن عرض بضائعهم في أسواق البلاد لكي يصدروها إلى الخارج طمعاً بالربح الفاحش<sup>(١٣)</sup>؛ كما اعتمدت سوريا سياسة النكايات مع لبنان باستيفائها رسوم الدخولية على البضائع اللبنانية<sup>(١٤)</sup>. لكن لماذا هذا القرار المفاجئ من قبل المفوض السامي؟ هل لأنَّ له يدأ في سمسة القمح؟ أم لأنَّ فرنسا تريد الحصول على الحبوب لتخزينها من أجل استعمالها خلال الحرب العالمية المتوقَّع اندلاعها؟ إنَّ هذا القرار الجائر، أدَّى إلى التلاعب في عملية البيع والشراء، وذهب ضحيته الفقير المسكين، وأرغم الحكومة على العودة إلى سياسة الإلزام الفاسدة، وتسهيل السبيل لفئة من الناس لجمع الأرباح الطائلة. لهذه الأسباب سافر الرئيس إميل إدّه إلى فرنسا وليس للاستشفاء، ولمعالجة ملفَّات خلافية مع المفوض السامي، من بينها ملف القمح، من دون أن يُعلم «دي مارتيل» عن ذلك وعمّا سيقترحه. لم يرحّب إدّه بسياسة التصدير التي أباحها المفوض السامي، لأنَّ لبنان لم يؤمّن بعد حصته من القمح<sup>(١٥)</sup>، كما يسمح هذا القرار للتجار التلاعب بالأسعار، بينما سوريا استطاعت الحصول من المفوضية العليا على ترخيص يبيح لها إدخال كمّية معينة من قمح العراق إلى أراضيها من دون دفع رسوم جمركية عليه، فتكون بذلك قد وازنت بين التصدير والاستيراد<sup>(١٦)</sup>. لكن كيف يمكن للبنان موازنة ذلك، ومحصوله لا يكفي؟ لذلك أراد الرئيس إدّه إيجاد حلاً يحمي المستهلك الفقير، فأبقر للحكومة اللبنانية في ١٠ تموز ١٩٣٨، كاشفاً لها عن مفاوضاته مع البنك السوري-اللبناني من أجل الحصول على قرض بقيمة مليون ليرة أو مليونين من أجل تموين لبنان بالقمح<sup>(١٧)</sup>، وتخزينه في مستودعات من أجل الاستفادة منه خلال الحرب العالمية في حال اندلعت. وكشف الرئيس إدّه أيضاً في برقيته، أنَّ الخلاف مع المصرف هو حول فائدة هذا القرض،

فالبنك يريد ٦٪ والرئيس إده يريد أقل من ذلك. في هذا الوقت سارعت الحكومة السورية إلى إبلاغ الجانب اللبناني عن قرارها في تعديل ضريبة الدخولية رغبةً منها في إقامة الصلات الاقتصادية والتجارية الحسنة بين سوريا ولبنان، ولتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، أمله أن تتراجع الحكومة اللبنانية عن قرارها القاضي باستيفاء الرسوم الجمركية على المنتجات السورية<sup>(١٨)</sup>.

بعد تطوّر وتسارع الأمور في ملف القمح، كشف مندوب الأهرام في جنيف، عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بإميل إده إلى السفر إلى باريس والتي مهد لها منذ فترة، وهي رغبته في أن يستكمل الوسائل المادية والاقتصادية الأساسية التي تمكّنه من تحقيق سياسة إنشائية جديدة يعتمد عليها لخير اللبنانيين ومصلحة المزارعين والفلاحين بنوع خاص<sup>(١٩)</sup>. وهذه السياسة الإنشائية تقوم على قاعدتين: الماء والقمح، وهما أول حاجات الشعوب. فإذا استطاعت الإدارة اللبنانية تحقيق البرنامج الاجتماعي ولم تقشل بسبب المنازعات الحزبية، فلا شك بأن لبنان سيجني من هذه السياسة، وللمرة الأولى، الفوائد التي هي من حقّ كل شعب. فمشاريع الريّ بدأ العمل بها، وسيُعتمد سياسة جديدة في القمح، ترمي إلى تحرير لبنان من حاجته للإلتجاء إلى الأسواق الخارجية، وفكّ ارتباطه بتلاعب الأسعار، وتحرير المزارع والفلاح من حاجته لبيع محصوله زمن الأسعار المتدهورة. ولتحقيق هاتين الغايتين، لا بدّ للحكومة اللبنانية النزول بنفسها إلى السوق، وتحديد الأسعار بشكل يمنع الحيف والغبن عن الفلاح، وتحوّل دون إرهاب المستهلكين في الأوقات الأخرى. ولتحقيق هذا المشروع، لا بدّ من توافر الأموال من أجل الهيمنة على سوق القمح، في البيع والشراء. لذا كان يجب الحصول على الأموال اللازمة لشراء القمح وتخزينها في مستودعات حديثة. وإنّ مبلغ ٢٠ مليون فرنك هو كاف في المرحلة الأولى بالنسبة لإده لتحقيق المشروع، نظراً للمبلغ الذي يدفعه لبنان على القمح المستورد والبالغ قيمته ١٤٠ مليون فرنك. والفارق ما بين الرقمين، دليل كاف على صواب سياسة القمح الجديدة وما يمكن أن ينتج عنها من وفرة للبنانيين الذين حان لهم أن يتذوّقوا طعم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة بعد أن أرهقتهم زمناً طويلاً السياسات الشخصية والتجاذبات الحزبية التي لا تجدي نفعاً.

وانطلاقاً من سياسة الرئيس إده الجديدة، قدّم بنك سوريا ولبنان مشروعاً جديداً للحكومة اللبنانية، وهو إنشاء مصرف زراعي-صناعي، يساعد على تنشيط هذين القطاعين في لبنان برأسمال ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ألف ليرة سورية-لبنانية. وقد اتفق الطرفان على إنشاء هذا المصرف خلال مطلع عام ١٩٣٩<sup>(٢٠)</sup>. إنّ بداية التحضير لإنشاء مصرف زراعي صناعي، واتّجاه الحكومة اللبنانية إلى استيراد ١٢٠ ألف طن من الحبوب العراقية من دون دفع رسوم جمركية عليها، أدّى إلى هبوط أسعار الدقيق في لبنان<sup>(٢١)</sup>.

وفي ٢ آب ١٩٣٨، عاد الرئيس إميل إده من باريس<sup>(٢٢)</sup>، وتناول مع زوّاره في السراي أمور اقتصادية، وبدأت المعلومات السلبية تتصاعد وتنتشر بين الناس، وهي أنّ المفوضية العليا غير موافقة على مبدأ القرض الذي عقده الرئيس إميل إده مع مدير بنك سوريا ولبنان، مع العلم أنّ

الحكومة قد فوّضته بذلك رسمياً قبل مغادرته لبنان<sup>(٢٣)</sup>، لذلك سيصرف النظر عنه، وتسقط سياسة تمويل لبنان بالقمح<sup>(٢٤)</sup>. لكن لكي لا تذهب جهود الرئيس إميل إده سدي، دعا الحكومة للانعقاد على عجل في منزله في صوفر، بخاصة بعد التهجم المفتعل من قبل صحف عديدة على سياسة القروض ورفضها لها خوفاً على الخزينة العامة للدولة<sup>(٢٥)</sup>. لكن هذا القرض الذي كان يريده إميل إده هو من أجل تمويل البلاد بالقمح وعدم تعرّض اللبنانيين للمجاعة كما حصل معهم خلال الحرب العالمية الأولى. يبدو إنّ المفوض السامي كان قد أوعز قبل سفره إلى فرنسا في ٣ آب، إلى بعض الصحف لشنّ حملة على الرئيس إده وسياسة القروض المصرفية كردّة فعل منه عليه لأنّه لم يخبره قبل سفره بما ينوي القيام به، ولكي تبقى السمسة قائمة وحماية للمستفيدين منها. أصدرت الحكومة اللبنانية بياناً بعد اجتماعها بصوفر، نفت فيه فكرة عقد القرض، وكشفت أنّ الحكومة ستأخذ سلفة فقط من البنك السوري «لا تستخدم في تمويل البلاد إلا إذا دعت الحاجة»، وذلك كردّ على الذين استنكروا ما قام به رئيس الجمهورية من مفاوضات من دون أن تولّكه بها الحكومة<sup>(٢٦)</sup>. لكن هل هذه المهمة تستلزم توكيل رئيس البلاد وهو يسعى إلى انقاذ لبنان من الفاسدين والسماسرة، وإلى تأمين القوات اللازم للشعب زمن المحنة والشدة لكي لا يذوقوا طعم المرارة والمجاعة كما حصل في الحرب العالمية الأولى؟ وإنّ بيان الحكومة كما صدر، جاء كمحاولة منها ومن رئيس الجمهورية، إلى إنقاذ الجهود الرامية إلى تأمين الغذاء للبنانيين خلال الحرب في حال اندلاعها، وقطع الطريق على المفوض السامي للسمسة في هذا الملف، لذلك استعملنا مصطلح السلفة بدل القرض تجنباً لإقدام دي مارتيل على إلغاء الاتفاقية برمتها. وتباحث مجلس الوزراء في الحلول الممكنة للجوء إليها، وقد غلب الحلّ القائل بشراء الحكومة لـ ٤٠ ألف طن من القمح بعد إجراء مناقشات حولها كون الدولة هي أكبر تاجر، على أن يتمّ إيداعها في مخازن تُبنى على الطريقة الحديثة في بيروت، وطرابلس، وجبيل، وصيدا<sup>(٢٧)</sup>. وقد شرعت الحكومة بتنفيذ ما اتّفقت عليه بعد إجراء بعض التعديلات، فوضعت شروط المناقصة التي تختلف كل الاختلاف عن شروط التلزم، فهي تضمن سلامة القمح والدقيق من الغش، وتقيّد الملتزم بقيود مالية وضمانات تجعله دائماً تحت رحمة الحكومة<sup>(٢٨)</sup>، على أن تطرح كميات من القمح على أربعة دفعات للمناقصة على أن تكون كل دفعة من ٥٠٠٠ طن. بقي مشروع القمح بين أخذ وردّ، ولم يُنفذ، وتلاعبت أسعاره حسب العلاقة بين سوريا ولبنان وبحسب بورصة رسم الدخول بينهما<sup>(٢٩)</sup>، وبحسب سعر صرف النقد<sup>(٣٠)</sup>.

لطالما شدّد الرئيس إده على حرص لبنان على علاقاته مع الأقطار المجاورة<sup>(٣١)</sup> مقابل تهديد السوريين الدائم بقطع العلاقات، أو محاولة الاستعلاء على اللبنانيين. فبعد أن أرسلت الحكومة السورية برقيةً إلى الحكومة اللبنانية، حدّدت بموجبها تاريخ ١٥ آب ١٩٣٨ كأخر موعد للبنان لإعفاء المنتوجات السورية من الرسوم الدخولية، ومهدّدة إياه بإعادة فرض الرسوم السورية على المنتوجات اللبنانية<sup>(٣٢)</sup>، ردّت الحكومة اللبنانية، مذكرةً سوريا بأن لبنان لم يكن هو البادئ في

فرض تدابير الرسوم الدخولية، ومع ذلك فهو مستعد للمفاوضة لأنه لا يريد كسر عرى المودة القائمة بين البلدين. لم يُعجب هذا الجواب رئيس الحكومة السورية، جميل مردم، فشن هجوماً عنيفاً على لبنان معتبراً إياه طفيلياً، عاش على كتف سوريا ١٨ عاماً، مدّعياً تهماً إفتراضية بحقه<sup>(٣٣)</sup>، أخذاً قراراً بإلغاء وظيفة أمين السر العام في بلدية دمشق التي كان يشغلها أنطون إدّه، وذلك بحجة احتفاظه بهويته اللبنانية<sup>(٣٤)</sup>. يعتبر القرار هذا انتقاماً من الرئيس إدّه وعائلته، لأنه يسعى إلى تعزيز وحماية المصلحة الوطنية. عندها عقدت الحكومة اللبنانية اجتماعات عدّة لبحث قضية رسوم الدخل بين البلدين، وقرّرت عدم اتّخاذ أيّ قرار بشأنها قبل أن تعتذر الحكومة السورية عن الإهانات التي وجهتها للبنان<sup>(٣٥)</sup>.

وعلى الرغم من تدخّل المفوضية العليا لثني لبنان عن الردّ بقساوة، صدر الردّ اللبناني قاسي اللهجة<sup>(٣٦)</sup>، الأمر الذي دفع الحكومة السورية إلى التفكير بإعادة علاقات حسن الجوار، فزار جميل مردم الحكومة اللبنانية، وطلب من الصحافة السورية إلى وجوب مراعاة اللياقة فيما تكتب عن الحكومات ورؤسائها<sup>(٣٧)</sup>. كما أعلن مردم عن إعفاء الفاكهة اللبنانية من الرسوم الجمركية<sup>(٣٨)</sup>، وهذا القرار جيّد من أجل تحسين العلاقات بين البلدين، غير أن الفاكهة اللبنانية لا تدخل بكميات كبيرة إلى سوريا لأنّ هذه الأخيرة يمكنها زراعة هذه المحاصيل بكثرة، لذا قصد جميل مردم من قراره هذا أن يوهم اللبنانيين بأنّه يريد حلّ المشكلة مع لبنان، ومن جهة أخرى يمكن البضائع السورية من الدخول إلى لبنان من دون دفع رسوم عليها. غير أنّ هذه اللعبة لم تتطلّ على اللبنانيين، فاستمرّ الاختلاف في وجهات النظر بين لبنان وسوريا حول المصالح المشتركة والجمارك. وفي محاولة لحلّ المشكلة، عقد الوفدان السوري واللبناني مفاوضات في فندق مسابكي في شتورة<sup>(٣٩)</sup>.

في هذا الوقت، عاد المفوض السامي من باريس في ٦ أيلول ١٩٣٨، وارتبطت عودته بالوضع الدولي الخطير، فألغى إجازات الضباط والجنود في لبنان وسوريا، ودعت الحكومة الفرنسية الجنود الإحتياطيين إلى حمل السلاح<sup>(٤٠)</sup>. لم يكن الرئيس إدّه من بين المستقبلين للمفوض السامي إثر عودته من فرنسا، لكنّه زاره في اليوم التالي من أجل التفاهم على التدابير العسكرية والإدارية التي سيّخذها لبنان في حال اندلعت حرباً عالمية<sup>(٤١)</sup>. هذا وقد قرّرت الحكومة الفرنسية إرسال بعثة عسكرية إلى سوريا ولبنان من أجل درس موقعهما الحربي<sup>(٤٢)</sup>. وعندما صرّح هتلر بأنّه «يجب سحق فرنسا لأنّ أوروبا لا تتسع لدولتين كبيرتين»<sup>(٤٣)</sup>، سارعت الحكومة اللبنانية إلى الانعقاد من أجل إقرار سياسة تموين لبنان بالقمح، وأوفدت الوزيرين كميل شمعون و خليل كسيب إلى المفوض السامي لإطلاعه على الخطوات التنفيذية، فتفاجأ بما أبلغهما إياه، إذ طلب منهما صرف النظر عن سياسة التموين، متعهداً بتموين لبنان بالقمح والقضاء على كل احتكار أثناء الحرب<sup>(٤٤)</sup>. وقد منع دي مارتيل اللبنانيين من إنشاء المكتب الوطني للقمح متحجّجاً بالتعليمات التي وصلتته من وزارة الخارجية الفرنسية، التي لا توافق رأي الحكومة اللبنانية، ولا تصل بها مخاوفها من الحرب والأزمات الدولية



إلى هذا الحدّ قائلاً: «ثقوا أيها السادة، بأنّ تأمين الخبز للبنان سيكون إذا وقعت الحرب أوّل ما أهتمّ به، رغم مشاكلي الكثيرة، وأنّني أعدكم منذ الآن، أنّ المفوضية ستضرب بيد من حديد المحتكرين والمضاربين وغيرهم ممن يحاولون تجويع هذا الشعب أو حبس الرغبة عنه»، مردفاً ذلك بضرورة التخفيف عن كاهل اللبنانيين قروضاً إضافية<sup>(٤٥)</sup>.

لكن في حال اندلاع الحرب، هل سيضمن دي مارتيل بقاءه في لبنان، وهل سيتفرّغ إلى تأمين إعاشة اللبنانيين أم إعاشة الفرنسيين؟ أمّا بخصوص ضرب المحتكرين بيد من حديد، فلماذا لم يفعلها معهم في الأشهر الماضية خلال الأزمة التي ضربت لبنان، ولماذا أباح تصدير القمح؟ فقرار المفوض السامي أتى ردّاً على جهود الرئيس إميل إدّه في تأمين الإعاشة للبنانيين خلال الحرب، ولأنّ إدّه لم يستشره ولم يطلع على خطواته في هذه القضية.

وما لبث أن نشر المفوض السامي قراره بإلغاء فكرة إنشاء المكتب الوطني للقمح، حتى حدثت بليلة في الأسواق، فأقبل الناس على شراء حاجاتهم الضرورية<sup>(٤٦)</sup>، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعار الأرز والسكر والدقيق، عندها قرّرت الحكومة شراء ١٠٠ طن من الدار البيضاء<sup>(٤٧)</sup> علّها تضبط أسعار السوق، وعادت سياسة النكاية الاقتصادية بين لبنان وسوريا بفرض رسم دخول على منتجات جديدة متبادلة بين البلدين<sup>(٤٨)</sup>، عندها أصدر المفوض السامي قراراً نصّ على إعفاء القمح المستورد من الخارج من الرسوم الجمركية<sup>(٤٩)</sup>، وألحقه الرئيس إميل إدّه بمرسوم نصّ على وقف استيفاء ضريبة على الحبوب والدقيق والبرغل والحنطة، وأباح استيراد القمح<sup>(٥٠)</sup>.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩ ما بين ألمانيا وإيطاليا من جهة، وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى<sup>(٥١)</sup>، أبرق الرئيس إميل إدّه المتواجد في باريس إلى حكومته، وذلك من أجل منع تصدير الحبوب ومنع الفوضى في الأسواق<sup>(٥٢)</sup>. كما أصدر المفوض السامي قراراً منع بموجبه تصدير بعض المواد الغذائية من البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي<sup>(٥٣)</sup>. وألحقت المفوضية الفرنسية هذا القرار بعدّة قرارات عن التدابير الواجب اتّخاذها عن اندلاع الحرب، بخاصة تسليم السلطة العسكرية البرق والبريد<sup>(٥٤)</sup>.

أمام قلق اللبنانيين، حاولت الحكومة مكافحة الغلاء والمحتكرين<sup>(٥٥)</sup>، وتأمين المواد الغذائية ومعالجة أزمة البنزين<sup>(٥٦)</sup> بخاصة بعدما امتنعت الشركات عن تسليم الكميات المطلوبة منها ومن الكاز<sup>(٥٧)</sup>، وتمّ تشكيل لجان شعبية في مختلف المناطق لتحديد أسعار المواد الغذائية، بخاصة بعدما امتنعت سوريا عن تصدير القمح إلى الخارج<sup>(٥٨)</sup> الأمر الذي خسّر الحكومة اللبنانية ٧٠٠٠ ليرة في إحدى صفقات القمح<sup>(٥٩)</sup>. وهكذا ألغي مكتب القمح واستقال إميل إدّه من رئاسة الجمهورية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤١ لأن الفرنسيين منعه من إنشاء هذا المكتب ومن تأمين إعاشة اللبنانيين، ولأنّه أيقن في حال واجه واستمر بمنصبه سيرتد هذا العمل سلباً على اللبنانيين ولبنان، لذلك فضّل التنازل من أجل مصلحة الشعب على أن يراه يتخبط بأزمات بسببه.



## إهراءات المرفأ

يعود مرفأ بيروت إلى عهد الفينيقيين منذ القرن الخامس عشر قبل الميلاد<sup>(٦٠)</sup>. وخلال العصر الروماني (٢٧ق.م-٣٩٥) تطوّر المرفأ إلى مركز تجاري واقتصادي. وخلال العصر الأموي (٦٦١-٧٥٠)، أصبح مركزاً للأسطول العربي الأول. أما في عهد الصليبيين (١٠٩٦-١٢٩١)، فقد كان له دور مهم في التجارة البحرية بين الشرق والغرب. وقد تعزّز هذا الدور في عهد المماليك (١٢٥٠-١٥١٦) عندما تحوّل مركزاً تجارياً يزوره حجاج الأراضي المقدسة. ومع ازدياد تصدير الحرير من جبل لبنان إلى أوروبا خلال القرن التاسع عشر<sup>(٦١)</sup>، تمّ إنشاء مرفأ بيروت، ومنحت السلطنة العثمانية في ١٩ حزيران ١٨٨٧ امتيازاً لاستثمار الميناء لمدة ١٠٠ سنة لشركة فرنسية باسم، **Compagnie du Port des Quais et des Entrepôts de Beyrouth**.

على أن تكون خاضعة للقانون العثماني، وعمدت إلى بناء سد بحري لتوسيع الميناء وتطويره بما يسمح لها بتخزين جميع البضائع العابرة التي تمر عبر الجمارك وحملها، وعلى أثره أصبحت بيروت ولاية عثمانية سنة ١٨٨٨. وسنة ١٨٩٤ افتتح المرفأ رسمياً ووُزعت أحواضه بين رأس الشامية ورأس المدور. ومع تأسيس دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ وخلال عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣) تطوّر مرفأ بيروت، لكنه شهد انفجاراً في الأول من كانون الأول ١٩٣٤ جرّاء مواد متفجّرة مخزّنة بشكل غير سليم في إحدى المستودعات، فذهب ضحيته ٢٠ شخصاً و١٤ جريحاً ولم يتوصّل التحقيق إلى أي نتيجة ولم يتم مقاضاة أي أحد، وتمّ محو ذكرى الكارثة مكانياً إذ تمّ بناء صف من المستودعات الجديدة فوق مكان الانفجار<sup>(٦٢)</sup>. وفي ١٣ نيسان ١٩٦٠ تغيّر اسم الشركة ومُنحت شركة لبنانية اسمها «**Compagnie de Gestion et d'Exploitation du Port de Beyrouth**» امتيازاً لمدة ٣٠ عاماً انتهى في ١٩٩٠/١٢/٣١.

وفي الرابع من آب ٢٠٢٠ تمّ تفجير مرفأ بيروت، فوقع ٢١٥ شهيداً وأكثر من ٦٥٠٠ جريحاً بالإضافة إلى خسائر مادية واقتصادية وأبنية تراثية، وسقطت جرّاءه إهراءات القمح. فما هي هذه الإهراءات؟ على غرار معظم الدول التي تستورد قمحها ولا تزرعه، كان لا بد من وجود صوامع في الميناء كي تكون قريبة المناولة من السفن الناقلة بسرعة وعملائية وبكلفة زهيدة. يعود بناء هذه الإهراءات إلى أواخر ستينيات القرن العشرين؛ ففي عهد الرئيس شارل حلو، إتخذت الحكومة في عام ١٩٦٥ قرار بناء صوامع لتخزين القمح في المرفأ، لأن عملية تخزين الحبوب والقمح كانت تتم عبر مخازن خشبية أو بلاستيكية، ما كان يسبب تلف المواد المخزنة لارتفاع نسبة الرطوبة عند مستوى شاطئ بيروت وفي المدينة، كما أنّه يعرّضها لإمكانية دخول القوارض والحشرات والفتك بالحبوب المخزّنة. فبدأ بناء إهراءات مرفأ بيروت لتخزين القمح والحبوب بطريقة متطوّرة في العام ١٩٦٨ حين وضع رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو وأمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح حجر الأساس لها في ١٦ أيلول ١٩٦٨<sup>(٦٣)</sup>. وقد أنجزت عملية بناء الصوامع بفضل قرض حصلت عليه الدولة اللبنانية من

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل مشروع صوامع الغلال في مرفأ بيروت وذلك في ٨ آب ١٩٦٨، وقد ردّ لبنان قيمة القرض على مراحل<sup>(٦٤)</sup>. واستمرت عملية بناء الإهراءات من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٠ حين افتتحت رسمياً بحضور أمير الكويت شخصياً. تضمّنت الإهراءات ٩٨ صومعة اسطوانية بارتفاع ٦٣ متراً (١٣ متراً أساسات تحت الأرض والباقي فوقها) وبقطر داخلي ٨،٥ أمتار، وسماكة الجدران ١٧ سنتم (تتقاطع جدران الأسطوانات في ثلاثة صفوف. ومع ذلك، تم فصل الصفوف عن بعضها البعض، وهناك ٥٤ صينية أخرى بينها)، وبسعة إجمالية تصل إلى ١٥٠ ألف طناً من الحبوب والقمح، بينما أكبر صومعة في تشيكوسلوفاكيا كانت تتسع لـ ٩٢ ألف طن من الحبوب<sup>(٦٥)</sup>. فهذه الإهراءات هي خزان القمح الإستراتيجي للبنان، فهي تضم ٤٨ مخزناً كبيراً، يستوعب كل منها ٢٥٠٠ طن، وكذلك تضم ٥٠ مخزناً صغيراً يستوعب كل واحد منها حوالي ٦٠٠ طن، وهي تخزن ما نسبته ٨٥٪ من حبوب لبنان وقمحه<sup>(٦٦)</sup>، وبعد التفجير خاف المواطن اللبناني الذي أصيب برزقه وبقوت عياله وبمسكنه لفقدان المخزن الرئيسي للقمح في لبنان بالكامل، وأصبح لبنان معرضاً للمجاعة بحسب الأمم المتحدة بخاصة وإن أزمة اقتصادية ومالية تتضرره بسبب الفساد السياسي.

صمّمت الإهراءات مجموعة هندسية سويسرية (Bühler Group)، وقد تولّت عملية تنفيذ التجهيزات الميكانيكية والكهربائية، وتم تلزيم أعمال الباطون والبناء لشركات لبنانية وتشيكوسلوفاكية (Prumstav) نفّذت بدورها الأعمال الخرسانية الإسمنتية المسلّحة بإشراف الشركة السويسرية (استخدم العمال ٢٥٠٠٠ متر مكعب من الإسمنت، صبّوا معظمها في قوالب، لبناء ركائز اسمنتية مسلّحة وهياكل الأساسات، بينما صبّوا ٣٢٠٠ متر مربع أخرى في قوالب صلبة للأجزاء فوق الأرض). كما يوجد أسفل المبنى أروقة مدعّمة بالإسمنت المسلّح أيضاً، تم إنشاؤها مع بداية الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، بهدف إختباء الموظفين في داخلها هرباً من القذائف التي كانت تطال المرفأ في بعض جولات الحرب المشؤومة. وقد بلغت تكلفة بناء هذه الإهراءات حوالي ٢،٥ مليون دولار. ومن بعد ما أصبحت هذه الإهراءات جزء من تاريخ لبنان المعاصر، وتضرّرت جرّاء انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠، أعلنت الكويت عن تعهدها بإعادة بنائها كما شيّدها في المرّة الأولى.

## الخاتمة

يتبيّن لنا أن الأمن الغذائي للبنان معرض للخطر لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية وإدارية، على الرغم من أنه يملك الأراضي الخصبة اللازمة التي تمكّنه من الاكتفاء ذاتياً، لكنه للأسف يستورد ٨٠٪ من المواد الغذائية مع العلم أن شعبه قادر على تأمينها وتصنيعها محلياً. فماذا تنتظر الحكومة اللبنانية؟ هل تنتظر أن تأتي روسيا وتنفّذ ديبلوماسية القمح لتحقيق أهدافها من خلال جعل لبنان مركزاً للقمح للشرق الأوسط؟ ففكرة مكتب القمح عظيمة لو تحقّقت، وإهراءات المرفأ فكرة أعظم لو تمّت

المحافظة عليها وتجنب المرفأ كل ما يضر بحركته الاقتصادية لأنه من المرافئ المهمة على البحر المتوسط، وانفجاره اعتبر الثالث عالمياً من حيث قوّته، وتداعياته وضعت لبنان بين الدول المعرضة للمجاعة. للأسف، التاريخ يُعيد نفسه في لبنان بسبب اللبنانيين الذين عليهم العودة إلى استثمار أراضيهم زراعياً مثل أجدادهم وعدم المساهمة بتحويل دولتهم إلى جمهورية الباطون، وعدم الاعتماد على الاستيراد فقط، فلبنان كان اقتصاده قوياً في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بفضل نظامه الليبرالي الحرّ، والمهن الحرّة، وصادراته الزراعية والصناعية والحرفية، وخدماته وأماكنه السياحية، وعملته القوية التي كانت تُصرف في جميع أنحاء العالم، وبفضل رجال الدولة الذين بتنا اليوم نفتقد إلى أمثالهم.

## الهوامش

- ١- البيرق في ٧ نيسان ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢- ألكسندر أبي يونس: إميل إدّه (١٨٨٣-١٩٤٩) قُدّة الجمهورية اللبنانية، بيروت، ٢٠١٩.
- ٣- البيرق في ٥ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤- كان خير الدين الأحذب، رئيساً لحكومة لبنان، قد زار باريس خلال شهر حزيران ١٩٣٨، وتباحث مع الدوائر الفرنسية المختصة بالمشاريع الاقتصادية التي يحتاجها لبنان. وقُدّم مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية طالب فيها بتصدير المحاصيل اللبنانية إلى فرنسا بخاصة التبغ والليمون. بيروت في ٢ تموز ١٩٣٨، ص ٤. كما رفع رئيس غرفة الصناعة والتجارة في صيدا، يوسف أبو ظهر، مذكرة إلى الرئيس إدّه قبل سفره إلى فرنسا وذلك في ١٨ حزيران ١٩٣٨، تتعلّق بالليمون البرتقالي والحمض، راجياً إياه التفاوض مع السلطات الفرنسية من أجل تخفيض الرسوم الجمركية عن هذين المنتجين، أسوة بمعاملة فرنسا للليمون الإيطالي والإسباني، أو إعفاء ٢٥٠ ألف صندوق من تلك الرسوم كما فعلت مع بلاد مراكش وبعض البلدان الإفريقية. البيرق في ٢٥ حزيران ١٩٣٨، ص ٢.
- ٥- بيروت في ١٦ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ٦- بيروت في ١٧ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ٧- بيروت في ١٩ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ٨- بيروت في ٢١ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ٩- بيروت في ٢٣ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٠- البشير في ٢٣ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ١١- بيروت في ٢٣ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٢- بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٣- بيروت في ٢٨ حزيران ١٩٣٨، ص ٤.

- ١٤- بيروت في ١ تموز ١٩٣٨، ص ٤؛ والبشير في ٥ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٥- البيرق في ٢ تموز ١٩٣٨، ص ١.
- ١٦- بيروت في ٧ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٧- بيروت في ١٢ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٨- بيروت في ٨ تموز ١٩٣٨، ص ٤؛ وفي ٩ تموز ١٩٣٨، ص ٤؛ وفي ١٢ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ١٩- بيروت في ١٦ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٠- بيروت في ٢٧ تموز ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢١- بيروت في ٢ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٢- صوت الأحرار في ٣ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٣- البشير في ١٩ تموز ١٩٣٨، ص ١.
- ٢٤- بيروت في ٣ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٥- البيرق كانت من بين الصحف التي شنت هجوماً على سياسة القروض خوفاً من رزح لبنان تحت الديون، لكن لماذا لم تخاف على لقمة عيش الشعب اللبناني، وكيف سيؤمّنّها خلال الحرب في ظل المضايقات السورية عليه وقيود المفوضية الفرنسية! البيرق في ١٤ تموز ١٩٣٨، ص ٢ و ٨.
- ٢٦- صوت الأحرار في ٤ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٧- بيروت في ٥ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٨- بيروت في ٩ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٢٩- بيروت في ١٧ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٠- بيروت في ١ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣١- البشير في ١٨ آب ١٩٣٨، ص ١.
- ٣٢- البشير في ٦ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٣- المصدر نفسه.
- ٣٤- البشير في ١٠ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٥- البشير في ١١ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٦- البشير في ١٢ آب ١٩٣٨، ص ٤. من العبارات التي جاءت في الرد: «إن لبنان لا يعيش طفلياً على أي كان، فموارده كثيرة ومتنوعة تساعد أكثر من أي بلاد أخرى على أن يشتري المواد السورية الزراعية والمصنوعة بفضل قدرته على الشراء الناتجة عن جهود أبنائه المختلفة. ولبنان في داخل حدوده النهائية هو حقيقة تاريخية وسياسية لا تعبأ بالنظريات السطحية، وهو يزداد كل يوم تضامناً وصلابة، ولا يطلب إلا أن يعيش باتفاق مع جميع جيرانه. أما صداقته التقليدية مع دولة فرنسا التي يغتبط بأنه أقربها نهائياً، فهي في أعين اللبنانيين أمتن الضمانات لحياته واستقلاله».
- ٣٧- بيروت في ١٧ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٨- بيروت في ١٨ آب ١٩٣٨، ص ٤.
- ٣٩- بيروت في ٢٣ آب ١٩٣٨، ص ٤. الوفد السوري كان برئاسة فائز الخوري، والوفد اللبناني برئاسة كميل شمعون.

- ٤٠ - بيروت في ٦ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤١ - بيروت في ٨ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٢ - بيروت في ١٣ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٣ - البشير في ١٤ أيلول ١٩٣٨، ص ١.
- ٤٤ - بيروت في ١٤ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٥ - البشير في ١٦ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٦ - بيروت في ٢٧ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٧ - بيروت في ٢٩ أيلول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٨ - أبرزها العنب. بيروت في ٣٠ أيلول ١٩٣٨، ص ٤؛ والبشير في ١ كانون الأول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٤٩ - قرار رقم ١٢٢ ل. ر.، تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣٨.
- ٥٠ - بيروت في ١ تشرين الأول ١٩٣٨، ص ٤؛ والبشير في ١ تشرين الأول ١٩٣٨، ص ٤.
- ٥١ - بيروت في ٢ أيلول ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٢ - البشير في ١٦ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٣ - البشير في ١٧ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٤ - البشير في ١٨ آب ١٩٣٩، ص ٤؛ وبيروت في ٢٩ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٥ - البشير في ٢٠ آب ١٩٣٩، ص ٤؛ وفي ٢٤ و٢٥ آب ١٩٣٩، ص ٤؛ وفي ٢٨ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٦ - البشير في ٢١ و٢٤ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٧ - بيروت في ٢٥ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٨ - بيروت في ٢٦ و٢٩ آب ١٩٣٩، ص ٤؛ والبشير في ٢٦ و٢٧ آب ١٩٣٩، ص ٤.
- ٥٩ - بيروت في ١ أيلول ١٩٣٩، ص ٤.

٦٠ - Josette ELAYI: Un quartier du port phénicien de Beyrouth au fer III, Perse, archéologie et histoire, Gabalda, Paris ٢٠٠٠.

٦١ - Dominique CHEVALLIER: La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Geuthner, Paris ١٩٩٨.

٦٢ - LE JOUR ٣، ١٩٣٤، p. ١؛ Et Mohamad EL-CHAMAA: «Port de Beyrouth, tirer les leçons de l'explosion oubliée de L'Orient le jour ٤ août ٢٠٢١».

٦٣ - هالة حمصي: «صوامع الحبوب في مرفأ بيروت بناها العثمانيون؟ إليك الحقيقة»، النهار في ٩ آب ٢٠٢٠.

٦٤ - المرسوم رقم ١١٢٩٤، تاريخ ١٩-١١-١٩٦٨.

٦٥ - Jan Zikmund: موقع Idnes الإخباري التشيكي، في ٦ آب ٢٠٢٠.

٦٦ - عاطف البعلبكي: «إهراءات مرفأ بيروت: أمن لبنان الغذائي... قاومت الانفجار بقوة وبقيت شاهداً

على الكارثة ١»، وزارة الإعلام اللبنانية، في ١٨ أيلول ٢٠٢٠.

# الخطاب السياسي في وسائل الإعلام اللبنانية

د. منى طوق

## مقدمة:

يشغل الخطاب السياسي اللبناني حيزاً مهماً في وسائل الإعلام اللبنانية، إنما هذه الوسائل تقتطع أجزاءً منه لنشرها، فيصل إلى المتلقي بالصيغة التي ترتأىها هذه الوسائل التي تعكس واقع المجتمع اللبناني.

وإن يكن، فالخطاب السياسي يحتاج إلى الإعلام لإيصاله إلى الرأي العام، والإعلام بدوره يستخدم مضمون الخطاب لاستقطاب هذا الرأي العام. لكن ما يهم هذه الدراسة هو الإطلاع على المعايير والأسس التي تعتمد عليها وسائل الإعلام في اختيار أجزاء معينة من الخطاب السياسي؟ يتضح الجواب عندما يدخل الخطاب السياسي "المطبوع الإخباري" كما هو متعارف عليه في مجال الإعلام.

وهنا تكمن المشكلة، بحيث يأتي الإجتزاء متنوعاً بتنوع الوسائل الإعلامية التي تناولت الخطاب ذاته، وقد يعود ذلك إلى السياسة العامة للوسيلة الإعلامية أو القيمين عليها أو أصحاب النفوذ فيها. وتكثر التساؤلات حول كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع أي خطاب سياسي لأي من الأطراف السياسية خصوصاً، وأن الانقسامات السياسية تنسحب على غالبية وسائل الإعلام.

تساهم هذه العوامل مجتمعة في معرفة المسببات التي تتدخل في اجتزاء الخطاب السياسي في الإعلام، الذي ينطوي على أحد الهدفين: إما لإيصال الخطاب بالهدف المرسوم له أو باستخدام مقتطفات منه وتوظيفها لأغراض جمة.

## خصوصية المجتمع اللبناني:

إن التجربة اللبنانية في ممارسة الحرية الإعلامية «المميزة في ديموقراطيتها وجرأتها»<sup>(1)</sup> تساعد في توضيح التساؤلات ووضع اقتراحات تراعي خصوصية المجتمع اللبناني ضمن معايير حرية التعبير عن الرأي بما لا ينعكس سلباً على الأداء المهني نتيجة مواجهة ضغوط سياسية أو غيرها.

يجدر فهم واقع مجتمعنا لمعرفة واقع الإعلام في لبنان. إن بنية هذا المجتمع، دولة وشعباً وأفراداً، تحكمه خصائص عدة تميزه عن غيره من الأوطان. بعض هذه الخصائص إيجابي وبعضها الآخر سلبي. إن النظام السياسي هو حصيلة سلسلة من التطورات التي رافقت استمراريته منذ نظام القائمقاميتين حيث كانت الطائفة محور الحياة السياسية ولا تزال حتى اليوم، ولطالما شكلت الطائفية السياسية أحد مقوماته.

هذا يقود إلى أن النظام السياسي المعمول به حالياً هو "نظام قائم على التسويات المستمرة بين أركان الحكم، وهو نظام تعددي يمثل - وإن نظرياً - مختلف التكتلات والجماعات والفعاليات والقوى السياسية. وتعتبر التعددية السياسية هي من صلب الديموقراطية الصحيحة التي تقوم على

فصل السلطات، لكن واقع الأمر يثبت العكس، بحيث أن السلطة الاجرائية تتداخل مع السلطتين التشريعية والقضائية وأيضاً السلطة الرابعة أي الصحافة المكتوبة والسموعة والمرئية<sup>(2)</sup>. يُستنتج مما سبق، أن «بنية المجتمع اللبناني على درجة كبيرة من التعقيد، فالجماعات الدينية تشكل الوحدات الأساسية في تكوينه، وقد اكتسبت، في سياق التطور التاريخي لهذا المجتمع كيانات سياسية تتمتع بشبه استقلال ذاتي. فالدولة اللبنانية تبدو كاتحاد بين جماعات دينية - اجتماعية - سياسية تتقاسم سلطاتها وتشارك في حياتها السياسية وترتبط ببعضها في ظل دولة موحدة، كما تتداخل هذه الجماعات وتحتل مستويات غير متوازية في تركيبة السلطة تحددها قدراتها الذاتية والدعم الخارجي الذي تركز عليه»<sup>(3)</sup>. ما أدى إلى بناء النظام اللبناني على قاعدة التوافق والتوازن بين الطوائف الرئيسية، وتحقيق التعايش في إطار دولة موحدة، هذا التنظيم مميّز طبيعة النظام السياسي اللبناني وانعكس على عمل مؤسساته الدستورية. وانطبع لبنان ببنية مجتمعية جعلت قضية العيش المشترك بين الجماعات الدينية محور الحياة السياسية.

خلاصة القول، أن تركيبة المجتمع اللبناني المتنوع أفرزت واقعاً اجتماعياً متعدد في اتجاهاته وانتماؤه. هذا التنوع في السياسة والواقع الاجتماعي انعكس تنوعاً في مجالات عدة لا سيما منها في المجال الإعلامي. ومما لا شك فيه، أن كل وسيلة اعلامية على شاكله مكونات المجتمع تتبع لجهة سياسية وتعمل على تسويق خطابها بالطريقة التي تخدم أهدافها السياسية في المجتمع. لذلك تزايدت الشرعات الإعلامية لوضع المبادئ العامة التي ينبغي على أي وسيلة التقيد بها. وأكثر ما يبدو جلياً أن التنوع الإعلامي هو صورة عن التنوع السياسي الحاصل وما يترجم فعلياً على أرض الواقع، لا سيما أن «السياسة لا يمكن فصلها عن الإعلام»<sup>(4)</sup> فهو - أي الاعلام - يتأثر بها، وهي - أي السياسة - تؤثر عليه.

وفي لبنان، من البديهي أن «لا نطلب المثالية من وسائل الإعلام وهي المحكومة بمعايير سياسية واقتصادية ومالية ومملوكة من أصحاب نفوذ لن يفسحوا في المجال أمام أحد للسيطرة عليها أو التحكم بها»<sup>(5)</sup>.

### التنوع الإعلامي:

يُعرف لبنان بالتنوع السياسي في مختلف مؤسسات المجتمع، وفي مقدمها وسائل الإعلام. إذ لا ينحصر في التمثيل النيابي أو الحكومي أو الرئاسي فحسب بل ينسحب أيضاً على هيكلية الأحزاب والقطاعات الاجتماعية وغيرها، وتحديد وسائل الإعلام التي تعكس التركيبة البنيوية للنظام السياسي من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى، بحيث تظهر وسائل الإعلام التنوع السياسي والاجتماعي في المجتمع.



ورغم التجربة الإعلامية الغنية في لبنان لا سيما مع الصحافة المكتوبة، «لا يزال الإعلام حتى اليوم أسير الانقسامات السياسية والطائفية، بحيث أنه اعلام متعدد وليبرالي وحر وفي الوقت ذاته اعلام منقسم طائفيًا وحزبيًا خاضع لسلطة المال السياسي»<sup>(6)</sup>.

بشكل عام، إن وسائل الاعلام هي صورة واضحة للانقسام السياسي في المجتمع اللبناني «تعطي رؤيتها الخاصة لما يحصل وهي رؤية تتلاءم مع أهدافها»<sup>(7)</sup>، فالممارسة الإعلامية تعكس حيثيات الواقع السياسي وتموضع المؤسسات الإعلامية التي تمثلها جهات سياسية أو حزبية أو غيرها. هذا طبيعي لأن الوسيلة الإعلامية سواء الجريدة أم التلفزيون «هي حزب سياسي مترجم إعلامياً ولغوياً»<sup>(8)</sup>. تنقل الأحداث من وجهة نظرها وبطريقة أحياناً مختلفة.

وفي ظل الانقسام السياسي منذ العام 2005، زادت حدة تعاطي وسائل الإعلام مع الأحداث، بحيث أن لكل مؤسسة خلفية إعلامية سياسية تحد من استقلاليتها وملكيتها سياسية لا تستطيع أن تتخطاها، وتبقى التشريعات والمواثيق الاعلامية مجرد حبر على الورق، لأن المسببات لهذا الواقع الإعلامي لا تزال موجودة ومنها على سبيل المثال «الوضع القانوني المتمثل بالمحاصصة في الرخص الإذاعية والتلفزيونية، الوضع المالي بالعجز الذي تعاني منه كل المؤسسات الإعلامية، ضعف الأجهزة المنظمة للقطاع الإعلامي، تفكيك الإعلام الرسمي، غياب آليات المحاسبة والرقابة والتقييم عن وسائل الإعلام، انعدام مواثيق الشرف في المؤسسات الإعلامية ... كل هذه الأسباب أفقدت وسائل الإعلام استقلاليتها وحولتها إلى أبواق دعائية تسعى لإملاء قناعاتها على الجمهور أكثر منها أدوات أخبار وثقافة»<sup>(9)</sup>.

وبذلك أضحت هذه الوسائل وتحديدًا المرئية منها، امتداداً مباشراً للأحزاب السياسية والطائفية، الأمر الذي انعكس على مضمون الرسالة الإعلامية بإعادة الانقسامات والتناقضات والخلافات الحاصلة في المجتمع الى الواجهة.

### تقاسم وسائل الإعلام:

في الواقع، إن تعددية وسائل الاعلام سواء المكتوبة أو المرئية أو غيرها لم تعد تشير الى التنوع والتفاوت في الآراء، إنما الى التعددية التي تعود للأحزاب أو لجهات داعمة مادياً سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. ومن الواضح أن غالبية وسائل الإعلام تعود ملكيتها في الغالب الى أحزاب أو تيارات سياسية «خصوصاً بعد اتفاق الطائف وإقرار التراخيص لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة التي تمت بالمحاصصة والتوزيع بين القوى السياسية والطائفية، مما سمح للقوى السياسية والطائفية استكمال عملية التعبئة بتقنيات اعلامية حديثة مكرّسة بذلك واقع الإنقسام الحاصل في المجتمع، ومراقبة وسائل الاعلام العاملة حالياً في لبنان تبين بسهولة هويتها السياسية والطائفية- المذهبية، أما الصحف فيصعب تصنيفها وفقاً للفرز الطائفي الحاصل لكن

يمكن معرفة الاتجاه السياسي انطلاقاً من آرائها ومواقفها. فتحلل هذه الوسائل «الموقف السياسي بطريقة منسجمة الى حد كبير مع الإيديولوجية التي تتبناها كل منها، وضمن الخيارات التي يرى كل فريق أنها قضيتها الوطنية»<sup>(10)</sup>.

وقد تعمّق هذا الانقسام بعد العام 2005 الذي لا يزال متجذراً بقوة حتى اليوم، ويترجم على عناوين الصفحات الأولى في الصحف المصنفة سياسياً من الفئة الأولى وفي مقدمات النشرات الإخبارية المتلفزة.

من هنا، يمكن القول إن الاعلام اللبناني مقسوم سياسياً وثقافياً، وصورته هي نسخة طبق الأصل عن المشهد السياسي اللبناني، إذ لكل وسيلة إعلامية انتماءها السياسي المبني على أساس طائفي، الذي يظهر للعلن عند أي قضية على صعيد الوطن، بحيث تحاول كل وسيلة أن تدافع عن حقوق الفريق السياسي الذي تؤيده، الأمر الذي ينعكس على الأداء الإعلامي للوسيلة.

هذا يدل على أن الإعلام هو مرآة المجتمع، والمجتمع اللبناني يشهد تازماً سياسياً، يعني أن الإعلام اللبناني كذلك. وأصبح العديد من وسائله «يشكل جزءاً من المشاريع لأشخاص في السلطة، مما يدفع العاملين في هذه المؤسسات الى تكيف أسلوب عملهم مع متطلبات المشروع ويتحول إلى التربص بالخصم السياسي لهؤلاء»<sup>(11)</sup>.

### المشهد الإعلامي اللبناني:

للإعلام اللبناني مرتكزات أساسية، منها ما يتعلق بالمؤسسة ومنها ما يطالب به الإعلامي حفاظاً على الأمانة والصدقية والحقيقة لضمان حق المواطن في الاستعلام.

ينص الدستور اللبناني في المادة الثالثة عشرة بوضوح على حرية الرأي وفي المادة الثامنة على احترام الحرية الشخصية. وتعتبر حرية التعبير والرأي والإعلام من أهم الحريات الأساسية الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها من ركائز المجتمع الديمقراطي التعددي لإتاحة الفرص للجميع، سواء كانوا من مؤيدي نظام الحكم أم معارضيه أو غيرهم. ويتميز الإعلام اللبناني بالتنوع المرتكز على هامش من الحريات، «وعندنا في لبنان ضمانات لحرية الصحافة تتجاوز حدود الضمانات القانونية والدستورية»<sup>(12)</sup>.

هذا ما جاء أيضاً في تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول مؤثر استدامة الإعلام<sup>(13)</sup> بأن الإعلام في لبنان يتمتع «بهامش من الحرية، بيد أن هذه المساحة التي تسمح بالمناقشات الشاملة هي نفسها التي تخدم الأجندات السياسية للوسائل الإعلامية. وأن هذه الوسائل أصبحت أدوات في يد السياسيين بدلاً من أن تكون الأدوات التي تحاسبهم»، علماً أن «الإعلام ليس في خدمة السياسيين، بل في خدمة المشاهدين والقراء في عيشهم ومشاكلهم اليومية، وفي أهمية احترام حق المواطنين في الإعلام، وصحة الخبر وخلقية الإعلام في الممارسة اليومية للإعلاميين، وحق

الناس في المعرفة، ومن وظائف الإعلام نقل المعرفة بخلقية وصدقية والاهتمام بشؤون الناس بتواضع واستقامة وشجاعة»<sup>(14)</sup>، خصوصاً «أن الكلمة مسئولية والدفاع عن هذه المسئولية واجب إنساني مقدس»<sup>(15)</sup>.

فالحرية الإعلامية ضرورية لكن يجب أن تقف عند حدود المهنية الأخلاقية وإلا فلا جدوى من المواثيق التي تنص على أهمية الأخلاق المهنية في العمل الإعلامي.

### المحتوى الإعلامي والأخلاقيات الإعلامية:

ما هي الأخلاق المهنية؟ إنها «مجموعة قيم ومبادئ خلقية وسلوكية يلتزم بها الصحفي أثناء ممارسة عمله، وكذلك تلتزم بها المؤسسة الإعلامية. تتمثل هذه الأخلاق في قيم عامة وتقاليد وتصرفات، بعضها عام ومشترك كقيم الصدق والنزاهة والتوازن، وبعضها خاص بالمجتمعات أو بالمؤسسات. وقد باتت هذه المبادئ متجسدة في شروعات إعلامية أو مواثيق شرف مكتوبة أقرتها اتحادات صحفيين أو مؤسسات إعلامية أو هيئات نقابية»<sup>(16)</sup>. وترتبط الأخلاق المهنية أيضاً «بالقيم التي يعتنقها الإعلامي بملء حريته من دون أي إملاء أو فرض. وتتضمن مجموعة الممارسات والأفكار التي يبني عليها علاقاته مع الآخرين. وليست الأخلاقيات محصورة بمهنة الإعلام، بل لكل فرد أو مهنة أو مجتمع أخلاقيات تشكل إطاراً مرجعياً ومُعاشاً»<sup>(17)</sup>. هذه الأخلاقيات تنمي المسئولية المهنية إن لناحية الصحفي في القيام بدوره أو لناحية المؤسسة الإعلامية في عدم الرضوخ للذين قد يتحكمون بها (من الممولين أو الداعمين أو النافذين...).

لذلك، فالمعايير الإنسانية والأخلاقية تحمي الرسالة الإعلامية، وعندما تتلاشى أو تنهار تلك المعايير تنهار معها الصدقية والاستقلالية. لذلك «فإن الصرخة المدوية التي أطلقها علماء الاتصال والإعلام حول انهيار الإعلام كرسالة أخلاقية، تستند على ما توفر لمصادر صنع القرار السياسي من امكانيات مادية ومعلوماتية على درجة عالية من التفاعل والحكام التي أدت إلى سلب المؤسسة الإعلامية استقلاليتها وحياديتها، وبالتالي جرى إخضاعها ألياً للقرار السياسي»<sup>(18)</sup>.

تتطلب الممارسة الإعلامية «تنمية الخلقية الإعلامية بخاصة في مجتمع متعدد الطوائف كلبنان والتأسيس لثقافة إعلامية قادرة على حماية الحريات من جهة، وتنظيم الأداء الإعلامي ضمن أطر وقواعد وأصول المهنة والإرتقاء بمستواه العملي والقيمي في خدمة حاجات المجتمع»<sup>(19)</sup>.

### ما بين الإعلام والسياسة والمجتمع:

إن الإعلام هو القوة الأكثر تأثيراً في مسار حياة الشعوب وقيمتها، إذ «ثمة أمم صغيرة عديدة، ورغم أنها لا تملك أي أهمية من حيث المقدرة السياسية والعسكرية إلا أنها تملك أهمية عالية جداً

من حيث الفكر والثقافة والتربية»<sup>(20)</sup>.

وبات الإعلام من ناحية، يشكل جزءاً من الحراك المجتمعي، حيث يستطيع أن يحدث تغييراً في كل مجالات الحياة السياسية وسلوكيات أفراد المجتمع؛ وتطال التغييرات الأعراف والقيم الاجتماعية... واستطاع رجال السياسة من ناحية أخرى توجيه أو استخدام وسائل الإعلام الى حد ما لتحقيق أهدافهم - فغالبية وسائل الإعلام اللبنانية يملكها سياسيون أو لهم أسهم في ملكيتها - لأن «رجل السياسة بحاجة الى الصحافة التي هي بدورها بحاجة إليه أمصدر من ناحية وكشخص يأتي ليغذي محتواها بتصريحاته ووقائع الفضائح التي يمكن أن تزيد من الجمهور وبالتالي من الاعلانات»<sup>(21)</sup>، الأمر الذي يبعد هذه الوسائل عن المفاهيم الأساسية التي وضعت ضمن مبادئها العامة حيث «يتحول العديد من المذيعين والمذيعات إلى شخصيات عامة ونجوم تضاهاي شهرتهم السياسيين والفنانين، لأن التلفزيون «هو الوسيلة رقم واحد التي يتابعها غالبية الناس في مختلف أنحاء العالم ولمختلف الأعمار»<sup>(22)</sup>.

ولأن لكل فئة أو تيار سياسي وسيلته الإعلامية، «فإن الصدقية هي الرهان الأساس لقناع جمهور معين بسلطة معينة. هذه الصدقية غالباً ما تكون معقدة لأنها يجب أن تخضع لشروط ثلاثة: الصراحة لقول ما هو صحيح، والانتقاد لمقاربة الوعود بالتحقيق، والقوة للتأكيد على أن الوعود هذه مقرونة بنتائج إيجابية»<sup>(23)</sup>. وبما أنه ليس هناك من إعلام مستقل في المبدأ تلجأ كل وسيلة إلى استخدام الانقسامات الاجتماعية والفئوية في الصراع السياسي. هذا أمر يدل على وجود مشكلة بنيوية وليست مشكلة طارئة.

في الواقع «كل خطاب سياسي لديه فكرة بأن الحدث السياسي قادر على إحداث تغييرات في المجتمع ويركز على قضايا معينة دون أن يسلم من الانتقادات التي قد يتعرض لها»<sup>(24)</sup>. ويحتاج هذا الخطاب السياسي الى وسائل الاعلام لإيصاله الى المتلقين. و«يعجب رجل السياسة بالاتصال لأنه الركيزة المثالية التي ليست في متناول اليد، والتي تمتص إرادات التغيير. أما موقف رجل السياسة من الاعلام فهو بوجه عام غامض. فالإعلام بالنسبة إليه مورد سياسي مهم والصحافي احتمالياً نافع ومضر في آن»<sup>(25)</sup>. وليربح الرجل السياسي لا يكفي أن يتحدث بقوة أكثر من الآخرين بل أن يكون خطابه سهلاً وكلماته مختصرة ومعبّرة»<sup>(26)</sup>. أما أن «الخطاب السياسي غالباً ما يبرز منه الجيد للدلالة على استراتيجية سياسية معينة»<sup>(27)</sup>.

### الخطاب السياسي في وسائل الإعلام:

للإعلام دور أساسي في السياسة، لأنه، أي الخطاب السياسي، مهما كان قوياً ومهماً يبقَ طي الكتمان إذا لم تظهره وسائل الإعلام إلى المواطنين. فالإعلام له القدرة في توجيه رسائل محددة وفاعلة (منذ وجود الإعلام في المجتمعات البشرية).

ويتمحور دور الإعلام حول طريقة إيصال هذا الخطاب الى الرأي العام، إلا أنه قد يوضح أو يشوّه. وقد يقول الحقيقة أو ما شابه، إذ يوهم الرأي العام بما لا يعنيه الخطاب ويضله. يبنى خبره على معلومة مجتزأة من الخطاب ويعممها. يعنون على كلام يمر سريعاً ويهمل ما يستحق التوقف عنده. يهتم بتفاصيل ويبعد عن أمور أساسية، إذ «تعبّر كل وسيلة إعلامية عن مضمون الخطاب بطريقتها الخاصة»<sup>(28)</sup> بهدف غايات محددة، فإما تسوّق الخطاب السياسي لأن هدفها الخطاب بحد ذاته، وإما تجتزئ ما يناسبها لاعتبارات معينة. فالوسيلة الإعلامية هي «التي تحرك الرأي العام لحسابها أو لحساب الآخر بغية دعم موقف سياسي اتخذته»<sup>(29)</sup>.

### الخطاب السياسي في الإعلام المرئي:

إن حال الإعلام المرئي في لبنان شديدة الحساسية كما هي حال الخطاب السياسي الحالي، حين تشتد الأزمة السياسية تتحول كل وسيلة إعلامية إلى منبر لهذا التيار أو ذاك الذي غالباً ما يكون له هوية طائفية أو سياسية، وتتجاهل المعايير المهنية المبنية على مبادئ نقل الخبر بأمانة والامتناع عن تحريفه أو تضخيمه. وقد «شهدنا في السنوات السابقة نماذج في الأداء الإعلامي تحول معها التلفزيون الى امتداد للخطاب السياسي أو حتى العسكري للطرف الذي يمتلك الوسيلة الإعلامية، بحيث أن لكل مذهب محطته التلفزيونية بنسبة حجم القوى داخل هذا المذهب أو ذاك، وقاد هذا التوزيع إلى توظيف على قاعدة الانتماء المذهبي والطائفي»<sup>(30)</sup>.

«هذا، وأفرزت أحداث الأزمة اللبنانية ما يمكن أن يتوافق على تسميته «إعلام الطوائف» إلى جانب «إعلام الأحزاب»، بحيث أن الإنسان اللبناني لا ينتمي إلى مفاهيم مثل الوطن بقدر انتمائه إلى الدين والمذهب والمؤسسة الدينية»<sup>(31)</sup>.

واستتبع هذا الفرز بالتقسيم السياسي لمحطات التلفزة في التسعينات كما ذكر سابقاً، حيث فرض واقعاً إعلامياً جديداً، بحيث «تمت محاصصة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتوزيعها بين القوى السياسية والطائفية»<sup>(32)</sup>. وتعمّق هذا الانقسام في العام 2005، بحيث باتت التغطية الإعلامية لأي حدث سياسي تنطلق من المفهوم الذي تريده الوسيلة الإعلامية وتضع الخبر في السياق الذي يخدم توجهاتها السياسية.

و«تصبح كل محطة منبراً سياسياً يعبر عن وجهة نظر أحادية الجانب، والجمهور حاضر ليقاطع الوسيلة التي تتخذ اتجاهها لا يحاكي غريزته السياسية والطائفية»<sup>(33)</sup>.

هذا الإعلام ينشر الخطاب السياسي اللبناني وفق التوجّه السياسي المرسوم له، وتستهل غالبية محطات التلفزة اللبنانية النشرة الإخبارية بالأخبار السياسية التي يدرج الخطاب السياسي ضمن سياقها لما له تأثير على الحياة العامة في المجتمع. وفي التلفزيون تتداخل عوامل عدة «يخضع لها الخطاب السياسي من كادر الصورة والحركة واللون... فتؤثر على طريقة إبراز الخطاب عند

الخطيب»<sup>(34)</sup>.

وبما أن وسائل الإعلام بما فيها المرئية، تعكس حالة التنوع الاجتماعي، فهي أيضاً جزء من الانقسام السياسي الحاصل. لذلك، قد يعرض التلفزيون في الغالب جزءاً من الخطاب على أنه يمثل الصورة الحقيقية، ويركز عليه، ويقدمه للجمهور على أنه الصورة الحقيقية بكامل أجزائها. ويخضع هذا الجزء للمعيار الذي تعتمد الوسيلة سواء أرادت تسويقه إيجاباً أم سلباً.

### الخطاب السياسي في الصحافة المكتوبة:

تشكل الصحافة المكتوبة إحدى وسائل إيصال الخطاب السياسي إلى المتلقي، فعندما تنشر خطاباً سياسياً بأسلوبها تتميز بنوعية التحليل والتغطية وهي خاصية تفرد بها. وكان لها الدور الأبرز ولا يزال في التعاطي مع الخطاب السياسي وإيصاله إلى المتلقي مهماً بطابعها الخاص. من هنا، تحتل الأخبار السياسية ومنها الخطاب السياسي الصفحة الأولى والصفحات الرئيسية في الصحف المصنفة فئة أولى سياسية كون السياسة هي من القضايا الأساسية التي سلط عليها الضوء في الإعلام وتعطى لها الأهمية. وتشر الجريدة خطاباً سياسياً بكامله إذا كانت تدعم الفريق السياسي الذي يعبر عنه الخطاب.

ويكفي الاطلاع على الصحف اللبنانية الصادرة «فهي توازي تقريباً عدد الأحزاب وغالباً ما قامت الصحف بأدوار الأحزاب مع أنها مستقلة عنها»<sup>(35)</sup> لإبراز مدى ارتباطها الشديد بالعمل السياسي وتعاطيها مع القادة لتسويق خطاباتهم.

من هنا، فالوسيلة الإعلامية المكتوبة التي تؤيد فريقاً سياسياً معيناً تسوّق له خطابه السياسي. مما يعني أنها تعبّر عن تأييدها لهذا الخطاب علانية، وإذا كانت تعارضه تعتمد الأسلوب الذي يشوّه هذا الخطاب من دون أن تراعي ما تنص عليه الشرعات الإعلامية لناحية واجبات الإعلامي والمؤسسة الإعلامية، والتمييز بين الحقائق والتعليقات والآراء، واعتماد الموضوعية وعدم الانحياز. ولئلاً تفقد الصحافة المكتوبة موقعها الإعلامي أمام ثورة التكنولوجيا واقتصاد المعرفة فهي لم تقف مكتوفة اليدين إنما تخضع لمزيد من التطوير الذي طال الشكل والمضمون معاً، وهو ما سيؤمّن موقعها الخاص على شبكة الإنترنت.

### إجتزاء الخطاب السياسي:

عندما تجتزئ الوسيلة الإعلامية مقطعاً من الخطاب، يطرح السؤال: لماذا اجتزاء هذا المقطع بالذات؟ على أي أساس؟ هل لأنه مهم أم ثانوي؟ هل لأنه يرفع من قيمة الخطاب وشأن الخطيب أم العكس؟ هل يتوافق مع سياستها أم يعارضها؟ هل يجسد المعنى الذي يقصده الخطيب أم أن هذه الوسيلة الإعلامية لا تريد أن تعكس هذا المعنى؟ هل يدل على أهمية المناسبة أم يفقدها بريقها؟

عندما يتعرض الخطاب السياسي للإجتزاء في وسائل الإعلام قد «يتعارض مع المشاريع السياسية التي تطرح في الخطاب السياسي حيث أنه، أي الاجتزاء، يخدم جهة سياسية على حساب الأخرى ويخلق بلبله في الوسط السياسي»<sup>(36)</sup>. ولأن «إنشاء غالبية وسائل الإعلام هو بدافع ودعم من السلطات السياسية»<sup>(37)</sup> ما يرتبط الإجتزاء بالضرورات السياسية، فمحطات التلفزيون تابعة كل منها لفريق سياسي أو لجهة تدعمها مادياً لنشر سياستها، كذلك هي حال الصحف التي تجتريء من الخبر ما يلائم هذه السياسة أو تلك، لأن وسائل الإعلام «لا تكتفي بنقل ما يحدث بل إنما تبني بما يحدث»<sup>(38)</sup>.

وما يقوم به الإعلام لا يعد إيجابياً أو سلبياً بالمطلق، ومن ينظر إلى عمله وممارساته من زاوية مهنية من خلال تطبيق المعايير المهنية، يجد أن معظمه قد خرج عن دوره وانحرف عن مهمته الأساسية، وهي نقل الخبر إلى المشاهد بأمانة من دون اجتزاء أو تضخيم أو تحريف. وكانت نتيجة انفلات هذه الضوابط المهنية أن انزلق الإعلام اللبناني إلى مستوى التراشق الطائفي تحت شعار الاختلاف السياسيين المجموعات اللبنانية من دون الخوف من الوقوع في المبالغة.

يستدلّ من ذلك، أنه «لا نستطيع الحديث عن إعلام لبناني بل عن «إعلامات» لبنانية، وهو يتلون إما بشعارات أو بمنظومات سياسية. لذلك يحاول إبعاد صورة التموضع المذهبي الذي يحاول البعض إدخاله فيه، يحاول هو أن يعلن عن نفسه أنه تعددي وغير منحاز»<sup>(39)</sup>.

في هذا السياق، قد يشوه الخطاب السياسي بسبب تبعية وسائل الإعلام والتزامها السياسي، وعدم قدرتها على النقلة من القيود التي تتحكم بها. بينما يترتب عليها مسؤولية التغطية الإعلامية «بتقنية كل خطاب إعلامي يتضمن تجريحاً وتهديداً أو دعوات إلى العنف»<sup>(40)</sup> لأنه قد «يحرك بعض الصحف نار الحرب»<sup>(41)</sup> فتعيد عن الرسالة الإعلامية.

فالديموقراطية التي تتمحور حولها وسائل الإعلام هي في أحد وجوها إيصال الخطاب السياسي إلى الرأي العام، إنما لها خاصيتها في اختيار ما يتناسب مع توجهاتها وانتماءاتها السياسية التي تميز كل وسيلة عن غيرها. وبالتالي للمواطن حق في معرفة الأحداث، إنما يصعب ذلك إذا لم يتم احترام المبادئ والقيم السلوكية التي ينص عليها الميثاق الإعلامي اللبناني لا سيما منها الحيادية والدقة والاستقلالية ... مما يؤدي إلى انحراف الخبر عن سياقه، والتعامل معه بشكل سلبي بتعميم قضايا معينة وتجاهل أخرى.

تختلف طريقة تعاظم وسائل الإعلام مع الخطاب والخطيب والمناسبة. كل وسيلة تجتريء من الخطاب ما يناسب سياستها، ما يدل على مدى حريتها ومسؤوليتها.

يُستنتج مما سبق، أن الاجتزاء في وسائل الإعلام يعتمد على معايير سياسية ويظهر إلى العلن بقالب إعلامي. تجتريء وسائل الإعلام وتشر ما يتوافق مع تطلعاتها السياسية وتقدم مادة إعلامية محددة. وبذلك، لم يعد الإعلام مجرد ناقل للحدث، بل أصبح مشاركاً في صنعه بطريقة أو أخرى،

وفي أحيان كثيرة صانعاً له، والإعلاميون لم يعودوا مجرد راصدين ومتابعين لسير الأحداث، بل هم فاعلون وموجهون لخطوط سيرها. كما أن العلاقة بين الإعلام والسياسة بلغت مستويات متقدمة من التداخل والتشابك، في ذلك الارتباط مخاطر عدة :

أولها: أن هذا التحالف ينعكس سلباً على وظيفة الوسيلة الإعلامية، ويحول صفتها من إعلام مستقل إلى إعلام «تابع»، مما يؤثر في صدقيتها لدى الجمهور.

ثانيها: أن ترك الباب مفتوحاً أمام وسائل الإعلام لإدارة معارك «بالنيابة» عن الآخرين قد يؤدي إلى تأثير سلبي في الانسجام الاجتماعي في المجتمع، عبر تحول المنابر الإعلامية إلى ساحات مواجهة بين مكونات المجتمع.

في الواقع، تنشر كل وسيلة ما يتناسب مع انتمائها السياسي، فيأتي الاجتزاء متعدداً نظراً لتنوع وسائل الإعلام التي تركز على هامش كبير من الحرية. فيكون الخبر انعكاساً لصورة الواقع اللبناني بكل انقساماته بين الأفرقاء السياسيين.

يُستخلص من هذه الدراسة أن الوسيلة الإعلامية تركز على أجزاء من الخطاب تتلاءم وسياسة القيمين عليها، أو ممن يعملون ضمن كوادرها. إذ تعطي الأفضلية للمعلومة انطلاقاً من معايير سياسية لا مهنية. كما أن الحالة الديموقراطية التي يتميز بها لبنان والحرية الإعلامية تعطي هامشاً كبيراً للمؤسسات بأن تعكس ما تمثله سياسياً بشكل مباشر أو غير مباشر من دون التقيد بالحرية المسؤولة. وتتمتع غالبية هذه المؤسسات بالحرية في إجتزاء ما تريد من الخبر بالرغم من أنها قد تسيء الى مضمونه من خلال السياق الذي تنشر ضمنه الخطاب المجتزأ. ويخضع الإجتزاء لسياسة الوسيلة الإعلامية بهدف تسويق فكرة معينة من الخطاب وتجاهل أخرى. فتصبح الوسيلة أشبه بالمنبر لفريق سياسي على حساب الآخر. لذلك تحول الإعلام إلى طرف في الصراع السياسي، ما يعني غياب الحيادية والاستقلالية إلى حد ما وتقديم الخبر بالشكل الذي يخدم ارتباطها السياسي.

## الخاتمة:

إن الإجتزاء يعبر عن الحرية التي يَتميّز بها الإعلام اللبناني والديموقراطية التي تعتبر من المقومات الأساسية لطبيعة مجتمعنا. ومن دون تلك الميزة يخسر لبنان موقعه الإعلامي بحيث استطاع مع رجالات الفكر والثقافة منذ ولادة أول صحيفة - «حديقة الأخبار» في العام 1858، مروراً بحقب تاريخية سَطّرت فيها الصحافة اللبنانية قيادة ملموسة - أن يحتل مكانة نهضوية باستقلالية صحافته وأقلامه الحرة. وإذا انحرف هذا الإجتزاء عن المبادئ الإعلامية والقيم السلوكية التي ينبغي اعتمادها، فيكون قد تخلى عندئذ عن الخلقية المهنية التي تتطلب الحيادية والحقيقة والاستقلالية ويصبح معرضاً للانتقاد في هدفه وآلياته المعتمدة.



ويستوجب الإجتزاء من الإعلامي، وفقاً لمقترح شرعة الإعلام في لبنان (2008) «التلخيص والاختزال والحرص على الأمانة من خلال وضع الخبر في إطاره في كل الحالات، حيث أن فصل الوضع عن وضعيته قد يؤدي إلى تحوير يسيء إلى صحة المعلومة والأشخاص». لذلك يقتضي العمل على حماية المستعلم من ناحية، والحفاظ على جوهر الخبر من ناحية أخرى، خصوصاً أن الإعلام له القوة المؤثرة والفاعلة في أي مجتمع.

جُل ما يمكن قوله أن الواقع الإعلامي اللبناني يقوم على المحاصصة الطائفية شأن النظام السياسي، وأن كل وسيلة إعلامية تستقطب الأكثرية من الموظفين القريبين من هويتها الطائفية من جهة والتزامها السياسي من جهة أخرى (ما عدا ذلك استثناءات نادرة)، ولها امتدادها مع الخارج لأسباب متنوعة.

ويتضح الاستنتاج أن الواقع الإعلامي اللبناني يعكس صورة طبق الأصل عن المجتمع بمختلف فئاته السياسية وانتماءاته الطائفية، وهذا تطلب صدور موثيق وشرعات لتنظيمه لكنها بقيت حبراً على ورق لأن التقيّد بها ليس إلزاماً وإنما معنوياً فحسب.

وبالنظر إلى إجتزاء الخطاب السياسي في وسائل الإعلام بدا واضحاً أن الإعلام يلتقي حول قضايا بحد أدنى ويختلف حول أخرى بحد أقصى. وتبين أن الوسيلة تترك بصماتها على المضمون، فتأتي الرسالة «متلوّنة» بلونها، وتضع المضمون في السياق الذي يخدم الخطاب أو يشوهه وفق ما تقتضي مصلحتها العليا.

ورغم أن هذه الوسيلة تجتزيء الخطاب السياسي لأهداف محددة، إلا أن وظيفتها في الأساس هي تنمية الوعي السياسي عند المواطن، وشرح متطلباته وتنقيف الرأي العام، وتقديم المعلومة إليه، وإعطائه فسحة لأخذ ما يريده من دون أن تكون الأمور معلبة ومفروضة عليه. لذلك، لا بد من الاضطلاع بدورها المنوط بها على الصعيد الوطني وإلا فما هي أهميتها قياساً إلى مجتمعتها لا سيما وأن الإعلام هو من يمكنه إنتاج تحولات نهضوية متسارعة في ظروف ملائمة.

## المراجع

- 1 - مقترح شرعة الإعلام في لبنان، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع ومكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2008.
- 2 - أبو النصر، فضيل، لبنان اليوم والغد، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 1996، الطبعة الأولى، ص 74-75.
- 3 - سليمان، عصام، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1991، ص 255.
- 4 - Wolton, Dominique, La communication politique, Les Essentiels d'Hermès, CNRS Editions, Paris, 2008, p.89

- 5 - الرشيد، حسانة، التربية على الإعلام، نشرة الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة- لبنان، تشرين الثاني 2007، العدد 13-14، ص 22 .
- 6 - كرم، كرم، الإعلام اللبناني وإشكالية تكوين رأي عام في مجتمع منقسم، المصدر السابق، ص 45 .
- 7 - زين الدين، أحمد، الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام الجماهيرية، عمل جماعي، ص 518.
- 8 - الخوري، نسيم، الإعلام العربي وانهايار السلطات اللغوية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (50)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص 271.
- 9 - صدقة، جورج، المراسد الإعلامية سلطة خامسة لضمان أخلاقيات المهنة؟، عمل مشترك، منشورات الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 2009، ص 88-89 .
- 10 - الزعيم، هلا، التغطية والخطاب السياسي في الصحافة المكتوبة اللبنانية، مجلة «أوراق جامعية»، العدد 31، 2009، ص 278.
- 11 - رمال، علي، الاعلام بين المهنية والاستتباع، الدراسات اللبنانية، 2010.
- 12 - تويني، غسان، سر المهنة وأصولها، الجزء الأول، دار النهار للنش، 1990، ص 40 .
- 13 - مؤشر استدامة الاعلام 2010 2011- تنمية اعلام مستقل ومستدام في لبنان، تقرير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية و«مهارات»، ص 15.
- 14 - عطالله، طوني، مجلة الدراسات اللبنانية، صيف 2010 .
- 15 - ياسين، صباح، الاعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص 166.
- 16 -- صدقة، جورج، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، «مهارات»، الطبعة الأولى ، بيروت 2009 ، ص 15 .
- 17 - عطالله، أنطوان، شرعة الإعلام والأخلاق المهنية، المصدر السابق.
- 18 - ياسين، صباح، الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، ص 147 و 148.
- 19 - الرشيد، حسانة، الممارسة الإعلامية بين الديمقراطية والديماغوجية.
- 20 - عواد، سيمون، الصحافة والإعلام في خدمة الدولة والخير العام، لبنان، 1999، ص 25 .
- 21 - القادري، نهوند، الاتصال السياسي، مجلة «أبعاد»، العدد السادس 1997، ص 217 .
- 22 - Viallon, Philippe, que sais je, l'analyse du discours de la télévision. Presses Universitaires de France, premier édition, paris, 1996, p.4.
- 23 - Charadeau. Patrick. le discours politique. les masques du pouvoir. ibid.p. 92 .
- 24 - Burger.Jacquelin.Micheli. Marcel.Jérôme.Raphaël. La parole politique en confrontation dans les médias .Editions De Boeck Université. Paris , 2011 .p
- 25 - الحداد، محمد، مغريات تأويلية في الخطاب الإصلاحي العربي، بيروت ، دار الطليعة،

2002 ، ص 24 و 159 .

26 - Derville, Gregory , Le pouvoir des médias Mythes et réalités, presses universitaires de Grenoble, Edition 1997, P.129.

27 - Groupe saint - cloud , Presidentielle - Regards sur les discours télévisés .ibid. P.209 .

28 - Muriel, Hanot, télévision réalite ou réalisme? introduction à l'analyse semio-progmatique des discours télévisuels . Médias recherches (méthodes) . De Boek and Larcier s.a. , institut national de l'audiovisuel , 2002 premier édition . éditions De Boek université . Rue des Minimes 39, B- 1000 Bruxelles .p.138.

29 - مسلم، أنيس، وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، من دون تاريخ، ص 311.

30 - فرنسيس، طوني، الإعلام اللبناني بين الخبر والرأي والخبرات المفقودة، الإعلاميون وأخلاقيات المهنة، عمل جماعي، ص 99-100.

31 - الخوري، نسيم، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ص 111 و 212 .

32 - كرم، كرم، الإعلام اللبناني وإشكالية تكوين رأي عام في مجتمع متنوع، ص 14 .

33 - العبد لله، مي، تحليل الرسالة الإعلامية في الإعلام المرئي والمسموع، ص 107 .

34 - Groupe saint - cloud , Presidentielle - Regards sur les discours télévisés , p. 206 .

35 - تويني، غسان، سر المهنة ... وأصولها، ص 41 .

36 - Charadeau, Patrick, le discours politique, les masques du pouvoir, ibid. p.223 .

37 - حمدان، محمد، الأخبار في الفضائيات العربية تغطية الحدث أم رسائل سياسية أم إثارة، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2006 ، ص 79 .

38 - زين الدين، أحمد، الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام الجماهيرية، في مراجعة كتاب د باتريك شاردو، ص 518.

39 - مجلة «البيان»، تحقيق بعنوان «وضع الاعلام في لبنان»، العدد 277 ، تاريخ 5 كانون الثاني 2013 .

40 - مرصد، بيان بعنوان «وسائل الاعلام مسؤولة عن تداعيات الخطاب السياسي»، نشرة الاتحاد، العدد 15 16-، حزيران 2008، ص 28.

41 - مرصد بعنوان «دعوة وسائل الإعلام إلى وقفة ضمير وبعض صحفيين حرك نار الحرب، » لبنان، تاريخ 11-4-2008 .

# صعود المارد الصيني أم إنحداره من حافة القمة يفاقم وقوع الحرب

العميد م. ناجي ملاعب

---

## ملخص

لم يكد ينطوي العام حتى لجأت الصين، تجنباً لحدوث كساد كبير جديد، إلى ضخ أموال غير مغطاة على نطاق واسع، وتوسيع نطاق منح القروض سعيًا لتحفيز الطلب. قرارات بكين جاءت ما بعد أزمة انزلاق شركة «إيفيرغراند» **Evergrande** الصينية الأضخم في مجال التطوير العقاري، والذي يمثل 30% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، نحو الإفلاس بخطى متسارعة، ما قد ينعكس على الاقتصاد الصيني بأكمله، والذي كان يعتمد في نموه طوال السنوات الأخيرة، على ضخ القروض.

خبراء الاقتصاد الذين يرصدون التباطؤ والضعف في الاقتصاد الصيني حذروا من نتائج وخيمة للإفلاس المحتمل للشركة العقارية العملاقة ما قد يؤدي إلى انهيار عدد من الشركات الأخرى في هذا القطاع، ونشر الذعر في البورصات. كما يمكن التأثير سلباً على النظام المالي للبلاد على غرار ما حدث في انهيار «ليمان براذرز» - **Lehman Brot** ers، في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2008. ويكمن الخطر في أن جزءاً كبيراً من الطبقة الوسطى الصينية يستثمر مدخراته في الأسهم، وسيؤدي انهيار سوق الأوراق المالية تلقائياً إلى أزمة اجتماعية وسياسية حادة.

ومن المرجح أن يتسبب ذلك، نظراً لحجم الاقتصاد الصيني، في حدوث تسونامي بجميع أسواق الأسهم العالمية، وإلى موجة من الذعر والإفلاس في معظم أنحاء العالم، لن يكون أمام البنوك المركزية في العالم حينها سوى طباعة عشرات أو مئات التريليونات من الأموال الإضافية غير المغطاة لدعم الأسواق والبنوك، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تضخم عالمي مفرط. سيتفاقم الوضع بسبب الانهيار المالي في الصين «المصنع الرئيسي للعالم»، والذي من المرجح أن يخفّض بشكل كبير من إنتاج وتصدير السلع إلى الأسواق العالمية<sup>1</sup>.

هذا المستجد في تباطؤ صعود المارد الصيني إلى القمة وبدء انحدار متوقع، وما رافقه من عيون مفتحة من الغرب والشرق، هل عليه أن يرضي الجبار الأول الحالي المتربع على القمة، أو أن على أميركا وحلفائها أن تخشى ذلك، وبصيغة أخرى هل على واشنطن أن تتحسب لمنع حلول الصين مكانها في القمة، أم أن التباطؤ والخط الإنحداري للاقتصاد الصيني سيمثل حافزا لبكين للجوء إلى القوة العسكرية؟

سنحاول في هذا البحث، بعد شرح معايير تبوء سدة المراتب العالمية أو ما اصطلح على تسميته «تحوّل القوة»، وتوثيق مكان من القوة والريادة للمارد الصيني، وتبيان خطوط التباطؤ وصعوبة الإصلاح، والخطط الأميركية بتطويق القوة الصاعدة، الإجابة على تساؤل مقلق هل أن استعمال القوة من أحد الجبارين مسألة وقت.

## مقدمة - مفهوم تحول القوة

يشير مفهوم "تحول القوة" إلى فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع. وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة. فمن أجل حدوث تحول للقوة، يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة، أو على الأقل تعادلها، وبالتالي على الدولة الصاعدة العمل على تضيق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة. وعندما يكون الأمر مصحوباً بعدم رضا شديد عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب.

المؤشرات التقليدية لمفهوم تحول القوة حصرها "ديفيد سنجر" في ستة مؤشرات: عدد السكان الكلي، عدد سكان الحضر، الأفراد العاملين بالقوات المسلحة، مقدار الإنفاق العسكري، صناعات الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة. وقام Charles Doran بتتبع صعود وهبوط المقدرات القومية للدول.

وأكد Kugler وOrganski أن الدولة الصاعدة - أطلقوا عليها تعبير «المتحدي الصاعد» - rising challenger - تسلك سلوكاً تصادمية مع القوة العظمى، للوصول إلى موقع الصدارة في النظام العالمي، ولهذا، تندلع الحروب بين القوة الصاعدة وتلك المسيطرة على الوضع القائم. ويضيف Organski أن احتمالات الصراع بين دولتين تزداد حينما يبدأ ميزان المقدرات بينهما في التغير، بحيث يصبح لإحدى الدولتين ميزة نسبية على الدولة الأخرى، وتكون تلك الدولة ذات الميزة غير راضية عن النظام الدولي القائم<sup>2</sup>.

إن مسألة تعادل القوة بين القوى الكبرى أمر له خطورته، لأن الفرص المتكافئة في تحقيق انتصار عند نشوب الحرب ربما يشكل حافزاً كافياً لقادة الدول لقبول مخاطرة اقحام دولهم في حرب. ولكن مع ازدياد قوة الدولة المتحدية فإن ذلك يخلق موقفاً غالباً إلى نشوب حرب. فالحرب تندلع عندما يصبح توزيع القوة بين الدولة المهيمنة وتلك المتحدية متعادلاً بشكل تقريبي وتكون احتمالية اندلاع حرب كبرى عالية عند النقطة التي تتخطي فيها الدولة المتحدية نظيرتها المهيمنة.

فنشوب الحروب الكونية يمهد لنظام عالمي جديد - وفق ما أشار الباحث الأميركي (modleski، Thompson) بقوله أن النظام العالمي منتظم في هياكل محددة حيث تكون مقاليد الأمور في يد دولة واحدة مهيمنة، ويعتبر المؤشر الأساسي في عملية تحول القوة وتدشين نظام عالمي جديد هو (نشوب الحروب غير القابلة لل منع). فالحروب الكونية تعد مؤشرات لتولي قيادة عالمية جديدة لشؤون العالم وبالتالي فإن تفوقها العسكري يمنحها القدرة

على تقديم السلع العامة كالأمن العسكري ووضع قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية. والاكثر من هذا ان اساءة تقدير دولة او اكثر لقوتها النسبية بالمقارنة بقوة خصومها تكون اكبر ما تكون عندما تتساوى او تتعادل قوة كل طرف من الاطراف.<sup>3</sup>

نظرية أخرى تقول أنه في توازن أو تعادل القوة ليس من المحتم قيام الحروب الكونية، لأن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها. ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى علمياً أمراً يدعو للاضطراب ويولد سعيّاً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد إنقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

### أولاً - الريادة العالمية وصعود المارد الصيني

تمثل السياسة الخارجية للصين مجالاً حيوياً ورئيسياً لتعزيز الصعود الصيني على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وقد استفادت بكين من التطورات الدولية التي لحقت بالنظام الدولي خلال العقدين الماضيين، سواء على صعيد تغيير شكل النظام العالمي ودور القوى الكبرى الموجودة حالياً فيه، أو من حيث تجذر مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي والسياسي بين العديد من دول العالم، وذلك من اجل زيادة حجم ونوعية مقدرات القوة لديها ومحاولة اكتساب المزيد من خلال التفاعلات القائمة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية بين العديد من البلدان.

### 1 - مؤشرات القوة الصلبة الصينية:

تقوم ركائز الثقافة الصينية بالدور الرئيس في بناء الدولة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. في البداية، كانت افكار كونفوشيوس التي تدعو الى اقامة حكومة فاضلة يكون الحاكم فيها حاكماً مطاعاً ذا واجبات ومسؤوليات والمحكوم فيها محكوماً مطيعاً ذا حقوق واجبة القضاء، وساعد على ذلك الطبيعة المسالمة للشعب الصيني. فقد انتقلت الصين بعد ذلك الى تبني الايدولوجية الاشتراكية بعد تأثر الصينيين بكبار الماركسيين وتحركوا نحو الاشتراكية ومبادئها.

ومنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، تحديداً في الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية

عشر للحزب الشيوعي في كانون الأول 1978 والتي شهدت غلبة التيار الاصلاحى وبداية عصر الانفتاح عن طريق الصفوة الحاكمة في حقبة ما بعد ماوتسي تونغ، استقرت الصين على تبني ايدولوجية «النفعية البرجماتية» القائمة على المصالح والتي ركائزها الليبراليون الجدد، بدءا من الزعيم الصيني دينغ سياوبينغ (Deng Xiaoping) وحتى الرئيس الحالي هيو جينتاو (Hu Jintao) وهما اللذان تأثرا بنمط الحياه الغربية.

ويؤكد بعض الباحثين إلى أن الصين لم تتجه لتبني النهج البرجماتي والاصلاح الثقافي لأنها ترفض الاشتراكية بصفة عامة لكنها اتجهت الى الاصلاح لإعادة تصحيح المنهج الخاص بالتطبيق الاشتراكي بهدف تحقيق التحديث، ولكن وفقا للخصوصية الثقافية الصينية. وقد تجلّى ذلك في اعتماد الصين على اسلوب الرجوع لآراء الخبراء الفنية والمهنية من دون اخذ الاعتبار الايدولوجية ولاعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المزعم اقامتها واعطاء القطاع الخاص دورا مكمل في الحياه الاقتصادية.

للمفارقة، فإن التطور الاقتصادي الهائل للصين خلال العقود الثلاثة الماضية تم بمباركة أمريكية. لقد أيد الأمريكيون انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، واستضافت جامعاتهم العديد من الباحثين الصينيين. كما وضعت الشركات الأمريكية الصين في قلب سلاسل انتاج الاقتصاد العالمي. وكانت واشنطن تراهن في ذلك على تقارب وتكامل النموذجين الاقتصاديين، إلا أن ذلك لم يتحقق بالشكل الذي كانت ترجوه. كل هذا أدى إلى تحول استراتيجي في التصور الأمريكي، ظهر من خلال تراكم العقوبات التجارية والعقوبات المضادة في حرب بدأت في كانون الثاني 2018. تأثيرات هذه الحرب هائلة، ففي عام 2019، تراجعت الصين من أول إلى ثالث أكبر مورد للولايات المتحدة بينما انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين<sup>4</sup>.

## 2 - خطة الريادة الصينية... اقتصاد الذكاء الاصطناعي

«...يرجّح أن تكون المنافسة على التفوّق في مضمار الذكاء الاصطناعي على مستوى الدول، سببا في اندلاع حرب عالمية ثالثة، في رأيي». جاءت هذه الكلمات في تغريدة لرائد الأعمال الأمريكي الشهير، إيلون ماسك، الذي أسّس ويدير عددا من الشركات التقنية المهمة، بل وأكثر من ذلك، قام هو و115 شخصا آخر، من كبار قادة الذكاء الاصطناعي في 26 دولة مختلفة، بتوقيع مذكرة إلى الأمم المتحدة لحظر تصنيع الأسلحة الإلكترونية، والمعروفة باسم «الروبوتات القتالة»، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي المشترك للذكاء الاصطناعي، وبالتزامن مع بداية المُحادثات الرسمية من قبل الأمم المتحدة لدراسة هذا الحظر.



يبدو أن الأفكار القائلة إن اقتصاد الذكاء الاصطناعي هو المستقبل، وإن كل من يُصبح زعيماً في هذا المجال، سوف يحكم العالم، قد سيطرت على التفكير الاستراتيجي لقادة المجتمع الصيني، الذين بدأوا بالفعل في إعطاء الأولوية لأبحاث الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته على أعلى المستويات.

في هذا المضمار تم في آذار 2017، إدراج الذكاء الاصطناعي للمرة الأولى في تقرير عمل الحكومة الصينية، وبناءً عليه أصدرت بكين خطتها لتطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي، بوضعها جدول أعمال طموح للغاية ومكوناً من ثلاث مراحل زمنية مختلفة، تستهدف نمو قيمة صناعات الذكاء الصناعي في البلاد إلى ما يتجاوز 150 مليار يوان صيني بحلول 2020، وإلى ما يتجاوز 400 مليار يوان صيني بحلول 2025، وإلى 1 تريليون يوان صيني بحلول العام 2030.<sup>5</sup>

وبجانب التخطيط والدعم الحكومي الملموس لتطوير قطاع الذكاء الاصطناعي، يتوقع بعض الخبراء دوراً متزايداً لشركات القطاع الخاص الصينية العملاقة، مثل علي بابا، وبايدو، وتسننت، لتحقيق اختراقات كبرى في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على المدى القريب، ولاسيما بعد أن أصبحت هذه الشركات منافساً قوياً لمعظم الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال.

إن نهوض الصين ليس سراً؛ عقود من النمو أعطت بكين القوة الاقتصادية للقوة العالمية. أدت الاستثمارات الكبيرة في التقنيات الرئيسية والبنية التحتية للاتصالات إلى مكانة قوية في الصراع من أجل التأثير الجغرافي الاقتصادي؛ تستخدم الصين مبادرة الحزام والطريق متعددة القارات لجلب دول أخرى إلى فلكها. تشير التقييمات الأكثر إثارة للقلق وتقارير وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن جيش الصين الهائل على نحو متزايد لديه الآن فرصة حقيقية للفوز في حرب ضد الولايات المتحدة في غرب المحيط الهادئ.

لذلك، ليس من المستغرب أن تكون الصين قد طورت أيضاً طموحات قوة عظمى؛ لقد أعلن شي، إلى حد ما، أن بكين ترغب في تأكيد سيادتها على تايوان وبحر الصين الجنوبي وغيرها من المناطق المتنازع عليها، لتصبح القوة البارزة في آسيا وتتحدى الولايات المتحدة من أجل القيادة العالمية. ومع ذلك، إذا كانت نافذة الفرص الجيوسياسية للصين حقيقية، فإن مستقبلها قد بدأ بالفعل يبدو قاتماً للغاية لأنها تفقد بسرعة المزايا التي دفعت نموها السريع.<sup>6</sup>

### 3 - بناء القدرات العسكرية:

حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتحويل المجال

العسكري، وبناء ترسانة عسكرية قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى. ولقد وصل الانفاق العسكري في الصين بمعدله الحالي الى 4% من اجمالي الناتج القومي، وتجدر الإشارة الى ان الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح في الصين لا تعكس واقعها الحقيقي، حيث لا تتضمن الامدادات العسكرية، كما تغفل المبالغ المخصصة للابحاث العسكرية، وهذا يمكن ارجاعه الى رغبة الصين في تدعيم قدراتها العسكرية بهدف تأكيد نفوذها خارج حدودها، حيث بادرت بالفعل الى اتخاذ بغض المواقف العدوانية بشأن عدد من القضايا الحدودية مع جيرانها.

ويتخوف الكثيرون من تنامي القوة العسكرية الصينية لما يمكن ان يتسبب فيه اذكاء حدة الصراع في المنطقة. الا انه تجدر الإشارة الى صعوبة تخلي اي حكومة صينية عن مطالبها الاقليمية في تايوان وبحر الصين الجنوبي، او هونج كونج باعتباره مطلب قومي يصعب التخلي عنه. هذا بالإضافة الى العلاقات التي تربط كلا من الصين بهذه المناطق قبل ان تفقدها خلال نصف قرن مضى.

وتسعى الصين الى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادي مع رغبتها في توسع مصالحها في المنطقة. وهنا تجدر الإشارة الى ان معاناة الصين لفترة طويلة من الاحساس بعدم الأمن كان وراء سعيها لارساء دعائم اسطول قوي وان لجأت الحكومة الصينية الى تقليل حجم الجيش بحوالي 3 مليون شخص بهدف زيادة فاعلية الانفاق العسكري وتوجيهه نحو التدريب. وبالرغم من تناقص عديد الجيش الصيني، إلا انه ظل عشرة اضعاف مثليه في اليابان.

تحديث القوة العسكرية المسلحة مر ذلك بثلاث مراحل من عام 1992 حتى عام 2001. اما المرحلة الحالية فتشهد ثمار اسس التحديث في بعض المجالات النوعية مثل بناء القدرات على رد الفعل والمساندة البحرية والجوية للصواريخ الباليستية وغزو الفضاء وعمليات الاتصال ونظم الاوامر والتعليمات. وتستند عملية رفع القدرات العسكرية للصين على مجموعة من الاسس، الامر الذي ادى الى تكوين ما يقرب من 30 مليون فني متخصص في عقد التسعينات.<sup>7</sup>

## ثانياً - مكامن الضعف وصعوبات الإصلاح

في بحث كتبه هال براندز، ومايكل بيكلي ونشره موقع «ذي نيويوركركر» يقول الباحثان: من السبعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الصين شبه مكتفية ذاتياً في الغذاء والماء وموارد الطاقة. لقد تمتعت بأكبر عائد ديموغرافي في التاريخ، مع 10 بالغين في سن العمل لكل مواطن كبير يبلغ من العمر 65 عاماً أو أكبر. (بالنسبة لمعظم الاقتصادات الكبرى، يكون المتوسط أقرب إلى 5 أشخاص بالغين في سن العمل لكل مواطن كبير السن).

تتمتع الصين ببيئة جيوسياسية آمنة وسهولة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الأجنبية، وكل ذلك مدعوم بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة. واستفادت حكومة الصين بمهارة من هذه المزايا من خلال تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي والانفتاح مع نقل النظام أيضاً من الشمولية الخانقة تحت حكم الزعيم الصيني السابق ماو تسي تونغ إلى شكل أكثر ذكاءً - وإن كان لا يزال قمعياً للغاية - من الاستبداد في ظل حكم خلفائه. امتلكت الصين كل شيء من السبعينيات إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - فقط مزيج من الهبات والبيئة والأشخاص والسياسات اللازمة لتزدهر.

ويضيف الباحثان «.. لكن منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توقفت دوافع صعود الصين أو استدارت بالكامل. على سبيل المثال، الصين تنفذ من الموارد: أصبحت المياه نادرة، وتستورد البلاد طاقة وغذاء أكثر من أي دولة أخرى، بعد أن دمرت مواردها الطبيعية. وبالتالي، أصبح النمو الاقتصادي أكثر تكلفة: وفقاً لبيانات من بنك DBS، يتطلب إنتاج وحدة نمو اليوم ثلاثة أضعاف ما كان عليه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتقترب الصين أيضاً من الهاوية الديموغرافية: من 2020 إلى 2050، ستفقد 200 مليون من البالغين في سن العمل - عدد سكان بحجم نيجيريا - وستكتسب 200 مليون من كبار السن. ستكون العواقب المالية والاقتصادية مدمرة: تشير التوقعات الحالية إلى أن إنفاق الصين على الضمان الطبي والاجتماعي يجب أن يتضاعف ثلاث مرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، من 10 في المائة إلى 30 في المائة، بحلول عام 2050 فقط لمنع ملايين كبار السن من الموت بسبب الفقر والإهمال»<sup>8</sup>.

## 1 - أطول تباطؤ منذ نهاية عصر ماو

تواجه الصين حالياً نزعتين: ركود النمو، والتطويق الاستراتيجي، وهما يكتبان نهاية صعودها.

فبسبب مشكلات الاقتصاد الصيني المتراكمة، دخل مؤخراً أطول تباطؤ شهده عصر ما بعد ماو، إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من 15% عام 2007 إلى 6% عام 2019، ثم جاءت الجائحة لتعطل بالنمو إلى ما يزيد بقليل على 2% عام 2020. أما الإنتاجية، المكون الأساسي لصناعة الثروة، فانخفضت بنسبة 10% بين عامي 2019-2010، وهو أسوأ هبوط للإنتاجية تشهده قوة عظمى منذ الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات.

فمشكلة تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الصيني، التي تفاقمته بسبب أزمة الديون بقطاع

العقارات، ونقص الطاقة الذي يتسبب في إغلاق المصانع، تجعل انتعاش الاقتصاد العالمي معتمداً أكثر على الولايات المتحدة، وفقاً لتقرير بلومبيرغ الشرق .

وحسب البيانات التي أعلنتها الحكومة الصينية مؤخراً، فلقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 4.9% خلال الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وهو مستوى يقل كثيراً عن توقعات الاقتصاديين، وينخفض كذلك بنسبة كبيرة عن معدل 7.9% الذي سجله النمو الاقتصادي خلال الفترة من شهر أبريل/نيسان إلى شهر يونيو/حزيران. وقد انخفض معدل النمو بمقدار نقطة مئوية كاملة تقريباً عما كان عليه خلال الربع الأخير من عام 2019، عشية اندلاع جائحة كورونا<sup>9</sup>.

2 - محاباة الشركات الحكومية على حساب القطاع الخاص الذي صنع المعجزة الصينية رغم أن الشركات الخاصة تولّد معظم الثروة في البلاد، فإنها حُرِمَت من رأس المال تحت حكم الرئيس "شي جينبنغ".

عوضاً عن ذلك، تحصل الشركات المملوكة للدولة والأقل كفاءة على 80% من الدعم والقروض الحكومية. لقد قاد الروّاد المحليون وشركاتهم طفرة الصين الاقتصادية، لكن حملة مكافحة الفساد التي قادها "شي" نفّرتهم من الانخراط في تجريب المشروعات من جديد. ولقد حظرت الحكومة فعلياً نشر أخبار اقتصادية سلبية، وهو أمر استحالت معه الإصلاحات الحيوية تقريباً، في حين انسحق الابتكار بفعل موجة من القوانين ذات الدوافع السياسية. بالتزامن مع تحوّل الصين إلى دولة أكثر حزمًا وسلطوية، بات العالم هو الآخر أقلّ ملاءمة للنمو الصيني، إذ واجهت بكين آلاف العوائق التجارية منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. علاوة على ذلك، تعزل اقتصادات العالم الكبرى اليوم شبكاتهما التجارية عن التأثير الصيني، حيث تسعى أستراليا والهند واليابان وغيرها إلى إبعاد الصين عن سلاسل الإمداد الخاصة بهم.

ورغم الانجازات التي تحققت، إلا ان هناك تحديات ومصاعب كبيرة تواجه القيادة الصينية الجديدة وينبغي التعامل معها بجدية وإيجاد حلول جذرية لها، ومنها :

### أ - مشكلة الريف الصيني:

الدخل لدى الفلاحين وبعض السكان في المدن والقرى يزداد على نحو بطيء. فالريف الصيني يواجه اليوم أزمة حقيقية، فحجم الاموال المتبقية للفلاحين بعد ان يدفعوا الضرائب والرسوم المحلية لا تكفي لشراء البذور والاسمدة لموسم الزراعة القادم حيث تضاعلت دخول الفلاحين والمزارعين، ولكن ارتفعت تكاليف الانتاج كما ان البنية التحتية في الريف في حالة

لا يرثى لها فيما تنعدم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وإذا كان 85% في الريف يدخلون المدارس فإن نفس النسبة تترك المدرسة ويضاعف من حجم مشكلة الريف اعتماد الدولة بشكل كبير عليه، فالفلاحون الصينيون يقدمون ضرائب تعادل تقريباً ثلاثة أضعاف ما يقدمه الأفراد في المدن، في المقابل فإن حجم الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية للصين للريف لا تصل إليه بالشكل الأمثل نتيجة لسوء الإدارة وفساد كثير من القيادات وتزداد الأزمة حدة في الريف خاصة إذا عرفنا أن الصين بها أكثر من 900 مليون فلاح ويزداد هذا العدد سنوياً بنحو 11 مليون.

### ب - البطالة

وقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 15% في المتوسط ببعض مناطق البلاد ويعني ذلك وجود 150 مليون عاطل عن العمل. وارتبطت البطالة بعملية الإصلاح الاقتصادي الذي ترتب عليه إغلاق المصانع الخاسرة. وقد تم تخفيض عدد العاملين في القطاع العام بنسبة 30% أي ما يعادل 24 مليون عامل.

### ج - قضية تايوان:

تحدي استكمال الوحدة الوطنية، فتايوان شكلت الجرح الأكبر في حياة الصينيين شعباً وحكومة. ورغم تطبيع العلاقات بين الصين وأمريكا إلا أن الموقف الأمريكي المؤيد لتايوان ظل كما هو، حيث استخدمت واشنطن هذه القضية ورقة للضغط بها على الحكومة الصينية وقتما تريد. ولذا فإنها تريد فصل تايوان عن الصين، بل وتشجع قادتها علناً على التمرد. كما أن القيادة الصينية ظلت دائماً ترفع شعار دولة واحدة ونظامان أي عودة تايوان إلى الوطن الأم، مع الاحتفاظ بنظامها الداخلي كما هو، كما حدث في حالة هونغ كونج.

### ثالثاً - "نظرية انتقال القوة" وحتمية اللجوء إلى الحرب

بمجرد الإعلان عن تفاصيل الخطة الصينية لريادة الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي، انتشرت حالة من القلق والخوف بين عدد ليس بالقليل من الأكاديميين وصناع القرار وقادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي 28 نوفمبر 2017، حذر تقريرٌ بحثي صادرٌ عن مركز الأمن الأمريكي الجديد، إحدى الأذرع البحثية للاستخبارات الأمريكية، من أن تكنولوجيا الذكاء الصناعي الصينية، وتطويرها قد يشكلان تهديداً للتوازن الاقتصادي والعسكري للقوى العالمية.

وقد أكد هذا التقرير البحثي، أن الصين لم تُعد في مركز أقل من الناحية التكنولوجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بل أصبحت تنافس بحق، ولديها القدرة على التفوق بالفعل في مجال الذكاء الصناعي، خصوصاً في ظل تزايد استثمارات الجيش الصيني، وتعاون معاهد بحثية تابعة له مع قطاع الصناعات الدفاعية الصينية، فضلاً عن إمكانية استفادة الجيش الصيني من تكنولوجيا الذكاء الصناعي بطرق فريدة وربما غير متوقعة، قد تكون أقل تقييداً على الأرجح، مقارنة ببعض المخاوف القانونية والأخلاقية في الداخل الأمريكي<sup>10</sup>.

والحقيقة أن هناك عوامل عدة قد تعزز فرص الصين في النجاح؛ فالدولة التي تمتلك أكبر مجتمع من المستهلكين على الإنترنت، ولديها بصمات اقتصادية واضحة باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فضلاً عن علماء وباحثين على درجة عالية من الابتكار في معظم أبعاد الثورة الصناعية الرابعة، وخدمات عسكرية واستخباراتية ذكية ومتزايدة القدرة، وسياسة خارجية متطورة تسعى إلى الاستفادة القصوى من توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من المرجح أن تكون قادرة على تنفيذ غاياتها الاستراتيجية وخططها السيبرانية الطامحة إلى الريادة العالمية.

## 1 - من للحرب أولاً: القوة الصاعدة أم القوة المهيمنة

مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، أصبح الاعتقاد بأن السبب الأساسي للاحتكاك هو «انتقال القوة» الذي يلوح في الأفق - استبدال قوة مهيمنة بأخرى - أصبح اعتقاداً أساسياً.

كتب المؤرخ القديم ثوسيديديس: «إن نمو قوة أثينا، والإنذار الذي ألهمه هذا في سبارتا، جعل الحرب أمراً لا مفر منه» - وهي حقيقة بديهية الآن، حتى الغثيان، في شرح التنافس بين الولايات المتحدة والصين.

فكرة مصيدة ثوسيديديس **Thucydides Trap**، التي روج لها عالم السياسة في جامعة هارفارد، جراهام أليسون، ترى أن خطر الحرب سوف يرتفع بشكل صاروخي عندما تتفوق الصين الصاعدة على أمريكا المترهلة. حتى الرئيس الصيني شي جين بينغ أيد المفهوم الذي يجادل بأنه يجب على واشنطن إفساح المجال لبكين.

يتوقع الباحثان هال براندز، ومايكل بيكلي أنه: «هناك بالفعل فخ مميت يمكن أن يوقع الولايات المتحدة والصين في شرك. لكنها ليست نتاج انتقال السلطة، من الأفضل التفكير بدلاً من ذلك على أنه «ذروة فخ القوة». وإذا كان التاريخ هو أي دليل، فإن الانحدار الوشيك للصين - وليس الولايات المتحدة - هو الذي قد يتسبب في إغلاقها بشكل مفاجئ.

وبضيفان: هناك مجموعة كاملة من الأدبيات، تُعرف باسم «نظرية انتقال القوة»، والتي تنص على أن حرب القوى العظمى تحدث عادةً عند تقاطع صعود إحدى القوى المهيمنة وتراجع أخرى. وهناك، باعتراف الجميع، حقيقة أساسية للفكرة. لن يكون هناك تنافس بين واشنطن وبكين إذا كانت الصين لا تزال فقيرة وضعيفة. تعمل القوى الصاعدة على توسيع نفوذها بطرق تهدد القوى الحاكمة<sup>11</sup>. إن الدولة التي تتنامى ثروتها النسبية وقوتها النسبية ستصبح بالتأكيد أكثر حزمًا وطموحًا، وستسعى إلى مزيد من النفوذ والمكانة العالمية. ولكن إذا كان موقفها يتحسن باطراد، فيجب عليها تأجيل المواجهة المميتة مع القوة المهيمنة حتى تصبح أقوى. يجب أن تتبع مثل هذه الدولة القول المأثور الذي وضعه الزعيم الصيني السابق دنغ شياو بينغ للصين الصاعدة بعد الحرب الباردة: يجب أن تخفي قدراتها وتتحكم في وقتها.

## 2 - أخطار الصعود الطويل الذي يتبعه احتمال حدوث تراجع حاد

على مدار الـ 150 عامًا الماضية، فإن القوى العظمى - القوى العظمى التي كانت تتمو بشكل أسرع من المتوسط العالمي ثم عانت من تباطؤ شديد وطويل الأمد - لا تتلاشى عادةً بهدوء. بدلا من ذلك، يصبحون متهورين وعدوانيين. إنهم يقمعون المعارضة في الداخل ويحاولون استعادة الزخم الاقتصادي من خلال خلق مناطق نفوذ حصرية في الخارج. إنهم يصبون الأموال في جيوشهم ويستخدمون القوة لتوسيع نفوذهم. عادة ما يثير هذا السلوك توترات بين القوى العظمى. في بعض الحالات، تمس الحروب الكارثية.

لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا. إن عصور النمو السريع تحفز طموحات الدولة وتزيد من توقعات شعبها وتجعل منافسيها متوترين. خلال فترة الازدهار الاقتصادي المستمر، تتمتع الشركات بأرباح متزايدة واعتاد المواطنون على العيش بشكل كبير. تصبح البلاد لاعباً أكبر على المسرح العالمي. ثم يضرب الركود.

إن تباطؤ النمو يجعل من الصعب على القادة إسعاد الجمهور. ضعف الأداء الاقتصادي يضعف البلاد أمام منافسيها. خوفاً من الاضطرابات، يقوم القادة بقمع المعارضة. إنهم يناورون بشكل يائس لإبقاء الأعداء الجيوسياسيين في مأزق. يبدو التوسع كحل - طريقة للاستيلاء على الموارد الاقتصادية والأسواق، وجعل القومية ركيزة لنظام جريح، ودحر التهديدات الخارجية.

وقد اتبعت العديد من الدول هذا المسار. عندما انتهت الطفرة الاقتصادية الطويلة في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، قمعت واشنطن بعنف الإضرابات والاضطرابات في الداخل، وأنشأت بحرية قوية من المياه الزرقاء، وانخرطت في نوبة من العداء والتوسع الإمبراطوري خلال تسعينيات القرن التاسع عشر.

### 3 - الإمبراطورية الألمانية مثال في الكتب المدرسية

غالبًا ما يُنظر إلى التنافس بين ألمانيا وبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على التنافس بين الولايات المتحدة والصين: في كلتا الحالتين، هدد منافس استبدادي هيمنة ليبرالية. لكن أكثر تشابهاً واقعيًا هو هذا: جاءت الحرب عندما استوعبت ألمانيا المحاصرة أنها لن تتخطى منافسيها دون قتال.

على مدى عقود بعد التوحيد في عام 1871، ارتفعت ألمانيا. كانت مصانعها تنفث الحديد والصلب، مما يمحو الريادة الاقتصادية لبريطانيا. قامت برلين ببناء أفضل الجيوش والبوارج في أوروبا التي هددت التفوق البريطاني في البحر. بحلول أوائل القرن العشرين، كانت ألمانيا ذات وزن ثقيل في أوروبا وتسعى إلى مجال نفوذ هائل - Middle Europe أو Mitteleuropa - في القارة. كما كانت تتجهج، في عهد القيصر فيلهلم الثاني آنذاك، «سياسة عالمية» تهدف إلى تأمين المستعمرات والقوة العالمية.

لكن خلال مقدمة الحرب، لم يشعر القيصر ومساعدوه بالثقة. تسبب السلوك المتهور لألمانيا في تطويقها من قبل قوى معادية. شكلت لندن وباريس وسانت بطرسبرغ بروسيا «الوفاق الثلاثي» لمنع التوسع الألماني. بحلول عام 1914، كان الوقت ينفذ. كانت ألمانيا تخسر قوتها الاقتصادية لصالح روسيا سريعة النمو؛ كانت لندن وفرنسا تتابعان الاحتواء الاقتصادي من خلال منع وصولها إلى النفط وخام الحديد. تمزق حليف برلين الرئيسي، النمسا-المجر، بسبب التوترات العرقية. في الداخل، كان النظام السياسي الألماني الاستبدادي في مأزق.

وأكثر ما يندر بالسوء أن الميزان العسكري كان يتغير. كانت فرنسا توسع جيشها. كانت روسيا تضيف 470,000 رجل إلى جيشها وتختصر الوقت الذي تحتاجه للتعبة للحرب. أعلنت بريطانيا أنها ستبني سفينتين حربييتين مقابل كل واحدة بنتها برلين. كانت ألمانيا، في الوقت الحالي، القوة العسكرية الأولى في أوروبا. ولكن بحلول عام 1916 و 1917، سيكون هناك مبالغة ميوؤوس منها. كانت النتيجة عقلية الآن أو لا أبدًا: يجب على ألمانيا «هزيمة العدو بينما لا تزال لدينا فرصة للنصر»، كما أعلن رئيس الأركان هيلموت فون مولتك، حتى لو كان ذلك يعني «إثارة حرب في المستقبل القريب».

هذا ما حدث بعد أن اغتال القوميون الصرب ولي العهد النمساوي في يونيو 1914. حثت حكومة القيصر النمسا-المجر على سحق صربيا، رغم أن ذلك كان يعني الحرب مع روسيا وفرنسا. ثم غزت بلجيكا المحايدة - المفتاح لخطه شليفن لحرب على جبهتين - على الرغم من احتمال استفزاز بريطانيا. واعترف مولتك بأن «هذه الحرب ستتحول إلى حرب عالمية ستدخل فيها إنجلترا أيضًا». لقد منحها صعود ألمانيا القوة للمراهنة على العظمة. لقد أدى



تراجعها الوشيك إلى اتخاذ القرارات التي أغرقت العالم في الحرب.

#### رابعاً - التطويق الاستراتيجي الأمريكي ورد الفعل الصيني

لطالما تجنّبت الصين أثناء صعودها طيلة 40 عاماً تقريباً، تطويقها استراتيجياً عن طريق التقليل من شأن طموحاتها العالمية، والحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة. لكن هذه المرحلة انتهت منذ أن أصبحت بكين أكثر عدوانية في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان أو أصبح العداء للصين محور السياسة الأمريكية.

فعلى مدار السنوات الخمس الماضية، تخلّت الولايات المتحدة عن التفاعل البناء وانتهجت سياسة احتواء جديدة. فقد أجرت واشنطن توسعة بحرية وصاروخية هي الأكبر في 30 عاماً، وفرضت رسوماً جمركية هي الأعنف منذ الحرب العالمية الثانية، وطبّقت أشد قيود عرفتها منذ الحرب الباردة على الاستثمار الأجنبي، وجميعها إجراءات موجّهة ضد بكين. واشتكى نائب وزير الخارجية الصيني هذا العام من "حملة حكومية وشعبية، هدفها تركيع بلاده".

يُصَبّ تحوّل الموقف الأمريكي تجاه الصين لصالح كفة رد الفعل المتنامي على نطاق أوسع ضد قوة بكين من الدول الآسيوية والغربية، بالتأكيد يظل التعاون المناهض للصين قيد التنفيذ ولم تتبلور ملامحه بعد، لأن دولاً عديدة لا تزال معتمدة على التجارة مع بكين، غير أن هذه الشراكات المتشابكة قد تكون في النهاية سيفاً مُسلّطاً على رقبة الصين.<sup>12</sup>

#### 1 - الإحتواء الإستراتيجي والعسكري الأمريكي

، ألزمت إدارتان رئاسيتان أمريكيتان الولايات المتحدة، على مدى السنوات الخمس الماضية، بسياسة «المنافسة» - في الواقع، الإحتواء الجديد - تجاه الصين. تركّز الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الآن بشكل مباشر على هزيمة العدوان الصيني في غرب المحيط الهادئ؛ تستخدم واشنطن مجموعة من العقوبات التجارية والتكنولوجية للتحقق من نفوذ بكين والحد من احتمالات تفوقها الاقتصادي. من ناحية أخرى، فقد حدّر أحد كبار ضباط جيش التحرير الشعبي من أنه «بمجرد أن تعتبرك أمريكا الإمبراطورية بمثابة "عدوهم"، فإنك تواجه مشكلة كبيرة. في الواقع، التزمت الولايات المتحدة أيضاً بتنظيم مقاومة عالمية أكبر للقوة الصينية، وهي حملة بدأت تظهر نتائجها مع استجابة المزيد والمزيد من الدول لتهديد بكين.

في آسيا البحرية، تشد مقاومة القوة الصينية. تعمل تايوان على زيادة الإنفاق العسكري وتضع خططاً لتحويل نفسها إلى نيص استراتيجي في غرب المحيط الهادئ. تنفذ اليابان أكبر حشد عسكري لها منذ نهاية الحرب الباردة ووافقت على دعم الولايات المتحدة إذا هاجمت

الصين تايوان. تعمل الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي، ولا سيما فيتنام وإندونيسيا، على تعزيز قواتها الجوية والبحرية وخفر السواحل للطعن في مطالبات الصين التوسعية. كما تقاوم دول أخرى موقف بكين. تعمل أستراليا على توسيع القواعد الشمالية لاستيعاب السفن والطائرات الأمريكية وبناء صواريخ تقليدية بعيدة المدى وغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية. تحشد الهند قواتها على حدودها مع الصين بينما ترسل سفنًا حربية عبر بحر الصين الجنوبي. وقد وصف الاتحاد الأوروبي بكين بأنها «منافس منهجي»، وأرسلت القوى الثلاث العظمى في أوروبا - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - فرق عمل بحرية إلى بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. مجموعة متنوعة من المبادرات متعددة الأطراف المناهضة للصين - الحوار الأمني الرباعي؛ تحالفات سلسلة التوريد؛ التحالف الجديد المسمى - A KUS مع واشنطن ولندن وكانبيررا؛ وآخرون - في الأعمال. اعترف العالم المتشدد والرابط يان زويتونغ في تموز (يوليو) الماضي بأن «استراتيجية النادي متعدد الأطراف» التي تتبناها الولايات المتحدة، تعمل على «عزل الصين» وتضر بتطورها. لا شك أن التعاون ضد الصين ظل غير كامل. لكن الاتجاه العام واضح: مجموعة من الجهات الفاعلة توحد قواها تدريجياً لتحقيق من قوة بكين ووضعها في صندوق استراتيجي. بعبارة أخرى، الصين ليست دولة صاعدة إلى الأبد. إنها قوة قوية بالفعل، وطموحة للغاية، ومضطربة بشدة، ولن تظل نافذة الفرص مفتوحة لها لفترة طويلة. من بعض النواحي، يعد كل هذا أخباراً سارة لواشنطن: إن الصين التي تتباطأ اقتصادياً وتواجه مقاومة عالمية متزايدة ستجد صعوبة كبيرة في إزاحة الولايات المتحدة كقوة رائدة في العالم، في حد ذاته أو التخلي عن اللعبة بطريقة أخرى. لكن الأخبار أكثر إثارة للقلق من نواح أخرى. يحذر التاريخ من أن العالم يجب أن يتوقع أن تتصرف الصين في ذروتها بجرأة أكبر، وحتى بشكل متقطع، خلال العقد القادم - للاندفاع للحصول على جوائز استراتيجية طال انتظارها قبل أن تتلاشى ثرواتها.<sup>13</sup>

## 2 - سيناريو ردود الفعل الصينية

من المتوقع أن تميل الصين بشدة إلى استخدام القوة لحل قضية تايوان، بشروطها، في العقد المقبل، قبل أن تنهي واشنطن وتايبيه إعادة تجهيز جيشيهما لتقديم دفاع أقوى. يقوم جيش التحرير الشعبي بالفعل بتصعيد تدريباته العسكرية في مضيق تايوان. لقد أعلن شي مراراً وتكراراً أن بكين لا يمكنها الانتظار إلى الأبد حتى تعود «المقاطعة المنشقة» إلى الحظيرة. عندما يتحول الميزان العسكري مؤقتاً أكثر لصالح الصين، ومع إجبار البنتاغون على سحب السفن والطائرات القديمة للتقاعد، قد لا تحظى الصين أبداً بفرصة أفضل للاستيلاء على

تايوان والتعامل مع واشنطن بهزيمة مذلة.

وفي سيناريو آخر: ربما لن تقوم الصين بهجوم عسكري شامل عبر آسيا، كما فعلت اليابان في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي، لكنها ستواجه مخاطر أكبر وتقبل توترات أكبر وهي تحاول جني المكاسب الرئيسية. في الجغرافيا السياسية في عصر ذروة الصين: دولة لديها بالفعل القدرة على تحدي النظام الحالي بعنف ودولة من المحتمل أن تعمل بشكل أسرع وتدفع بقوة أكبر لأنها تفقد الثقة في أن الوقت إلى جانبها.

وفي سيناريو بعيد عن اللجوء إلى العنف، توقع الخبير والكاتب الأمريكي ديفيد فيكلنغ في تحليل نشرته وكالة بلومبرغ عن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، أن إلقاء نظرة على العلاقات المتوترة للصين مع دول أخرى، يظهر أن بكين تعتمد على الواقعية السياسية أكثر مما تركز على «الذات»، مستبعدا بذلك مواجهة عسكرية.

رأي آخر كتبه هوشي جين رئيس تحرير صحيفة «غلوبال تايمز» الشعبية في الصين على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، يقول: «خطر المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة يتصاعد رغم أن أيا من الجانبين لا يريد الحرب». ويرى يورغ لاوفي مقال لموقع «تسايت أونلاين» الألماني (20 أيار 2020) أن «الصراع بين واشنطن وبكين ليس حرباً باردة جديدة، كل ما هناك هو أن الصين تستخدم بذكاء ضعف القوة الأمريكية المتذبذبة».<sup>14</sup>

### 3 - بدأ غزو تايوان... كيف سيكون الرد الأميركي؟

أحد الأسئلة الكبيرة التي يطرحها مخطط الحروب الأمريكيين بالنسبة لتايوان، هو سؤال يقول: (إذا قررت الصين القيام بمثل هذا الغزو.. هل سيفتتحونه بتوجيه ضربة قوية ضد القوات الأمريكية الموجودة في منطقة جنوب شرق آسيا؟).

يري خبير السياسة الدفاعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (هيرزينجر) أنه سيكون من العدل افتراض أن يفعل الصينيون ذلك، ولهذا السبب، ففيما يتعلق بالأسطول السابع الأمريكي المنتشر هناك، فلا أحد يدري ما الذي سيواجهه في اليوم صفر من أيام القتال.

ويضيف: بالتأكيد سيكونون في حاجة للغواصات الموجودة في غوام - غوام هي جزيرة أمريكية تقع غرب المحيط الهادئ، وبها قاعدة جوية وبحرية هامة. وإذا اندلعت حربا، فهذا شيء لا مزاح فيه، وسيحتاج الأسطول السابع دعماً كاملاً من الأسطول الثالث الذي يتخذ من سان دييغو مقراً له - سان دييغو مدينة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية غرب أمريكا.

يري هيرزينجر أن هذه الحرب لن تتكشف كيف ستسير أحداث ساعاتها، أيامها، وأسابيعها الأولى إلا بناء على كيفية إندلاعها. فإذا ما كانت حرباً مفاجئة، فإن القوات الموجودة في مسرح الأحداث، سيكون عليها التعامل مع نتائج ضربة وقائية كبيرة ستسدها الصين إليها. حينها وفي

ظل حالة الطوارئ تلك، ستحدد القوات البحرية أولوياتها في القتال، ففي حرب واسعة النطاق مثل هذا، ستكون مهمتها الأولى تأمين الطرق البحرية إلى أراضي الحلفاء في اليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان إذا ما ظلت الأخيرة صامدة، وهذا يحتاج للتصدي لقوة الغواصات الكبيرة الموجودة في صفوف البحرية الصينية. ثم ستبدأ البحرية الأمريكية في استدعاء الاحتياطات وتعبئتها ( الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً، أسابيع وشهور)، على أن يستعد الأسطول الثالث للدفاع فوراً إلى الأمام، وتتحرك سفنه إلى مواقعها المحددة مسبقاً. وبمجرد أن تنجح القوات على جبهة القتال في تأمين عمليات نقل بقية القوات الداعمة إلى مسرح العمليات بطريقة آمنة، ستبدأ عمليات نقل جوي ضخمة إلى القواعد التي تم تأمينها.

في الحرب المضادة للغواصات الصينية، ستعتمد أمريكا علي طائراتها طراز P-8 Poseidon أو الصياد، إنها تحفة تكنولوجية صممت لمهام جمع المعلومات والاستطلاع، وكذلك القتال ضد الغواصات، بفضل أجهزتها عالية التطور التي تستطيع رصد أكثر الغواصات تخفياً في أعماق أعماق مياه البحار والمحيطات، وتسدد لها بدقة طوربيداتها الدقيقة، وهذا التكنيك بالذات قاتل أخطر للغواصات مقارنة بحرب الغواصات التقليدية والتي قد ترصد فيها الغواصات بعضها بعضاً وتستطيع توقع اتجاهات طوربيدات الغواصة المعادية وتجنبه.

بخلاف ذلك، فإن سفن السطح الأمريكية كالمدمرات وغيرها، تملك كذلك أجهزة سونار متطورة للكشف عن الغواصات، وطوربيدات جاهزة للفتك بها، بالإضافة إلى الصواريخ الساحلية والمقاتلات والمروحيات التي تحمل الطوربيدات. كل هذا سيكون ضرورياً للتحركات الأمريكية. لكن السيد هيرزنجير، يفجر مفاجأة حينما يتحدث عن أن عدد من قادة البحرية الأمريكية أوضحوا له أنهم لا يملكون ما يكفي من الصواريخ والطوربيدات لمواجهة قوة بحرية بحجم البحرية الصينية، بل إنهم لا يملكون أعداد كافية من أنابيب الإطلاق اللازمة.. قد تكون تلك مشكلة تستلزم العلاج بالنسبة الأمريكيين، وقد تكون مجرد عملية خداع ألّفناها طوال التاريخ<sup>15</sup>.

## في الخلاصة

لن تواجه الولايات المتحدة مهمة واحدة بل مهمتين في التعامل مع الصين، في عشرينيات القرن الحالي؛ سيتعين عليها، أولاً، مواصلة التعبئة من أجل المنافسة طويلة الأجل مع التحرك بسرعة لردع العدوان، وثانياً، تخفيف حدة بعض التحركات الأكثر عدوانية على المدى القريب التي قد تتخذها بكين. بعبارة أخرى، اربط حزام الأمان، فمسألة اللجوء الى الحرب التي لم يعد ممكناً تلافيها أصبحت مسألة وقت؛ ففي حين كانت الولايات المتحدة تستنهض نفسها للتعامل مع الصين الصاعدة، يبدو إنها على وشك اكتشاف أن تدهور الصين قد يكون أكثر خطورة.

## ENDNOTES

- 1 موقع روسيا اليوم، تقرير بعنوان: «ماذا يحدث في الصين - صراع على السلطة أم بداية انهيار الاقتصاد العالمي؟» نشر بتاريخ 1 - 10 - 2021
- 2 دينا سليمان كمال لاشين: دراسة بعنوان "تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني 2008:2018" - المركز الديمقراطي العربي، 18 شباط 2020 على الرابط <https://democraticac.de/?p=64890>
- 3 دينا لاشين: مرجع سابق.
- 4 دينا لاشين: المرجع نفسه.
- 5 اسلام حجازي: «الصين وريادة الذكاء الاصطناعي في العام 2030» نشر في مؤسسة الفكر العربي بتاريخ 12 نوفمبر 2019  
<https://www.shorouknews.com/columns>
- 6 Hal Brands، Michael Beckley هال براندز أستاذ هنري كيسنجر المتميز للشؤون العالمية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، مايكل بيكلي أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة تافتس، بحث بعنوان: - China Is a Declining Power and That's the Problem - نشر بتاريخ 24 - 9 - 2021 في موقع the New Yorker
- 7 دينا لاشين: مرجع سابق
- 8 هال براندز ومايكل بيكلي: مرجع سابق
- 9 موقع عربي بوست، تقرير بعنوان: «صعود الصين العظيم مُهدد» تاريخ النشر 20 - 10 - 2021 على الرابط: <https://arabicpost.net>
- 10 اسلام حجازي: مرجع سابق
- 11 هال براندز ومايكل بيكلي: مرجع سابق
- 12 موقع عربي بوست: مرجع سابق.
- 13 هال براندز ومايكل بيكلي: مرجع سابق
- 14 موقع DW عربية بتاريخ 20 - 5 - 2020
- 15 "من سينتصر في الحرب بين الصين وأمريكا.. سيناريوهات الحرب القادمة" .. الجزء الثالث، ترجمة المعرفة للدراسات لتقرير من Military Times الأمريكية، بقلم تود ساوث، فيليب آثي، ديانا ستانسي كوريل، ستيفن لوسي، جيف زيزوليفيتش، ميغان مايرز، هوارد ألتمان نشر على موقع المعرفة، بتاريخ. 04 نوفمبر 2021 على الرابط: <https://www.marefaah.com/2021/11/who-will-win-the-next-war-between-china-and-america-part-III.html>







قوى الأمن الداخلي



القوى السنية

# ما بين تجليات الحرب الباردة الثانية، وبداية الألفية الثالثة!!

د. ايلى الياس



## مقدمة

الحروب الباردة مصطلح تاريخي يراد به التعبير عن الصراع بين الجبارين الأميركي وخلفه مجموعة من الحلفاء الغربيين، والسوفيياتي - ثم وريثه الروسي - وإلى جانبه الصين الشعبية ودورها العالمي آخذ في التصاعد، ومعهما مجموعة من الحلفاء أيضاً... والبرودة منعاً لاشتعال الحروب العالمية الساخنة كالحربين العالميتين الأولى والثانية!!

في نهاية الحرب العالمية الأولى ونتائجها المباشرة، ما يفتح الطريق أمام الحرب العالمية الثانية: إرادة فرنسية - بريطانية بتقويض الطموح الألماني لتأكيد الهزيمة الألمانية، وجاءت النتيجة معاكسة، فانتفض المارد الألماني من قمقمه، وانطلق مزللاً الأرض من جديد!! ولئن استطاع الأميركيون استيعاب القدرات الألمانية رغم هزيمة الألمان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه الحرب مهدت لحرب باردة أولى بين الجبارين: الأميركي وخلفه حلف شمال الأطلسي، والسوفيياتي وخلفه حلف وارسو... لم تنته إلا مع سقوط الاتحاد السوفيياتي ونهاية المنظومة الشيوعية العالمية وتدمير جدار برلين... وبعد قرابة عشر سنوات من الهيمنة الأميركية المباشرة، ومُحاولة الأميركيين المتسارعة لتطبيق سيطرة أحادية الجانب على القرار العالمي... انبثقت حرب باردة ثانية، بدأت تماماً مع مطلع الألفية الثالثة حين وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة القيادة الأولى في الكرملين، وامتدت حتى زمن الكورونا سنة 2020... ولئن لم تستطع الأنفلونزا الإسبانية أن تغير كثيراً في التاريخ العالمي لالتصاقها بالحرب العالمية الأولى، يبدو أن فيروس الكورونا سينقل العالم من زمن الحرب الباردة الثانية إلى زمن جديد له خصائصه ومرتكزاته الخاصة!!

ستختلف الحرب الباردة الثانية عن الحرب الباردة الأولى شكلاً ومضموناً... فالجباران الأميركي والروسي حليفان، في السياسة الجيوستراتيجية العليا رغم بعض الاختلافات المحددة والمحصورة... بينما الصراع الجديد على مستوى الحرب الباردة هو صراع استخباري بامتياز في مناطق النفوذ العسكري المباشر للطرفين، وصراع عسكري بالوكالة في دول العالم الثالث!! وستصبح الحرب الاستخبارية بين الطرفين أكثر عنفاً وضراوة تستلهم الجيلين الخامس والسادس من الحروب!!

عمر هذه الحرب الباردة الثانية القصير نسبياً (2000-2020) لا يمنع أنها أفرزت الكثير من المسارات، المترابطة أو المختلفة، وقدمت حجماً من التغييرات الاستراتيجية في بلدان عديدة من العالم!! وثمة ترابط منطقي وأكيد بين الحربين الباردتين الأولى والثانية!! ولهذا البحث إشكاليته النوعية، تترجم سؤالين محددين: ما أبرز تجليات الحرب الباردة الثانية؟ وما حجم علاقتها بالحرب الباردة الأولى؟

## تجربة الرئيس نلسون مانديلا، علامة فارقة ومضيئة، على أبواب الألفية الثالثة!!

صاحب مسيرة نضالية استثنائية في مكافحة التمييز العنصري، قائد على جانب عال من المزايا الإنسانية الصافية والمميزة، الثابت في قيادة حرب ضروس ضدّ الجهل والفقر والعنصرية، المُنتصر بفضل المحبة الراقية والصمود العجيب والوفاء للمبادئ والقيم، الراغب بعالم أفضل تحكمه الأنظمة العادلة والقوانين الإيجابية... هذا هو زعيم ورئيس جنوب أفريقيا التاريخي: نلسون مانديلا!!

المناضل الكبير، ورجل الدولة القدير، الزعيم الجنوب أفريقي نلسون مانديلا (18 تمّوز 1918 - 5 كانون الأوّل 2013)، الذي قاوم وكافح نظام التمييز العنصري في بلده حتى القضاء عليه، وفي العالم، يُعدّ أيقونة الحقّ والعدالة والكرامة في التاريخ الحديث والمعاصر... المسجون ظلماً لمدّة 27 عاماً (5 آب 1962 - 11 شباط 1990) لم يحد عن المبادئ الإنسانية العالية والقيم المجتمعية الصافية رغم كلّ ما عاناه من عذابات واضطهادات... رجل المسؤوليات بامتياز، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا (10 أيار 1994 - 16 حزيران 1999)، والسكّرتير العام لحركة دول عدم الانحياز (2 أيلول 1998 - 16 حزيران 1999)، ورئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (7 تمّوز 1991 - 20 كانون الأوّل 1997)، لم تزدّه المواقع القيادية العليا إلاّ تواضعاً وتألقاً... نلسون مانديلا، علامة فارقة استثنائية في تاريخ الإنسانية!!

مقدّماً كتاب: مذكّرات نيلسون مانديلا حوار مع نفسي، يُبرز الرئيس الأميركيّ باراك أوباما، بشكلٍ مركزٍ وراقيّ فضائل نيلسون مانديلا، المُناضل الصلب والمُقاوم الشرس للعنصرية، والرئيس الثابت على القيم والمبادئ الإنسانية الداعية إلى المحبة والعدل والتسامح... فيكتب: «قبل انتخابي رئيساً للولايات المتحدة، حظيت بشرف لقاء مانديلا، ومنذ تسلّمي منصب، كنت أتحدّث إليه عبر الهاتف بين الفينة والأخرى. عادة ما تكون أحاديثنا مقتضبة. فهو في خريف العمر، وأنا لدي برنامج عمل حافل بحكم وظيفتي. لكن في خلال هذه المكالمات، تمر فيها لحظات يتجلّى فيها كرم هذا الرجل، ولطفه وحكمته. هذه هي اللحظات التي تذكّرني بأنّه خلف كواليس التاريخ الذي صنعه هذا الرجل، ثمة إنسان أثر الأمل على الخوف، والتقدم على سجون الماضي، ويتم تذكيري بأنّه على الرغم من تحول هذا الرجل إلى أسطورة، فإن معرفة نيلسون مانديلا، تحتم احترامه أكثر»<sup>(1)</sup>، كلمات رائعة تصف رجلاً وقائداً استثنائياً بكلّ المقاييس!!

قائد من الطراز الأوّل، ورجل استثنائيّ، هكذا هو نلسون مانديلا!! وكذلك تتمّع بصفات استثنائية أيضاً: الشجاعة والطموح والصلابة والصمود!! «المثل التي نقدّرها، وأصدق أحلامنا، وأحر آمالنا، قد لا تتحقّق في حياتنا. لكن هذه نقطة جانبية. فمعرفة أنك في خلال يومك أنجزت

مهامك، وكنت على قدر توقعات أخيك الإنسان، هي ذاتها تجربة مجزية، وإنجاز هائل. - من رسالة إلى شينا دانكان (الأول من نيسان 1985) -<sup>(2)</sup>، كل التحديات والاضطهادات التي واكبت مسيرة الرئيس نيلسون مانديلا الطويلة، لم تزد إلا إصراراً على النجاح والتألق، وإنقاذ أفريقيا الجنوبية والقارة الأفريقية عامة، من براثن العنصرية البغيضة!!

هل نظام التمييز العنصري الذي طُبّق في جنوب أفريقيا بشكل خاص، نوع حديث من أنواع الفاشية التي انتشرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى؟ حتماً، نعم، وأكثر... ويبدو موقف العالم الحر - الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية - من هذا النظام، متخاذلاً في البداية، كما على مستوى العلاقة مع النظام النازي سابقاً - اتفاقية ميونيخ مثلاً -، لا بل داعماً لنظام جنوب أفريقيا، لولا المقاومة الصلبة بزعامة نيلسون مانديلا الذي تغلب صوته العالي الداعي إلى الحرية والتحرر، على قساوة السجن وعنف العنصرية!!

نيلسون مانديلا رمز التحرر ومكافحة العنصرية والعدالة الاجتماعية والأمل، رغم كل الصعاب والألم، يتألق دائماً في الذاكرة الجنوب أفريقية والعالمية، «وأعلن في العام 2009، يوم عيد ميلاد مانديلا في 18 تموز: اليوم العالمي لنيلسون مانديلا، وهو يوم عالمي لتعزيز السلام العالمي والاحتفال بميراث زعيم جنوب أفريقيا. ووفقاً لمركز نيلسون مانديلا للذاكرة، فإن هذا الحدث السنوي يهدف إلى تشجيع المواطنين في جميع أنحاء العالم على اتباع نهجه والسير على الهدف الذي ثابر عليه مانديلا طيلة حياته. ومن أشهر أقوال مانديلا: العلم هو أقوى سلاح يمكنك استخدامه لتغيير العالم. تعلمت أن الشجاعة ليست غياب الخوف، ولكن القدرة على التغلب عليه. أنا لا أخسر أبداً، فإما أن أربح أو أتعلّم. المال لا يصنع النجاح، إنما الحرية لإنتاج المال هي التي تصنع النجاح. حافظ على كرامتك حتى لو كلفك الأمر أن تصبح صديقا لجدران زنزانتك.»<sup>(3)</sup>، ومع انطلاقة الألفية الثالثة، يمثل نيلسون مانديلا الأمل في تغليب منطق الحوار والمحبة، في كافة المجالات!!

يقدم الزعيم نيلسون مانديلا، عبر تجربته الطويلة والشاقة في مكافحة جميع أشكال الظلم والتعسف، خلاصة من سيرته الذاتية، إشارة إلى أهمية المثقفين المتتورين الأحرار الصادقين في تحرير المجتمعات من كافة الموبقات، وتطويرها نحو الأفضل!! «ثمة احترام وإعجاب عالميان بأولئك الذين يتسمون بالتواضع والبساطة، والذين يملكون ثقة تامة بالبشر بغض النظر عن مراكزهم الاجتماعية. هؤلاء هم رجال ونساء، معروفون وغير معروفين، أعلنوا حرباً شاملة على جميع أشكال الخروقات الفادحة لحقوق الإنسان، حيثما تقع هذه الانتهاكات في العالم. إنهم بشكل عام متفائلون، ويؤمنون بأنه في كل مجتمع في العالم، ثمة رجال ونساء أحياناً يؤمنون بالسلام لكونه السلاح الأقوى للبحث عن حلول دائمة.»<sup>(4)</sup>.

يراهن الرئيس القدوة نيلسون مانديلا على كوكبة من الرجال والنساء، الأحرار والمثقفين

والمتنورين، لإحداث التغيير اللازم عبر تحرير الدول والمجتمعات من أي شكل من أشكال العنصرية البغيضة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوثيق الأمن والأمان وتنسيق النجاح الاقتصادي والبحبوحة المالية بين كافة شرائح المجتمع، وإحلال السلام الإنساني الشامل عبر العالم!! لقد أشرقت تجربة الرئيس نيلسون مانديلا البطولية، في مواجهة نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا حتى القضاء نهائياً عليه... على الألفية الثالثة، ساطعة ناصعة رائعة!! لقد بات الرئيس مانديلا القائد القدوة بالنسبة للجماهير عبر العالم، كما أصبحت مسيرته السياسية والاجتماعية مثلاً فريداً يحتذى، وعلامة فارقة في خضم الحرب الباردة الثانية، وعلى مدى التاريخ الحديث والمعاصر!!

الصراع بين الجبارين، الروسي والأميركي: معايير جديدة واحتمالات عديدة. الرئيس الروسي الجريء والمقدام، فلاديمير بوتين، القادم من عالم الأمن والاستخبارات والمهام المحددة والدقيقة والناجحة، ومع إطلالته الساطعة والنوعية والرمزية رئيساً للاتحاد الروسي يوم 1 كانون الثاني 2000، سيدشن مع انبثاق الألفية الثالثة تماماً، زمن الحرب الباردة الثانية، عبر مواجهة استراتيجية جديدة مع الأميركيين، ولكن من نوع آخر، بمعايير جديدة وأساليب تكنولوجية حديثة... لاستعادة الحضور الروسي الرائد بعد فترة من التراجع السياسي النسبي مع الرئيسين السوفييتي ميخائيل غورباتشيف والروسي بوريس يالسن... وستبرز نتيجة لذلك احتمالات عديدة وتبدلات هامة!!

في العلن ثمة حلف بين الروس والأميركيين لمواجهة الإرهاب العالمي، وفي السر ثمة مواجهات استخباراتية شديدة التعقيد والتطور بين الجبارين، تعتمد حكماً على الجيلين الرابع والخامس من الحروب، وتمتد آثارها على مستوى العالم وفي كافة المجالات!! أدرك الرئيس الروسي الخبير فلاديمير بوتين آلية انهيار الاتحاد السوفياتي، كما نعرفها اليوم، وهذا ما جعله من باب الاستخباري المخضرم والاستراتيجي الخطير، متنبهاً لجراً الجانب الأميركي، السرية والمركزة!! «تقرير ضابط الاستخبارات غير الشرعية المقيم في نيويورك يوري شيفتشينكو: روى لي موظفو وكالة المخابرات المركزية (سي أي إيه) ماذا سيحدث بالضبط في المستقبل. الدور التاريخي للحزب الشيوعي انتهى... الحزب سيختفي عما قريب. بعد ذلك ستطرح المهمة الخاصة. المرحلة الأولى: تفكيك الاتحاد السوفيتي بحسب الجمهوريات الاتحادية. المرحلة الثانية: تفكيك جمهورية روسيا الاتحادية وانهيارها. وهناك خطة لتأسيس جمهورية الفولغا الشمالية (أي تترستان ووسط حوض الفولغا)، وجمهورية جنوب الفولغا. أما غرب وجنوب غرب روسيا فيلحقان بالدول المجاورة لروسيا. ويصبح الشمال، أي ما يسمى إنغريا وكاريليا جمهورية منفصلة أخرى. وسيبيريا ستقسم بين الصين واليابان والولايات المتحدة الأميركية. وتبقى روسيا الاتحادية في حدود إمارة موسكو القديمة (دوقية موسكو

الكبرى)»<sup>(5)</sup>، الاستخبارات السوفياتية غير الشرعية (غير الرسمية) كانت تقوم بنشاطٍ عمليّ دون تغطية رسمية في دولٍ أجنبية، خطير للغاية، وكانت بقيادة الجنرال يوري دروزدوف منذ سنة 1979!! وبذلك قدّمت هذه النخبة الاستخبارية، المُرادفة لـ كي جي بي، خدمة كبرى إلى القيادة السوفياتية العليا!! «ماذا فعل غورباتشيف عندما اطلع على التقرير؟ كتب حاشية بأنه اطلع عليه. ولكنه لم يكتب تم الاطلاع على التقرير نفسه بل على ورقة منفصلة ربطها بالتقرير بمشبك الورق وذلك كي يحفظ في الأرشيف وكأنه لم يطلع عليه...»<sup>(6)</sup>، سيستفيد الرئيس بوتين من تجارب وأخطاء الرئيس السوفياتي الأخير ميخائيل غورباتشيف، والرئيس الروسي الأول بوريس يالسن، إلى أقصى حدود، في المواجهة المفتوحة والمتواصلة مع الأميركيين والغرب!! الرجل الحديدي فلاديمير بوتين، هو القادر على إعادة بريق المجد إلى عيني روسيا الاتحادية، وإرادة التفوق والتألق إلى قلبها الصامد!! «استخدم بوتين (الحائز درجة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد) الأمن في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية... رجل الدولة الأقوى: على طريقة رجال الأمن والمخابرات، كان بوتين لا يمكن الناس من معرفته على كامل حقيقته، فكان يخلق الشك عند الآخرين دائماً. لقد بدأ عام 2000 بتأسيس نظامه الرئاسي المطلق، أو بما أسموه في موسكو بناء هرمية السلطة، مستعيناً بدستور عام 1993 الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة...»<sup>(7)</sup>.

الرئيس فلاديمير بوتين الذي أحكم سيطرته على المفاصل السياسية للدولة الروسية بفضل ذكاءٍ حادٍّ امتلكه، وجرأةٍ عاليةٍ تمتّع بها، ووسّع نفوذه نحو المجالات الاقتصادية!! «فبعد سيطرته على شركة غازبروم العملاقة للغاز، قاد حرباً على شركة بوكوس التي تحتكر إنتاج النفط وتصديره، واستطاع إخضاعها في تمّوز عام 2003، فأخاف جميع الشركات الكبيرة الأخرى، والقوى المالية والمافيات.»<sup>(8)</sup>.

وهكذا انطلق الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين في مسيرته الرئاسية القيادية الجريئة والناجحة، مقدّماً تجربةً فريدة هي عبارة عن نظامٍ مُدمج بين النظم الديموقراطية التقليدية والحزم القياديّ الروسيّ التقليديّ!! وهو القائل: «من لا يأسف على الإتحاد السوفياتي لا قلب له ومن يتمنى عودته لا عقل له.»<sup>(9)</sup>.

على الصعيد الداخلي، استطاع الرئيس بوتين استيعاب كلّ أشكال المعارضة ولعلّ أقواها تجربة أليكسي نافالني، وهو معارض روسي مدعوم من برلين وواشنطن، وعنوان للفضوية السياسية المحتملة، ومدخل لانبثاق الحرب الباردة الثالثة!! أمّا تأجيجه الشارع الروسيّ بوجه الرئيس فلاديمير بوتين، على مراحل، فمن المرجّح أن يرتدّ على الشارع الألمانيّ تقدّماً لليمين المتطرّف، على ضوء تفشّي فيروس الكورونا - كوفيد 19، وابتعاد المستشار الألمانية أنجيلا ميركل عن الأضواء السياسية، تدريجياً!!

يقف الرئيس بوتين حازماً وحاسماً بالنسبة لقضية نافالني تماماً كما كان في مواقفه السياسية المفصلية!! «رفض بوتين تقارير إعلامية عن تسميم نافالني قائلاً إنها ملفقة من معلومات قَدِّمتها أجهزة مخابرات أميركية في محاولة لتشويه سمعة بوتين وجعل نافالني يبدو أكثر أهمية من حقيقته.»<sup>(10)</sup>، يقدّم الرئيس فلاديمير بوتين أليكسي نافالني كأداة للحرب الباردة بيد الأميركيين والغربيين وأجهزتهم الاستخبارية!!

عشرون سنة 2000 - 2020 - خلال الحرب الباردة الثانية - بين المعسكر الشرقي بزعامة روسية - صينية مشتركة والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية!! محطات من المواجهات السياسية والاستخبارية تميل إلى السخونة أحياناً... وأبرز هذه المحطات بالنسبة للمواقف الروسية الصامدة في خضمّ الصراع الروسي - الأميركي:

لقد قرّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعزيز وتمتين مكانة روسيا في المناطق التابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي، سياسياً، وعسكرياً إذا اقتضت الحاجة، فالحرب الشيشانية الأولى 1994 - 1996 أدت إل استتلال فعلي لا رسمي لجمهورية الشيشان وانكفاء روسيا... إلّا أنّ الرئيس فلاديمير بوتين قرّر حسم القضية لمصلحة روسيا، فكانت الحرب الشيشانية الثانية 1999 - 2009!! «في 23 أيلول 1999 أعلنت روسيا الحرب، ودفعت بنحو ثلاثين ألف جندي إلى الحدود الشيشانية، لتدخلها وتواصل تقدمها إلى غروزني التي وصلتها في اليوم الأول من عام 2000، أي بعد يوم واحد من تولي بوتين رئاسة البلاد إثر استقالة يلتسين»<sup>(11)</sup>، وهكذا بدأ الرئيس بوتين عهده، بقبضة حديدية في القوقاز!! وفي نهاية المطاف، «تمكن المركز الفدرالي من حشد الدعم لمفتي الشيشان أحمد قديروف، والذي انتخب فيما بعد رئيساً لجمهورية الشيشان»<sup>(12)</sup>، اغتيل أحمد قديروف في 9 أيار 2004، وقد بات ابنه رمزان لاحقاً، رئيساً للجمهورية الشيشانية، سنة 2007... كلّ ذلك وسط حرب استخبارية ضروس بين الروس والمعارضة الشيشانية وخلفها خصوم موسكو!! لقد برهن النجاح الروسي في الشيشان، مع الرئيس بوتين، حجم القدرات العسكرية والإمكانات الأمنية والاستخبارية الروسية، في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، بحيث بات يحسب لروسيا ألف حساب، من قبل الأميركيين والغربيين، في حال محاولتهم إثارة الاضطرابات في المناطق المحسوبة على روسيا، التي استعادت قدراتها الاستراتيجية مع الرئيس فلاديمير بوتين...

تابع الرئيس بوتين خطته الاستراتيجية، مدعوماً من الرئيس ميدفيديف... فتدخل ضد جورجيا سنة 2008، وثبت الاستقلال الذاتي لأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بحماية روسية!! وضمّ القرم إلى الاتحاد الروسي، بعد استفتاء فيها، إثر مواجهة حاسمة مع أوكرانيا، سنة 2014!! وتدخل إثر الحرب بين أذربيجان المدعومة من تركيا وجمهورية أرتساخ المدعومة من أرمينيا، سنة 2020، متوسطاً بين الطرفين، فارضاً شروطه الاستراتيجية، رغم انتصار

محدود لأذربيجان!! إنه زمن النجاحات الروسية السياسية والاستخبارية والأمنية ، في منطقة القوقاز، والمناطق التابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً... لقد نجح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نجاحاً استراتيجياً باهراً في تأمين المجال الحيوي للاتحاد الروسي، استعداداً لضمان المصالح الروسية في أوروبا الشرقية واستعادة الدور الريادي هناك من جهة، ولتثبيت الحضور الروسي في سوريا وإعلاء شأن الحضور الروسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى... شتان ما بين السياسة الروسية الاستراتيجية الشاملة، زمن الرئيس الروسي بورييس يالسن ضعفاً وتراجعاً، وزمن الرئيس فلاديمير بوتين نجاحاً وتألقاً...

وثق الرئيس بوتين الدور القيادي للاتحاد الروسي: بين المفاوضات الساخنة والمواجهات الباردة مع الأميركيين لتأمين مصالح بلاده، سياسة حذرة تجاه الاتحاد الأوروبي وتفعيل الحضور الروسي السياسي في البلقان وأوروبا الشرقية، تحالف وثيق وشامل مع الصين الشعبية، وانسجام في العلاقات مع إيران خصوصاً حول الدور الروسي المتقدم في سوريا، تطوّر إيجابيّ في العلاقات السياسية والاقتصادية مع المملكة السعودية والخليج العربي ومصر، وحضور بارز في شمال أفريقيا وفي العلاقات مع دول العالم الثالث... مع الحرب الباردة الثانية، عادت روسيا بقوة وثقة ونجاح إلى الساحات الدولية...

وقد استفادت القيادة الروسية من آلية العلاقات السياسية والديبلوماسية والاستخبارية الدولية الأميركية زمن الرئيس دونالد ترامب، والتي تميّزت عن المسار الأميركيّ الشامل والتقليديّ... حيث كان عهد الرئيس ترامب عهد المفاجآت بامتياز...

### تقدّم صينيّ في كافة المجالات، وتألق رغم كلّ الأزمات!!

العلاقات الصيني، المتألق سياسياً، والمتقدّم أمنياً واستخبارياً، والواثق عسكرياً، والجبار اقتصادياً وتجارياً، منذ الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة الأولى، يقتحم الساحات الدولية بقدرات ديبلوماسية نوعية، على ضوء الخلافات الأميركية - الروسية التقليدية، تبعاً، عبر الأضواء، نحو الواجهة!! تماماً كما أشار الأمبراطور الفرنسيّ نابليون الأول، قبل ما يزيد عن 200 سنة، أن اتركوا العلاقات الصينيّ نائماً، لأنّه عندما يستيقظ سيهتّز العالم!!

وإن كان الروس ورثة السوفييات قد اشتهروا ببراعتهم في إدارة الحروب الباردة، فقد تخصّص الصينيون بعد تجاربهم الاقتصادية والاجتماعية الطويلة، بوضع المخططات البعيدة الأمد والفعّالة بامتياز، لتجسيد سيطرة اقتصادية صينية عالمية، خصوصاً بعد زمن الكورونا كوفيد 19، بمنطق الاستيعاب المتواصل والاندماج عند الضرورة والشراسة عن الحاجة، واتخاذ صفة المساهم الاقتصاديّ الأكبر... لقد انتظر الصينيون دورهم القياديّ سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، بصبر عجيب واحتمال غريب، واستكملوا استعداداتهم بهدوء مشهود له وكفاءة



عالية... وقد برز حضورهم الساطع خلال الحرب الباردة الثانية، ويُنتظر زعامتهم للمعسكر الشرقي، خلال الحرب الباردة الثالثة، بعد تبدّد الكورونا، في مواجهة الأميركيين والبريطانيين ومن يحالفهم خصوصاً على مستوى الدول الغربية...

«قال مركز رائد للأبحاث الاقتصادية إن الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2028، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة، قبل خمس سنوات مما كان متوقعاً في السابق. وأفاد مركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال (سي إي بي آر) - ومقره في بريطانيا - بأن وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية كانت لصالح الصين، مضيفاً أن إدارة بكين الماهرة للأزمة ستجعلها الاقتصاد العالمي الرئيسي الذي سيتوسع العام المقبل»<sup>(13)</sup>، وهكذا تتألق الصين بشكل تصاعدي نوعي، وتبرهن أنها قادرة على تطويع أزمة كورونا الصحية الحادة لمصلحتها، لتغدو في مدى ما بعد الكورونا، قلب الاقتصاد العالمي النابض!!

يبدو زمن الكورونا حازماً وحاسماً في إطلاق سلسلة من التغييرات الجيوسياسية الهامة!! ومع الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020)، «فإن روسيا تكون قد نجحت بمنع الولايات المتحدة من الاستئثار بمقومات القرار في الشؤون الدولية وأمنت الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يكون لها فيه دور أساسي إلى جانب الصين وإيران وغيرها من القوى مع بقاء الولايات المتحدة قوة عظمى لكن آيلة للتراجع»<sup>(14)</sup>، ومن الحرب الباردة الثانية إلى الحرب الباردة الثالثة الآتية بعد زمن الكورونا كوفيد 19، حيث يتوقع تراجع الدور الأميركي على المستوى العالمي، وتقدّم الحضور الصيني على كافة المستويات وخصوصاً اقتصادياً، وحفاظ الروس على دور هام في إطار المعسكر الشرقي!!

الحرب الباردة الثالثة، يستعدّ لها الصينيون لتثبيت زعامتهم الاقتصادية وقدراتهم السياسية الاستيعابية، ولو أنّهم يدعون إلى التعددية والتكامل!! «حذر الرئيس الصيني شي جين بينغ اليوم الاثنين 25 كانون الثاني 2021، من حرب باردة جديدة، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى طريق مسدود، داعياً دول العالم إلى تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار والتبادل التقني. وشدد شي خلال منتدى دافوس الاقتصادي، الذي عقد افتراضياً، على أهمية التعددية باعتبارها السبيل لمواجهة التحديات الحالية. ولفت إلى أن التعافي العالمي من جائحة فيروس كورونا مهتز نوعاً ما وإن الآفاق لا تزال غير مؤكدة»<sup>(15)</sup>، الصين التي أعطتها الحرب الباردة الثانية وزمن الكورونا، مزيداً من الإمكانيات الاقتصادية واحتمالات النجاح السياسي، مستعدة لكافة الخيارات المطلوبة!!

لقد حققت الصين خلال الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020) وقبل ذلك، نجاحات نوعية على كافة المستويات، خصوصاً في المجالات السياسية والأمنية والاستخبارية والاقتصادية... يجب تحليلها وتفنيدتها طبعاً... وكانت هذه النجاحات بانتظار حدث عالمي



محوريّ لكي تتصدّر الصين المحور الشرقيّ في مواجهة النفوذ الأميركيّ، وسواء تمّ ذلك بشكلٍ مفاجئٍ أو لا، فقد قلب هذا الحدث المعطيات رأساً على عقب، وهو: الكورونا كوفيد 19!!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي زمن الكورونا كوفيد 19، استطاعت الصين أن تستفيد من مشروع الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران وتناقضه مع رؤية سلفه باراك أوباما وخلفه جو بايدن، لتثبيت حضورها على المستويين الشرق أوسطيّ والعالميّ!! «رتب اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران، تغييراً في بعض موازين القوى بالشرق الأوسط وعزز موقع بكين في التنافس الدولي الحاد مع الولايات المتحدة، ولم تعد طهران في عجلة من أمرها لإحياء الإتفاق النووي، وباتت الكرة في الملعب الأميركي. بعد خمسة أيام من حوار أسكا الفاشل بين الصين والولايات المتحدة، زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي طهران ليوقع إتفاق الشراكة الذي كان تقرر مبدئياً خلال زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ للعاصمة الإيرانية عام 2016. الخطوط العريضة للاتفاق تنص على إستثمارات صينية في إيران بقيمة 400 مليار دولار في مختلف الحقول الإقتصادية من المرافق إلى النفط وعلى تعاون عسكري بين الجانبين، بينما تزود طهران الصين بالنفط بأسعار تفضيلية لمدة 25 عاماً. ولعل النقطة الأكثر إزعاجاً للولايات المتحدة في الإتفاق هي بند ينص على إنشاء بنك صيني - إيراني يعتمد اليوان ( العملة الوطنية للصين) في تعاملاته وليس الدولار الأميركي...»<sup>(16)</sup>، كما جاء الانسجام في المفاوضات بين الرئيسين الأميركيّ دونالد ترامب والكوريّ الشماليّ كيم جونج أون في مصلحة المجال الحيويّ والاستراتيجيّ للصين الشعبية!!

ومن أبرز مظاهر الحضور الصينيّ خلال الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020) - وما سبق ذلك في أواخر القرن العشرين وارتبط لاحقاً بتلك الحرب - :  
كانت سنة 1989 مفصلية في تثبيت قوّة النظام الصينيّ سياسياً وأمنياً واستخبارياً، أمام ثورة شعبية محدّدة، بدعم استخباريّ أميركيّ وغربيّ... فمثلاً «دعت تايوان إلى إحياء ذكرى مذبحّة ميدان تيانانمين التي جرت يوم 4 حزيران 1989 وتقديم الصين اعتذاراً عنها. كما أحييت الإدارة الأميركية هذه الذكرى وأصدرت بياناً يطالب بمحاسبة بكين.»<sup>(17)</sup>، ولا يقلّ شجب الاتحاد الأوروبيّ لتلك القضية عن الأميركيين، إذ «ذكرت المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالأسى على ضحايا الحملة الدامية التي شنتها الحكومة الصينية على ميدان تيانانمين في العاصمة بكين قبل 30 عاماً.»<sup>(18)</sup>، المذبحة العنيفة بنظر الأميركيين والأوروبيين، هي حادثة مؤسفة بنظر الصينيين!! حراك تيانانمين الخطير الذي امتدّ بين 15 نيسان و4 حزيران 1989، خلف حوالي 300 قتيل حسب التقديرات الصينية أو حوالي 10000 قتيل حسب التقديرات الغربية، بالإضافة إلى ألوف الجرحى... وهو مفصل هامّ بالنسبة للقيادة الصينية العليا: ثبتت حكمها في الداخل وانطلقت لتبرّر حضورها

السياسي والاستخباري القوي، على مستوى العالم!!

انتقلت هونغ كونغ وهي مركز اقتصادي رائد ومزدهر، من السيادة البريطانية إلى الإدارة الصينية في 1 تموز 1997... وتحولت السيادة على ماكاو من البرتغال إلى الصين الشعبية في 20 كانون الأول 1999... كما و«جرت الانتخابات الرئاسية في تايوان في 18 آذار 2000 وفاز فيها مرشح الاستقلال عن الصين، إلا أن الحرب لم تبدأ بين البلدين وربما لن تبدأ أبداً. وربما كان الهدف من المناورات العسكرية الصينية قبالة السواحل التايوانية والتهديد بالحرب في حال إعلان الاستقلال عن الصين، هو تذكير التايوانيين أولاً وأخيراً بأن تايوان هي أرض صينية وستعود إلى الأرض الأم مهما طال الزمن»<sup>(19)</sup>، هكذا برزت الصين الشعبية في ذروة القوة الاستراتيجية، مركزة على الدهاء السياسي الشامل!! لقد اهتم الصينيون، بتأمين مجالهم الحيوي، من كل خطر محتمل، عبر سياسة هادئة وطويلة الأمد، ورؤية دبلوماسية محكمة... وقد تم للصينيين ذلك خلال الحرب الباردة الثانية وما قبلها مباشرة، لتصبح الصين على أتم الاستعداد لتبوء سدة القيادة اقتصادياً عالمياً، بعد انحسار الكورونا كوفيد 19...

وخلال الحرب الباردة الثانية، قوي حضور الصين اقتصادياً، وقد توسعت علاقاتها الاقتصادية والتجارية عبر العالم: في كافة القارات، ومع عدد كبير من البلدان... وقد أزعج ذلك الأميركيين بالفعل، خصوصاً مع الرئيس دونالد ترامب الذي حاول جاهداً مواجهة النجاحات الاقتصادية الصينية... ويبدو، بعد انحسار الكورونا كوفيد 19، وانطلاق ما سيعرف بالحرب الباردة الثالثة، أن الصين ستعدو القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وزعيمة المعسكر الشرقي في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية!!

في مواجهة تحديات الزمن القادم، أوروبا، القارة العجوز، تقاوم. لم تكد أوروبا القارة العجوز تخرج من الحرب العالمية الأولى العنيفة وما تركت من خراب ودمار وضحايا ومشردين... إلا لتدخل في آتون الحرب العالمية الثانية المدمرة والأكثر عنفاً، وقد انتهت هذه الحرب الطويلة والشاقة وأوروبا متخنة بالجراح والعذابات على إثر المشاريع الفاشية والنازية، الجنونية والعبثية... وستظل أوروبا بعد نهاية هذه الحرب، على الحرب الباردة الأولى، بين الجبارين الأميركي والسوفييتي، حرب استخبارية خطيرة على مدى الساعات الأوروبية، ستنتهي بسقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، بالضربة القاضية... وستكون أوروبا، على باب الألفية الثالثة، بعد فترة من الهيمنة الأميركية شبه الكاملة، على موعد مع الحرب الباردة الثانية، ولها خصائصها المميزة!!

مشروع الوحدة الأوروبية الجريء، والذي قادت إليه تداعيات الحرب العالمية الثانية، وأرسى دعائمه التواصل الاستراتيجي بين الرئيس الفرنسي التاريخي - محرر فرنسا خلال الحرب - الجنرال شارل ديغول والمستشار الألماني الغربي المؤسس كونراد أديناور، بات في خضم الحرب

الباردة الثانية وبدايات الألفية الثالثة، أمام أخطار شتى: طموحات الحليف الأميركي السياسية الكثيفة، نزوات الرفيق البريطاني وتقلباته الغربية، قدرات الفريق الروسي الحاضرة بقوة - ولو غابت بين حين وآخر - خصوصاً على المستوى الاستخباري، التقدم الصيني الاقتصادي الملحوظ، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية المتواصلة، وحرّاك الإرهاب العالمي المترابط والجري... ورغم كل ذلك، فالمشروع الأوروبي يتقدّم ويتطوّر!!

أمّا أبرز ضربة تعرّض لها المشروع الأوروبي المشترك فهو انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما عُرف بـ البريكست وقد بدأ هذا المسار بعد الاستفتاء الذي حصل في 23 حزيران 2016 حيث صوّت 51.9 % لصالح الانسحاب!! أمّا تاريخ الخروج الفعلي فقد حُسم وحُدّد بدءاً من يوم 31 كانون الثاني 2020 وصولاً إلى الخروج النهائي والحاسم يوم 31 كانون الأول 2020 الساعة 23 تماماً!! وقد «بدأت المملكة المتحدة عهداً جديداً بإتمام انفصالها رسمياً عن الاتحاد الأوروبي. وتوقفت بريطانيا عن تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي الخميس في تمام الساعة الحادية عشرة مساءً بتوقيت غرينيتش، وبدأت في المقابل تطبيق إجراءات جديدة على أصعدة السفر، والتجارة، والهجرة، والتعاون الأمني. وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إن بلاده أصبحت تمتلك حريتها في يديها، ويجب أن تستفيد منها إلى أقصى حد. وجاءت تصريحات جونسون الخميس، قبيل ساعات قليلة من خروج بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي (بريكست) منتصف ليل آخر يوم في العام الماضي 2020. ومع العام الجديد 2021 ستدخل التغييرات التاريخية لقواعد السفر والتجارة والهجرة والأمن حيز التنفيذ، لتبدأ بريطانيا حقبة جديدة من العلاقات مع القارة الأوروبية.» (20).

ومع انطلاقة سنة 2021، وفي مرحلة انتقالية حرجية ودقيقة، وفي خضمّ انتشار فيروس الكورونا، فإنّ «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بسرعة فرض عبئاً لوجستياً وتنظيمياً وإدارياً لم تكن العديد من الشركات مستعدة لتحمله، وفي ظل الجائحة وخوض البلاد جولة ثالثة من الإغلاق لن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة الوضع سوءاً، وحسب المحللين فإن الاقتصاد يتجه نحو ركود مزدوج.» (21). خطوة صعبة لكنّها تبدو ضرورية للجميع!!

أنهى المسار الجديد للعلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مرحلة زمنية من عدم الانسجام والأزمات المترابطة. «غادرت مليارات الدولارات في الرابع من كانون الثاني الحالي - أول أيام التداول في العام الجديد - المملكة المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما انتقل ما قيمته 6 مليارات دولار من أسهم تداول شملت أسهم بنوك فرنسية وشركات سيارات ألمانية، من العاصمة البريطانية لندن إلى مراكز مالية أوروبية بديلة مثل باريس وأمستردام. هذا ما قالته صحيفة إنديبنندنت البريطانية، وكان التحول نتيجة مباشرة للوائح الاتحاد الأوروبي المالية ما بعد اتفاق البريكست التي تنص على أن المبادلات التجارية لشركات الاتحاد - مثل فولكس فاغن

وإيرباص وبنك بي إن بي باريبا ينبغي أن تبقى تحويلاتها المالية داخل بلدان الكتلة»<sup>(22)</sup>، لقد كانت تداعيات البريكست على المملكة المتحدة قاسية، ولكن القرار البريطاني كان في نهاية الأمر حاسماً، وكأن تلك العلاقة المعقدة أصلاً ساهمت في الحد من نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي الرائدة!! لأوروبا أن تبدأ حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعيداً عن الأفكار والخطط والطموحات البريطانية!!

وعلى مدى تجربة الاتحاد الأوروبي التاريخية، منذ التفاهم الاستراتيجي بين المستشار الألماني الغربي كونراد أديناور والرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول، كانت العين البريطانية الثاقبة تراقب نبض القلب الأوروبي أكثر مما تشترك اليد البريطانية في تثبيت دعائم هذا الاتحاد!! وبدل أن تشهد مرحلة الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020) على الحذر الأوروبي من خطر روسي محتمل، كان الخلاف بين الطرفين الأوروبي والبريطاني يتفاقم وصولاً حتى الانفصال النهائي والطلاق الحاسم بين الفريقين!! وطوال الحرب الباردة الثانية، أخذ الاختلاف في وجهات النظر يتفاقم بين الفريقين البريطاني من جهة والأوروبي من جهة ثانية... فكيف إذا كان على رأس القيادة الروسية قائد جريء واستراتيجي، كالرئيس فلاديمير بوتين!! لقد استطاع الرئيس بوتين الاستفادة إلى أقصى حدود ممكنة من هذا الخلاف الاستراتيجي... إذاً، لماذا أخذت ترجمة هذا الخلاف البريطاني - الأوروبي، على أرض الواقع، كل هذا الوقت الثمين؟ طبعاً، الأسباب ليست سياسية أو أمنية، بل هي اقتصادية بالدرجة الأولى!! كان يجب ترتيب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بأقل أضرار ممكنة على المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية، سواء على الاتحاد الأوروبي، أو على البريطانيين أنفسهم... حتى لو أدى ذلك إلى تداعيات سياسية واستراتيجية، خطيرة للغاية، على الطرفين!!

الاتحاد الأوروبي، الذي أرسى أسسه الأولى تفاهم ديغول - أديناور، تجربة رائدة وهامة!!  
”الاتحاد الأوروبي منظمة دولية وليس اتحاداً فدرالياً كالولايات المتحدة. فهو يشبه منظمة الأمم المتحدة الأميركية، كونه يتميز بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، له سوق اقتصادية واحدة (السوق الأوروبية المشتركة) وعملة موحدة (اليورو). وهو يتمتع بمقدار من السلطات والصلاحيات التي منحها دوله لمؤسسات الاتحاد المشتركة، لكن هذه الدول لم تصل في ذلك إلى حد تخليها عن سيادتها لمصلحة الاتحاد، بل تنازلت عن بعض مصالحها بهدف تحقيق المصالح المشتركة في اتحاد يوفر لها القوة والتأثير في العالم»<sup>(23)</sup>، وبات الاتحاد الأوروبي إثر زمن الكورونا كوفيد 19، وتخلي البريطانيين عنه، أمام تحديات كبرى ومخاطر شتى!!

لا بدّ لزمن الكورونا أن ينتهي!! وأوروبا القارة العجوز القادرة على التكيف مع كافة الظروف، الباحثة عن السلام والأمن في مواجهة تحديات الإرهاب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، تستطيع رغم خروج بريطانيا الحاسم من الاتحاد الأوروبي أن تتميز وتتألق في منطقة

وسطى بين معسكر شرقيّ بزعامة الصين وروسيا ومن يحالفهم، ومعسكر غربيّ بزعامة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ومن يحالفهم، خلال ما سيُعرف بالحرب الباردة الثالثة... وهذا أمر ضروريّ وهامّ استراتيجياً!!

### العالم الثالث، لا يهدأ أبداً

أرض خصبة للحروب العسكرية أثناء الحرب الباردة الأولى بالنيابة عن الدول العظمى والجبارين الأميركيّ والسوفيّاتيّ، وللأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بات العالم الثالث دولاً وأنظمةً ومجتمعات، على أبواب الألفية الثالثة، ومع انبثاق الحرب الباردة الثانية، مُختبراً للصراع بين الروس والصينيين من جهة، والأميركيين والغربيين من جهة أخرى، تحتشد بين ثناياه، صراعات كبيرة ومواجهات كثيرة وأزمات خطيرة!!

لم تتعلّم دول وأنظمة العالم الثالث، من تجارب الحرب الباردة الأولى، العبر الضرورية والحكم الرئيسية والدروس النوعية، إلّا القليل القليل... ولذلك ستكون نتائج الحرب الباردة الثانية أقسى وأعتى، على هذه الدول والأنظمة، من نتائج الحرب الباردة الأولى... وعلى سبيل المثال لا الحصر، هل يمكن اعتبار الربيع العربيّ الغامض - وضمناً التجربة الداعشية الغربية - جزءاً من الحرب الباردة الثانية؟ حكماً!! نعم. فقد بدأت الثورات العربية المنبثقة من هذا الربيع بأهداف استراتيجية واجتماعية وسياسية هامة، وانتهت بنتائج كارثية للغاية... فتحت المجال أمام التدخل المباشر للجبارين الأميركيّ والروسيّ، ودول أخرى طموحة إلى تعزيز مجالاتها الحيوية، وتحقيق أهدافها البعيدة المدى...

العالم الثالث، على باب تحديات كبيرة، في سبيل السلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار الشامل والازدهار الاقتصاديّ... و"في ضوء انكشاف النظام الدولي عقب السقوط المدوي للاتحاد السوفيّاتي، وفي ظل فقدان التوازن في القيادة الدولية بعد ذلك، راح العالم يشهد تنافساً محموماً بين القوى الكبرى تأتي في طليعتها الولايات المتحدة الأميركية، الصين وروسيا الاتحادية. راحت هذه القوى الثلاث تفتّش عن عناصر قوّة لتجنيدتها في طموحاتها الجيوسياسية في توليد نظام دولي جديد لقيادة العالم، ففي الوقت الذي أرادت الولايات المتحدة نظاماً يبقّيها على أحاديثها القطبية، رأت، بالمقابل، الصين وروسيا ومعهما دول عديدة أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، فرصة لصياغة علاقات دولية تأخذ بمبدأي المشاركة والتوازن والتعددية القطبية."<sup>(24)</sup>، وفي خضمّ الحرب الباردة الثانية الخطيرة 2000 - 2020، بات العالم الثالث مسرحاً خصباً للتنافس بين تلك القوى الكبرى!!

وتقف القارة السمراء في قلب الحرب الباردة الثانية على حافة الصراع بين كافة الأطراف، دون أن تستطيع تحقيق التنمية المطلوبة والمستدامة!! «ليس لدى القارة رفاهية الانحياز أو

الحياد بين طرفي النزاع الاقتصادي، إذ إن اعتمادها في السنوات الأخيرة على الصين قد ضيق من قدرتها على المناورة بين الدول الكبرى، وأوقعها في ديون سيادية لم تكن أبداً بديلاً للإستعمار الأوروبي أو الهيمنة الأميركية.<sup>(25)</sup> أفريقيا مسرح خصب وخطير، للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وخصوصاً في المستقبل الآتي!!

على امتداد ما يُعرف بالعالم الثالث، دولاً ومجتمعات، نقاط باردة مؤجلة في لعبة الكبار، ولكن أيضاً نقاط ساخنة شديدة الاشتعال والتمدد... بلدان تحاول الصمود جاهدة، وأنظمة لا تبتغي إلا إطالة عمرها ووجودها ولو على حساب سلسلة من الأزمات لا نهاية لها... وفي خضم الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020)، لا بدّ من جولة شاملة على أهم المناطق الساخنة على مستوى العالم الثالث، في الصراع بين الدول الكبرى:

الشرق الأوسط الذي لا يهدأ ولا يستكين: بين طموحات الدول الكبرى اتفاقاً أو اختلافاً، والأحلام التوسعية التركية، والمغامرات العدوانية الإسرائيلية، والمخططات الإيرانية الطويلة المدى... حتى تمدد الربيع العربي، من حيث قصد أو لم يقصد، معيداً عقارب الساعة إلى الوراء: حرب سورية طويلة أنهكت الجميع، وسلسلة أزمات أمنية في العراق، وتمدد داعش بين البلدين قبل انحسارها... ناهيك عن مآسي لبنان الاقتصادية والاجتماعية والانفجار الدامي في بيروت - 4 آب 2020 -، والصراعات المتواصلة في اليمن حتى التدخل السعودي والخليجي المباشر... ومن خارطة الطريق إلى صفقة القرن، يبدو الحلم الفلسطيني بدولة مستقلة عاصمتها القدس صعباً، ولكن أكيداً بفضل إرادة شعب صامد لا يخشى الموت في سبيل الحق!! ويخشى أن لا يكون الوقت في صالح السلام العادل والسالم في منطقة ملتهبة كالشرق الأوسط!! إلا إذا قرّرت الأمم المتحدة والدول الكبرى إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية أخيراً... عبر دولة فلسطينية عاصمتها القدس، في سلام مع الكيان الإسرائيلي، برعاية عربية ودولية!!

لم يثمر الربيع العربي في نقل المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى واقع جديد ومغاير، حيث الديمقراطية والحرية والعدالة والأمل... «لكن ثمار الربيع العربي المنتظرة لم تزهر كما توقعت الشعوب. في 2019، عنون الكاتب الأمريكي نوا فيلدمان كتاباً حول الموضوع بـ الشتاء العربي، وهو مصطلح ظهر هنا وهناك مع عسكرة الثورات وصعود التطرف الديني واندلاع الحروب والنزاعات. على غلاف الكتاب الخلفي، كتب الأكاديمي البارز مايكل إغناطييف أن المؤلف يسلط الضوء على أحد أهم الأحداث في عصرنا: الفشل المأساوي للربيع العربي. فباستثناء تونس، لم تملأ أي إصلاحات ديمقراطية الفراغ الذي خلفه سقوط الأنظمة، وعلا صوت العنف.»<sup>(26)</sup>

ولا تزال القارة الأفريقية، في عين العاصفة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية!! ومن الأهمية بمكان، الاستفادة من تجارب الحرب الباردة الثانية وتدابيراتها على مناطق أفريقيا التي بقيت

ساحات صراع بين الكبار، ولو بشكل غير مباشر!! فأفريقيا، وخصوصاً المناطق الفقيرة منها، بحاجة إلى تحييدها وتوجيهها نحو التنمية المستدامة، برغبة دولية أكيدة!!  
أمّا بالنسبة لأميركا الجنوبية فقضاياها معقدة، وأزماتها الاجتماعية والسياسية متواصلة: فنزويلا مثلاً!! بين دعم المعسكر الشرقي للرئيس هوغو تشافيز (2002 - 2013)، ولخلفه الرئيس نيكولاس مادورو (منذ 2013)، ودعم المعسكر الغربي للمعارضة، وأخيراً بقيادة رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو، والذي نصب نفسه رئيساً مطلع 2019... تعيش فنزويلا أزمات حادة ومتراصة ومستمرّة على كافة المستويات، والوضع المتأزم يزداد تفاقمًا: «1) التضخم وصل الى مستوى مروع. 2) الناتج المحلي في تدهور. 3) السكان يعانون من الجوع. 4) شح الدواء. 5) انخفاض إنتاج النفط. 6) العديد من الفنزويليين يهجرون البلاد. 7) دول العالم منقسمة حول الجهة التي ينبغي دعمها في فنزويلا.»<sup>(27)</sup>، ناهيك عن تداعيات الكورونا... لذلك تعدّ فنزويلا من ساحات الصراع الرئيسية بين المعسكرين الشرقي والغربي، خلال الحرب الباردة الثانية!!

### الكورونا، والتغيير الآتي!!

فيروس الكورونا الخطير، الذي تمّد عبر العالم سنة 2020، انطلاقةً من الصين، أعاد إلى الأذهان، الإنفلونزا الإسبانية التي عصفت بالعالم عقب الحرب العالمية الأولى!! وإن كان لفيروس الكورونا تأثيرات هامة على كافة المستويات السياسية والأمنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية... فسيتمدّ دوره إلى مفاصل أكثر أهمية في تاريخ الإنسانية الحديث والمعاصر، بحيث سيكون فيروس الكورونا معبراً حتمياً إلى عالم جديد، له خصائصه وميزاته وأبعاده...  
فيروس الكورونا فاصل رئيسي ما بين الحرب الباردة الثانية التي ستمتدّ لما يقارب العشرين عاماً (2000 - 2020) والحرب الباردة الثالثة التي ستعقب حكماً زمن الكورونا، على ضوء التقدّم الصيني في كافة المجالات وخصوصاً اقتصادياً على حساب الأميركيين، وبالتحالف مع الروس، ممّا يفاقم آلية الحرب الباردة من جديد!! وللكورونا كما للإنفلونزا الإسبانية من قبل، أهداف استراتيجية!! كثير من خصائص فيروس الإنفلونزا الإسبانية لا نعرفها حتى اليوم، بدأ منتصف سنة 1918 وانتهى ربيع سنة 1920، حينما استطاعت الطبيعة السيطرة عليه تدريجياً، فاندمج بالإنفلونزا العادية. وهكذا فيروس الكورونا كوفيد 19، بدأ منتصف سنة 2019 ويرجّح أن يتبدّد قريباً، دون أن ندرك كلّ خصائصه!!

تداعيات الكورونا على المستوى السياسي العالمي العامّ تمتدّ وتشتدّ، فبالإضافة إلى التقدّم الاقتصادي الصيني المستمرّ وقيادة الصين للمعسكر الشرقي بمواجهة الأميركيين، «يشكل هذا الفيروس تهديداً حقيقياً لركائز النظام العالمي الجديد، إذ يتوقع أن المرحلة اللاحقة للقضاء



عليه ستشهد تحالفات جديدة بين دول كان بينها عداء إيديولوجي وسياسي في مراحل تاريخية طويلة مثل بعض الدول الأوروبية والصين...»<sup>(28)</sup>، زد على ذلك، أنّ الرئيس الصيني نفسه شي جين بينغ، حذّر من حرب باردة جديدة، لدى افتتاحه منتدى دافوس الاقتصادي الافتراضي في كانون الثاني 2021!!

الكورونا - كوفيد 19، منعطف خطير في تاريخ الإنسانية ومفصل في مسار العلاقات الدولية والجيواستراتيجية!! «وتوقع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، أن وباء كورونا سيدخل تعديلات في النظام العالمي، وأن تداعياته ستستمر لأجيال عدة. وسيشهد العالم اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة. وأن الولايات المتحدة في ظل الانقسام السياسي الذي تعيشه اليوم تحتاج إلى حكومة من ذوي الكفاءة العالية للتغلب على العقبات غير المسبوقة على المستويين المحلي والعالمي.»<sup>(29)</sup>، لذلك يتمّ تقدير الدور المركزيّ للكورونا في دعم وصول الرئيس الأميركيّ جو بايدن - ولو بشكل غير مباشر - إلى سدة الرئاسة في 20 كانون الثاني 2021، على حساب ولاية ثانية لسلفه دونالد ترامب!!

يعتقد بعض الباحثين على مستوى العالم - وبعض الباحثين الروس خصوصاً - أنّ الكورونا كوفيد 19 جاءت بمثابة البديل عن الحرب العالمية الثالثة - التي لو حصلت لدمّرت الكرة الأرضية بسبب القدرات النووية المتزايدة للدول العظمى - وفي كلّ الأحوال فقد تضمّنت مرحلة الكورونا سلسلة من الألفاظ تحتاج إلى سنين لتفسيرها وتحليلها... إلّا أنّ أهم تداعيات الكورونا أنّها ستنتقل العالم من زمن الحرب الباردة الثانية إلى زمن الحرب الباردة الثالثة!!

ومن أبرز سمات العالم الجديد، بعد الكورونا: «في وقت يسعى فيه مئات الملايين من البشر إلى فهم طبيعة فيروس كورونا وكيف ومتى سيزول خطره، ذهبت مجلة فورين بوليسي إلى ما هو أبعد بمحاولة خلق تصور لما سيكون عليه شكل العالم سياسياً واقتصادياً بعد الأزمة الحالية. المجلة وجهت سؤالها لعدد من المفكرين وكانت تصوراتهم كالتالي: صعود الحركات القومية والطوارئ سيدوم وانتقال في ميزان القوى العالمي، نهاية العولمة بشكلها الحالي، بدل أميركا.. الصين المركز الجديد للعولمة، صعود القومية والنظام السلطوي حتى في الدول الديمقراطية، تغيير في شكل العلاقات الدولية وزيادة في سطوة الحكومات، رأسمالية جديدة.»<sup>(30)</sup>، كلّ هذه التغييرات الهامّة رهن بالمدى الزمنيّ لاستمرارية الكورونا كوفيد 19!!

التغييرات السياسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، التي ساهمت في فرضها الكورونا - كوفيد 19، كانت وستكون كافية لنقل المشهد العالميّ من الحرب الباردة الثانية، إلى الحرب الباردة الثالثة، في المستقبل القريب الآتي!! وفي مقدّماتها طبعاً وصول الرئيس جو بايدن إلى سدة الرئاسة الأولى في واشنطن، بالإضافة إلى أزمات صحية واجتماعية واقتصادية مترابطة في أكثر من مكان، وتداعيات سكانية وديموغرافية حتمية...



اجتهدت الشركات العالمية المتخصصة ومراكز الأبحاث العلمية لإيجاد لقاحات مناسبة للكوروما كوفيد 19 ، للحدّ من انتشاره وتطوّره!! وقد برزت سلسلة لقاحات نوعية وهامة: سبوتنيك - في، أسترازينيكا، مودرنا، فايزر- بيونتك، نوفافاكس، جونسون آند جونسون، سينوفارم... جهد إنسانيّ إيجابيّ، ولكن من الأهمية بمكان إيجاد الدواء المناسب والحاسم والناجع للكوروما كوفيد 19 قريباً... ولا بدّ من «جدول يقارن بين لقاحات كوروما الموجودة حالياً من حيث السعر والفعالية والجرعات ودرجة حرارة التخزين»<sup>(31)</sup>:

### خاتمة.

من الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) إلى الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) وما بينهما مرحلة من الاضطرابات السياسية والعسكرية والاقتصادية (1918 - 1939) ... ومن الحرب الباردة الأولى (1947 - 1991) إلى الحرب الباردة الثانية (2000 - 2020) وما بينهما مرحلة من الأزمات عبر العالم (1991 - 2000) ... ومن الإنفلونزا الإسبانية (1918 - 1920) إلى الكوروما كوفيد 19 (2019 - 2021) وما بينهما انتشار لكثير من الأوبئة والفيروسات والأمراض عبر العالم... لم تعرف الإنسانية في تاريخها الحديث والمعاصر، الأمن الشامل المطلوب، والازدهار الاقتصاديّ الدائم، والسلام العالميّ المنشود... لعلّها، بعد زمن الكوروما كوفيد 19، تصحو على عالم جديد من الأمل والأمن والأمان، والحبوكة والعدل والسلام!!

تشكّل تجربة رئيس جنوب أفريقيا الزعيم التاريخيّ والقائد الاستثنائيّ نيلسون مانديلا علامة فارقة في المسار الإنسانيّ والمجتمعيّ!! فلقد تحدّى مانديلا بإرادة صلبة وصبر عظيم نظام التمييز العنصريّ التوتاليتاريّ العنيد، سجنًا واضطهاداً وصموداً وأملًا، حتّى قضى عليه، وعدّ انتصاره نوعياً وهاماً... ولقد بات نيلسون مانديلا، بالنسبة لشعوب العالم الثالث التائقة إلى الحرية والازدهار والتقدّم، القدوة والمثال!! كما تألّق كرجل دولة مارس الديمقراطية بأبهى معانيها، وتقصد حماية الكرامة الإنسانية!!

لقد اتخذ الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين القرار الحاسم: عودة روسيا الاتحادية بقوة إلى الساحات الدولية، ولو اقتضى الموضوع مواجهة استخباريّة حادّة مع الأميركيين خلال الحرب الباردة الثانية، بعدما كاد المشروع الأميركيّ بإنهاك روسيا ينجح في الفترة الممتدّة بين ولاية الرئيس السوفيياتيّ الأخير ميخائيل غورباتشيف والرئيس الروسيّ الأوّل بوريس يلتسن... أحكم الرئيس فلاديمير بوتين قبضته الحديدية في الداخل، فأقصى مراكز القوى والمافيا الاقتصادية، وكلّ معارضة مدعومة من الغرب، وصولاً حتّى تجربة أليكسي نافالني... وعمل على حماية وصيانة المجال الحيويّ لروسيا: أعاد الشيشان إلى الحضن الروسيّ، ووضع حدّاً للطموحات الجورجية،

وحاصر الأحلام الأوكرانية في مهدها فضمّ القرم - المنطقة الاستراتيجية - إلى روسيا، ووفق بين أرمينيا وأذربيجان في سبيل المصلحة الروسية المطلقة، وتدخل في سوريا فافرضاً كلمته الفاصلة، على مسافة من الدهاء السياسي بين القدرات الإيرانية والطموحات السعودية والآمال التركية، وتفوق حضوراً سياسياً واستخبارياً في البلقان، وبات الحاكم والحكيم والحكم، وكأنه القيصر الروسي الجديد في مطلع الألفية الثالثة...

رجل الأعمال الأميركي الناجح دونالد ترامب، لم يكن ناجحاً في توقعاته الاستراتيجية وتصرفاته السياسية... فقد اتهمت جهات استخبارية أميركية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدعم الرئيس الأميركي ترامب في مسيرته السياسية والانتخابية، وهذا ما أفاد بوتين سطوة وحضوراً... وتعمّد ترامب خلال ولايته الرئاسية التهجّم العلني على الصين الشعبية، في سبيل وضع حدّ لطموحاتها السياسية والاقتصادية، وجاءت نتيجة خطاباته الكثيرة - بعكس ما أراد - مفيدة للجانب الصيني، الذي زادت شجاعته في مقارنة الملفات الدولية... القيادة الصينية الشيوعية العليا، التي عززت حضورها في الداخل، بعد قمع حراك تيانانمين الشعبي سنة 1989، واستعادت هونغ كونغ من البريطانيين سنة 1997، وماكاو من البرتغال سنة 1999، وأبقت عينها على تايوان جارتها الصغرى، انطلقت في مسيرة اقتصادية كبرى عبر كل القارات والبلدان، اتفاقات تجارية ونجاحات اقتصادية وإنجازات مالية... إنه الزمن الصيني!!

وبعد، مع توقّع الرئيس الصيني خلال منتدى دافوس الاقتصادي الافتراضي مطلع 2021، أن تشأ حرب باردة ثالثة بعد انحسار الكورونا كوفيد 19... وسيكون المعسكر الشرقي بقيادة الصين طبعاً... تصدّعت الجبهة الأوروبية خلال هذه الفترة الزمنية 2000 - 2020، عبر البريكست ومساره الطويل والحادّ وانسحاب بريطانيا التدريجيّ فالكامل من الاتحاد الأوروبي لتلتحق بحليفاتها الدائمة الولايات المتحدة الأميركية زعيمة المعسكر الغربي... فبات لزاماً على أوروبا أن تستعيد زمنها السابق الساطع - مع تفاهم الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول والمستشار الألمانيّ الغربيّ كونراد أديناور - لتلعب في المستقبل الصعب الآتي، دوراً رائداً وناجحاً وفاعلاً، في المنطقة الوسطى بين المعسكرين الشرقي والغربيّ...

ولن تنتهي معاناة العالم الثالث إلا بتحرّر بلدانه من تبعات مصالح الدول الكبرى المترابطة والمعقدة!! وكم عانى هذا العالم خلال الحرب الباردة الثانية 2000 - 2020: الربيع العربيّ وقل أنّه الخريف العربيّ، الذي زرع الأزمات في سوريا والعراق ولبنان ومصر وليبيا وتونس والسودان واليمن... بعضها انتهى، وبعض الأنظمة استقرّ، وما زالت مناطق ساخنة على مدى من الصراعات المتفاقمة... كل ذلك والقضية الفلسطينية الأمّ لم تبصر السلام العادل والشامل... ومن خارطة الطريق إلى صفقة القرن، ومن انتفاضة فلسطينية إلى الأخرى، يظلّ الحلم الفلسطينيّ بدولة مستقلة عاصمتها القدس قائماً وثابتاً، وتبقى الانتهاكات الإسرائيلية كثيرة

وعنيفة، ولا ينتهي الأمل بالسلام أبداً... كيف إذاً فالأمم المتحدة والدول الكبرى والمنظمات الدولية المختصة تدرك أن إيجاد الحل المنطقي للقضية الفلسطينية، يفتح الطريق أمام فرص السلام واحتمالات التطور الاقتصادي والانتعاش المالي، في منطقة الشرق الأوسط... وإلى الشرق الأوسط، تواجه القارة السوداء أفريقيا الكثير من التحديات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، حيث لا تزال أفريقيا بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة وإلى التنمية المستدامة والمشاريع الهادفة... بينما هي اليوم، في خضم صراع اقتصادي وتجاري قوي بين الصين الشعبية العملاق الاقتصادي الآتي، والولايات المتحدة الأميركية القوة الاقتصادية التقليدية منذ الحرب العالمية الثانية... كما تشتد معاناة أميركا الجنوبية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في خضم الحرب الباردة الثانية، كما عانت خلال الحرب الباردة الأولى، من الصراع المفتوح بين الدول العظمى على امتداد العالم الثالث... وخير مثال على هذه المعاناة، فنزويلا، التي أشرفت على انهيار مالي شامل، في خضم صراع بلغ أشده منذ 2019، بين الرئيس نيكولاس مادورو - خليفة الرئيس هوغو تشافيز - المدعوم بقوة من المعسكر الشرقي، ورئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو، الذي نصب نفسه رئيساً، بدعم هام من الولايات المتحدة والمعسكر الغربي... ناهيك عن التأثيرات الهائلة لانتشار جائحة الكورونا كوفيد 19 في دول العالم الثالث، خصوصاً في أميركا الجنوبية، حيث زادت التحديات الخطيرة بالنسبة لهذا العالم، دولاً ومجتمعات... إلا أن الكورونا ستنتشر عبر العالم، انطلاقاً من مدينة ووهان الصينية، أواخر سنة 2019، لتشكّل مادّة للصراع السياسي بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأميركية، إبان ولاية الرئيس دونالد ترامب، ولتفتح الباب على مصراعيه لدراسة تطوّر وانتشار الأوبئة والفيروسات منذ الإنفلونزا الإسبانية أواخر الحرب العالمية الأولى، حتّى الكورونا كوفيد 19 الحالية... وكأنّ العالم لم يكن على استعداد لاستقبال هذه الجائحة، بالرغم كلّ ما مرّ قبلها من أوبئة وفيروسات... يقيناً أنّ لموجات الكورونا الحالية، نهاية محتملة مقدّرة سنة 2022... إلا أنّها حتماً ستقلّ العالم من زمن الحرب الباردة الثانية إلى زمن الحرب الباردة الثالثة، حيث الكلمة الأولى والأخيرة للجيل السادس من الحروب والقدرات الاستخبارية الفائقة والاستثنائية، إلا إذا اقتنع العالم بأهمية السلام والحوار في العلاقات الدولية، لتحسين الأمن وتقديم الأمان وإنتاج البحبوحة الاقتصادية... ومع أنّ التهاون غير ممكن مع الكورونا، والمتحوّرة الهندية دليل أكيد على ذلك، ومع الأهمية القصوى لإيجاد اللقاحات الضرورية لهذه الجائحة، على أنواعها وأشكالها، يبقى إيجاد الدواء الحاسم والنهائي، سبيلاً نوعياً للقضاء نهائياً عليها...

العين على العالم الثالث، في مسرح الصراع الحادّ والممتدّ بين الدول العظمى والجبارين السوفييتي-الروسي والأميركي، وبين المعسكرين الشرقي والغربي، وفي إطار انتشار الأوبئة والفيروسات ومتحوّراتها، وأفريقيا خصوصاً... والحلّ تغليب لغة المنطق والحوار بين الدول

والمجتمعات والحضارات، وإحلال السلام حيث كان، وإيلاء المراكز البحثية: العلمية والصحية، كلّ الإمكانات الأكاديمية والمالية لنجاحها، في مكافحة كلّ ما يضرّ بحياة الإنسان...

## الهوامش

- (1) مذكرات نيلسون مانديلا حوار مع نفسي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 14.
- (2) مذكرات نيلسون مانديلا حوار مع نفسي، ص 262.
- (3) في اليوم العالمي لنيلسون مانديلا، لمحة عن حياته، ثورته وأشهر أقواله، مايا كنج، النهار، 18/7/2018.
- (4) مذكرات نيلسون مانديلا حوار مع نفسي، ص 436، 439.
- (5) تقرير، ARABIC - RT برنامج رحلة في الذاكرة، خالد الرشد، كانون الأول 2020.
- (6) تقرير، ARABIC - RT برنامج رحلة في الذاكرة، خالد الرشد، مقابلة مع الجنرال ألكسندر باندريانكا حول كتابه عن الجنرال يوري دروزدوف والاستخبارات السوفياتية غير الشرعية، كانون الأول 2020.
- (7) د. ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت، 2013، ص 190، 192.
- (8) د. ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ص 194.
- (9) بيرنارد لوكومت، أسرار الكرملين، جروس برس ناشرون، الطبعة الأولى، طرابلس، 2019، ص 279.
- (10) المعارض الروسي نافالني يخدع عميل مخبرات لكشف تفاصيل عن مؤامرة لقتله، النهار، دوليات، 21/12/2020.
- (11) حربا الشيشان، الجزيرة، 31/1/2016.
- (12) 25 عاماً على بدء الحرب في الشيشان، RT، 11/12/2019.
- (13) الصين «ستصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2028»، بي بي سي عربي، 26 كانون الأول 2020.
- (14) د. جمال واكيم، أوراسيا والغرب والهيمنة على الشرق الأوسط، دار أبعاد، بيروت، الطبعة الثانية، 2017، ص 194.
- (15) الرئيس الصيني يحذر من حرب باردة جديدة، النهار العربي، 25/1/2021.
- (16) المفاوضات الأميركية - الإيرانية.. فوق سور الصين، 180 بوست، سميح صعب، 4/4/2021.
- (17) في ذكرى تيانانمين.. تايوان تدعو بكين للاعتذار وواشنطن تطالب بالمحاسبة، الجزيرة، 4/6/2020.

- (18) في ذكرائها الثلاثين.. أحداث ميدان تيانانمين في بكين ما زالت تحز في نفس الأوروبيين، يورو نيوز، 4/6/2019.
- (19) د. كمال حمّاد، تايوان بين الاستراتيجيتين الصينية والأميركية، الدفاع الوطني، العدد 33، تمّوز 2000.
- (20) بريكت: بريطانيا تبدأ عهداً جديداً خارج الاتحاد الأوروبي مع بداية العام الجديد، BBC NEWS عربي، 1 كانون الثاني 2021.
- (21) بعد أسبوع من البريكت.. الشركات البريطانية تبدأ بالنحيب، الجزيرة، 11/1/2021.
- (22) في الأسبوع الأول من البريكت.. مليارات الدولارات تغادر لندن إلى الاتحاد الأوروبي، الجزيرة، 10/1/2021.
- (23) د. أحمد علو عميد متقاعد، الاتحاد الأوروبي قوة الإقتصاد لا تترجمها السياسة، الجيش اللبناني، دراسات وأبحاث، العدد 313، تمّوز 2011.
- (24) أ. د. محمد مراد، مركزية الشرق الأوسط في قيام نظام عالمي جديد للقرن الحادي والعشرين، الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية، فصلية تصدر عن مجلة الأمن، العدد 85، كانون الثاني 2021، ص 123.
- (25) العميد م. ناجي ملاعب، أفريقيا ما بين العسكرية الأميركية والمديونية الصينية، الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية، فصلية تصدر عن مجلة الأمن، العدد 85، كانون الثاني 2021، ص 44.
- (26) ما الذي تحقق من أحلام الربيع العربي بعد مرور عشر سنوات على انطلاقه؟، فرانس 24، 17/12/2020.
- (27) ما الذي يحدث في فنزويلا؟، بي بي سي عربي، 1 شباط 2019.
- (28) د. سحر سمير محسن، إنعكاسات الكورونا على النظام العالمي، الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية، فصلية تصدر عن مجلة الأمن، العدد 84، تشرين الأوّل 2020، ص 61.
- (29) د. مسعود ضاهر، الدولة الأميركية العميقة في مواجهة التوتر العرقي ووباء الكورونا، الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية، فصلية تصدر عن مجلة الأمن، العدد 84، تشرين الأوّل 2020، ص 48.
- (30) أي عالم ينتظرنا بعد كورونا؟ سيناريوهات ما بعد الوباء.. تعرّف عليها، يورو نيوز، 24/3/2020.
- (31) شاهد.. الفروق بين لقاحات كورونا في جدول واحد، د. أسامة أبو الرّب، الجزيرة، 19/4/2021.

# المؤسّسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث نظام متطور (نشأتها، أنواعها وأوجه الرعاية والتهذيب فيها)

د. نجاه جرجس جدعون

## المقدمة

إنَّ علاجَ الحدث الذي يرتكبُ جريمة والمُعَرَّضَ للانحراف يَتِمُّ بإبقائه في بيئته الطبيعيَّة مع مُساعدته وتوجيهه أو إبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه إذا كانت حالته تستدعي ذلك<sup>(1)</sup>. ولكن قد تكون ظروف الحدث البيئيَّة غير مُلائمة لإصلاحه، فبِتَعَيَّن، عند ذلك، العمل على إبعاده عن بيئته التي قد تكون سبباً في انحرافه ووضعه في مُؤسسة مُتخصِّصة تتمتع بمزايا الأسرة الكبيرة، وتعمل على تزويده بالمبادئ والأسس التي تُيسِّر له مُتابعة حياته الطبيعيَّة في الجماعة من جديد.

ولا شكَّ أنَّ الإيداع في مُؤسسات مُتخصِّصة للأحداث من أقدم أنواع التدابير التي طُبِّقَت على الأحداث. وهي تَعَمَد إلى إتباع اتجاه تربويّ تقويميّ يهدف إلى علاج الأحداث المُخالفين للقانون أو المُعَرَّضين لخطر الانحراف وإلى تأهيلهم من الناحية الاجتماعيَّة وإلى تقويمهم من الناحية الشَّخصيَّة. كما ينبغي إيداعهم في جوٍّ تسوده الثقة والحرِّيَّة، ويتمتعون بفرص النموَّ الجسماني والعقلي والخلقي التي تُتاح لغيرهم من الأطفال والمراهقين.

هذه المُؤسسات تختلفُ بتكوينها والجوِّ التربويّ الذي تُهيئه لنزلائها عن جوِّ السَّجون؛ إذ تقضي السياسة التربويَّة التي تُتبَّع فيها ألاَّ يُتَّصف جوّها بجوِّ الرُّجْر والعقاب حتَّى يتوفَّر المناخ الإيجابيّ الذي ستنمو فيه شخصيَّة الحدث، وهي شخصيَّة قيد الإكتمال تتفاعل باستمرارٍ مع المُحيط الذي يلفّها.

وتتَّبِعُ المُؤسسات المُتخصِّصة لرعاية انحراف الأحداث سياسة تهيئة الظروف المُلائمة كي ينال هؤلاء القسط الكافي من التَّعليم المدرسيّ والمِهنيّ والتَّهذيب الأخلاقيّ لإعادة تكييفهم مع البيئية الاجتماعيَّة. فهي تُؤمِّن لهم ما فقدوه في بيئتهم العائليَّة، وتوفِّر لهم الرعاية الصحيَّة والنفسية المناسبة وتعملُ على إزالة الأسباب التي أدَّت بهم إلى الانحراف. وهي، من ناحية أخرى، تسعى إلى غرس مبادئ المحبة والتعاون والاستقرار العاطفيّ في نفوسهم وتُهيئُ لهم مُمارَسة الهوايات والنشاطات المُختلفة.

ولا تقتصر مُهمَّتها على الإعتناء بهم خلال فترة الحكم عليهم، بل تَرعى أحوالهم حتَّى بعد الإفراج عنهم لفترة تتحقَّق من خلالها أنَّهم لن يعودوا إلى السُّلوك المُنحرف مرَّةً أخرى والوقوف على مدى تكييفهم مع الأسرة والمجتمع وعلى الدِّراسة والعمل.

وقواعد الأمم المُتَّحدة بشأن العدالة الجنائيَّة للأحداث تُقرِّرُ العلاج في المُؤسسات الإصلاحية. فيجب أن يكون إيداع الحدث في مُؤسسة إصلاحية تصرِّفاً يلجأ إليه كملاذٍ أخير، ولأقصر فترة تقضي بها الضَّرورة<sup>(2)</sup>.

فلا يجوز أن يُحجَزَ الحدث إلاَّ إذا لم يكن هناك أيُّ علاج مُناسب آخر. وإذا كان الأمر يقتضي وضعه في مُؤسسة إصلاحية، فيجب أن يكون ذلك لأقصر مدَّة ممكنة، مع مراعاة الفوارق في أصناف المُجرِّمين والجرائم والمُؤسسات<sup>(3)</sup>. وينبغي إيلاء المُؤسسات المفتوحة أولويَّة على المُؤسسات

المغلقة وأن يكون لها الطابع الإصلاحي.

وفي الإطار عينه، يجب أن توفر للأحداث الموضوعين في مؤسسات الرعاية والحماية جميع ضروب المساعدة، الاجتماعية منها والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية والجسدية الضرورية التي يحتاجون إليها بحكم سنهم أو جنسهم أو شخصيتهم، وبهدف المساعدة على نموهم نموًا سليمًا. ويتعين أن تلجأ السلطات المختصة، إلى أقصى مدى ممكن، إلى الإفراج المشروط عن الأحداث المودعين في مؤسسة إصلاحية، فتمنحه في أقصر وقت مستطاع<sup>(4)</sup>.

وينبغي أن تبذل الجهود لتوفير ترتيبات شبه مؤسسية، مثل الدور ذات الحرية الجزئية والدور التعليمية ومراكز التدريب النهاري، وغيرها من الترتيبات المناسبة التي يمكن أن تساعد الأحداث للعودة إلى الاندماج بشكل سليم في المجتمع والقيام بأدوار اجتماعية بناءة<sup>(5)</sup>.

من هذا المنطلق، لم يعد المشرع محكمة الأحداث كسائر المحاكم الجزائية التي تنحصر مهمتها في إدانة المجرمين وتبرئة الأبرياء، بل هي مؤسسة اجتماعية غايتها الرئيسة حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المهددين بخطر الانحراف وتقويم اعوجاجهم وتأمين ائتنلافهم مع المجتمع، ولا يتسنى لها ذلك إلا إذا أحيطت بأجهزة ومؤسسات تساعد في تحمل هذا العبء الثقيل الملقى على عاتقها.

هذه الأجهزة والمؤسسات، التي تعمل مجتمعة متضافرة بقصد توفير الحماية والرعاية والإصلاح لكل حدث قست عليه ظروف الحياة وأجته إلى الجريمة، تشكل القضية الأساسية في توجه التشريعات نحو حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين لخطر الانحراف.

من هنا، تبرز الإشكالية التي يطرحها البحث الحالي والتي تتمحور حول معرفة مفهوم المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث ومفاعيلها؛ بحيث بات حل هذه الإشكالية ملجأً وضروريًا. بناءً على المبادئ السابقة، يأتي تقسيم البحث إلى قسمين مستقلين على النحو الآتي:

**القسم الأول: في مفهوم المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث.**

**القسم الثاني: في مفاعيل المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث.**

**القسم الأول**

**في مفهوم المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث**

**تمهيد وتقسيم:**

هنالك من الحالات ما يصعب معالجتها داخل نظام الأسرة أو في بيئة الحدث الطبيعية إذا كانت هذه الأخيرة غير صالحة لتهديبه وتربيته. ومن هنا، كان علاج الحدث المنحرف خارج نطاق بيئته وأسرتة، أي في مؤسسات إصلاحية، من الوسائل الأساسية لتهديبه وإنقاذه من الوسط السيئ الذي أفسد أمره وأغراه بالجريمة. الأمر الذي سنتولى دراسته مبيتين تاريخ نشأة هذه المؤسسات



وأنواعها، وذلك بعد تقسيم هذا القسم إلى بايين على الشكل الآتي:

**الباب الأول: في ماهية المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث.**

**الباب الثاني: في مضمون المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث.**

**الباب الأول**

**في ماهية المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث**

تتبع المؤسسات الخاصة بالأحداث نظاماً خاصاً بعيداً كل البعد عن معالم السجن وما يورثه من فساد وعودة إلى طريق الجريمة. ونشير إلى أن وضع الأحداث المنحرفين يختلف عن الراشدين باعتبارهم ما زالوا في مستهل حياتهم الاجتماعية، وأن جرائمهم تكون، في معظمها، نتيجة لإهمال في تربيتهم وتنشئتهم، وليس نتيجة لميل طبيعي نحو الإجرام. ولذا، أنشئت دور الإصلاح للأحداث المنحرفين لتمكنهم من التعويض عما فاتهم من فرص التربية والتوجيه والتنشئة المدنية.

تأسيساً على ما تقدم، يأتي تقسيم هذا الباب إلى فصلين؛ بحيث نتناول، في الفصل الأول منه، دراسة نشأة وتطور المؤسسات الإصلاحية؛ على أن نتناول، في الفصل الثاني، دراسة أبرز أنواع تلك المؤسسات.

**الفصل الأول**

**نشأة وتطور المؤسسات الإصلاحية**

نشأت المدارس الإصلاحية نتيجة للتطور المتلاحق في معاملة الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين لخطر الانحراف، ونتيجة للأفكار الحديثة عند علماء النفس والتربية والإجتماع التي ترى أن الحدث يتأثر بالبيئة والوسط الاجتماعي اللذين يعيش فيهما وبالتقاليد والعادات السيئة في المجتمع إلى جانب تأثره بأسرته. فهو مرآة عاكسة للوسط الذي يعيش فيه، فإن تعهده والداه بالملاحظة والتربية، نشأ نشأة صالحة، وإن أهمله وتركاه، فسرعان ما يفسد ويجرفه تيار الانحراف. وتُشبه هذه الدور المدرسة من حيث نظامها وبرامجها والجو السائد فيها. ويُعتبر الأحداث فيها كتلامذة داخلين من نوع خاص، يستوجب وجودهم رعاية معينة وتربية متخصصة لمعالجة أوضاع شخصية واجتماعية أثرت في سلوكهم. وعليه، فإن الجو العائلي يسود بين جميع أفراد المؤسسة أحداثاً ومُشرفين. ويُفضل أن يكون من بين المُشرفين عنصر نسائي يوفر ما يحتاجه هذا الجو من حنان الأم وعطفها. ويساعد على سيادة الجو العائلي قرب المُشرفين من الأحداث وربط حياتهم بهم. ويؤدي هذا النظام إلى تمتع الحدث بالاستقرار العائلي والإقامة في وسط اجتماعي حقيقي وحر.

كما يشرف على دور الإصلاح أساتذة أخصائيون في علم التربية والتوجيه والتدريب المهني.

ويتولّى مسؤوليّة الأحداث مُدرّسون إجتماعيّون يتولّونهم أفراداً أو جماعات، فيتصرّفون معهم تصرّف الأولياء مع بنّهم. ولا حاجة للقول أنّ نجاح كلّ مؤسسة رهن بصفات وخبرات القائمين عليها. ويتضمّن برنامج دار الإصلاح دروساً نظريّة وعلميّة تُوزّع وفقاً لمتطلّبات الأحداث ودرجة تقدّمهم في العلم. فالقراءة والكتابة تُعطيان للأُميين منهم، بينما الدّروس الأكثر تقدّماً في الرياضيات والعلوم التّطبيقية، فتعطى لمن حازوا درجة ثقافيّة مُعيّنة. إلّا أنّه يبرز التساؤل حول معرفة أنواع المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث؟ الأمر الذي خصّصنا لدراسته الفصل التّالي.

## الفصل الثّاني

### في أنواع المؤسسات الإصلاحية

إنّ معهد الإصلاح هو عبارة عن مؤسسة متخصصة برعاية الأحداث المنحرفين الذين يرى القاضي أنّهم بحاجة إلى الإصلاح، سواء هذه المؤسسة حكوميّة أم أهليّة. في لبنان، أنشئ معهد خاصّ لإصلاح الأحداث بموجب المرسوم رقم 6675 تاريخ 6 آب 1946؛ حيث نصّت المادة الأولى منه على ما يلي:

«أنشئ معهد لإصلاح الأحداث وتربيتهم ملحق بوزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة. يقوم هذا المعهد بمهامّ «الإصلاحية» التي نصّت عليها المادة 124 من قانون العقوبات مُلغاة»<sup>(6)</sup>.

وعليه، يُوجد في لبنان معهد للإصلاح كان تابعاً في ما مضى لوزارة التربية الوطنيّة ومن ثمّ لوزارة الشؤون الاجتماعيّة<sup>(7)</sup>. وأصبح الآن بمسؤوليّة جمعيّة الإتحاد لحماية الأحداث في لبنان، وهي مؤسسة خاصّة مُعتبرة ذات منفعة عامّة. ويعمل إتحاد حماية الأحداث على إدارة معهد إصلاح الأحداث حيث تُنفذ الأحكام الصّادرة عن محاكم الأحداث.

وقد أعطى معهد الإصلاح نتائج باهرة؛ إذ أمّن مستقبل معظم الأحداث الذين قضوا مدّة إصلاحهم في المؤسسة بأنّ يسرّ لهم التّدريب المهنيّ داخل المعهد وفي مصانع في القطاع الخاصّ<sup>(8)</sup>.

يدير إتحاد حماية الأحداث في لبنان معهدين للإصلاح:

الأول في الفنار (ساحل المتن) والثّاني في بعاصير (ساحل الشّوف).

بالنسبة لمعهد الإصلاح في الفنار، فإنّ فيه فريق متخصص يتضمّن: مساعدة اجتماعيّة، أستاذ للتعليم ولمحو الأميّة، مرشد نفسانيّ، مرشد اجتماعيّ وموظّفون إداريّون. كذلك الأمر بالنسبة لمعهد الإصلاح في بعاصير، ففيه مساعدة اجتماعيّة، أستاذ للتعليم ولمحو الأميّة، مرشد نفسانيّ، مرشد اجتماعيّ وموظّفون إداريّون. وفي الفنار، معهد آخر فيه فريق من المختصّين. تطالّ التّشئة الحدث بكلّ أبعاده الجسميّة والنفسية ومؤهلاته العلميّة والمهنيّة. وتمتدّ هذه التّشئة مسافةً زمنيّة لا تقلّ عن ستّة أشهر، وقد تصلّ إلى ثلاث سنوات. يؤمّن معهد الإصلاح

للحدث ما يسمّى بالرعاية الشاملة:

العطف والحنان، العلاج النفسي عبر اختصاصيين، العلاج الاجتماعي عبر اختصاصيين أيضاً، المأكل والمأوى اللائقين، اللباس، محو الأمية والتعليم المدرسي والتعليم المهني. في معهد إصلاح الأحداث وفي دار الملاحظة قبل الحرب<sup>(9)</sup>، كانت هناك مجموعة من المصانع داخل المعاهد يعمل فيها الأحداث. يُقتطع من أجرهم ما يُقارب النصف لتأمين مصاريف السكن والملبس والمأكل وغيره؛ ويوضع الباقي في دفتر توفير في المصرف باسم الحدث. يخرج هذا الأخير من المعهد بعد انتهاء مدته متعلماً ولديه غالباً عدّة إفادات أو دبلومات مهنية في اختصاصات متنوعة، منها التجارة، الكهرباء، التعدين، خياطة شبه صناعية وورشة مطبخ. كما للرياضة دورها وللترفيه أيضاً.

ويُدار معهد الإصلاح من قبل أخصائيين. والنظام فيه قائم على احترام الحدث للأنظمة الداخلية دون الحاجة إلى وجود حراس من الشرطة أو الدرك أو غيرهم. وبالتالي فإن أي مظهر عقابي غائب تماماً ممّا يساعد، إلى حد بعيد، في استجابة الحدث للتوجيه والإرشاد. وما يُعزّز هذا الجو نظام العطل المدرسية، حيث يستفيد منها الأحداث فيؤمنون منازلهم وعائلاتهم أثناءها، كما يقضون بعضاً منها في مخيمات كشفية، ممّا يساعد في تمكين روابط هؤلاء بمجتمعهم، فلا يشعرون بأنهم محكوم عليهم بالإنزواء والعزل عن بيئتهم.

تأسساً على ما تقدّم، نجد في الإصلاحيتين اللتين تتعاطيان مع الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر في الفناء (ساحل المتن) وفي بعاصير الشوف (ساحل الشوف) مدى تركيز القانون اللبناني على الطابع الاجتماعي للعادلة المطبقة على الأحداث، وأيضاً على الأهمية التي أُعطيت لهذين المعهدين ولدقة وتقنية العمل في كل منهما وإدارتهما<sup>(10)</sup>، وذلك تطبيقاً لما ورد في القواعد الدولية في قضاء الأحداث فيما يتعلق بتحقيق المصلحة الفضلى للطفل<sup>(11)</sup>.

أمّا عن جناح الأحداث في سجن رومية، فقد تمّ افتتاحه في كانون الأول عام 1994. وهو مخصّص للذكور. وتتمّ رعايته من قبل وزارة الداخلية وعناصرها الأمنية.

من أجل ذلك، يقتضي وضع الأحداث جميعاً في معهد إصلاح ومعهد تأديب ودور ملاحظة خاصة بهم؛ الأمر الذي يتوافق مع روح نصوص الاتفاقيات الدولية في قضاء الأحداث، ولا سيما منها إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، في المادة 37 منها، بفقراتها أ، ب وج، التي نصّت على ألا يُحرّم أي طفل من حرّيته بصورة غير قانونية أو تعسّفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون. ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. كما يُعامل كل طفل محروم من حرّيته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنّه. وبوجه خاص، يُفصل كل طفل محروم من حرّيته عن البالغين، ما لم يُعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك. ويكون له الحق في

البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات إلا في الظروف الإستثنائية. من أجل ذلك، نقتراح وضع الأحداث جميعاً في معهد إصلاح ومعهد تأديب ودور ملاحظة خاصة بهم من أجل تحقيق مصالحهم الفضلى.

ولما كانت دار الملاحظة قد زالت بفعل الحرب، فإننا ندعو إلى إنشاء هكذا دار حيث يعمل على إعادة تربية الحدث، بالإضافة إلى تلقيه الدروس وتقديم الإقتراحات له. وتعتبر فترة ملاحظة الحدث من الفترات المهمة التي يخضع فيها لدراسة إجتماعية وصحية ونفسية متكاملة يقوم بها أخصائيون ويضعون، بنتيجة ذلك، توصية خاصة بخطة علاجه بالنسبة للمستقبل<sup>(12)</sup>. كما يودع المتسول والمتشرد في مؤسسة خاصة لتأهيله<sup>(13)</sup>.

وكان هذا الإجراء من ضمن توصيات المؤتمرات الدولية<sup>(14)</sup> التي رأت أنه يجب أن توجه الأبحاث إلى اكتشاف السبب الحقيقي في سلوك الحدث، وذلك يقتضي تضافر الجهود بين الأخصائيين في الميادين الإجتماعية والطبية والنفسية والتربوية. لذلك، يتعين أن تبحث حالة الحدث بواسطة هيئة مكونة من هؤلاء الأخصائيين جميعاً.

ونشير إلى دور الجمعيات الأهلية في الإهتمام بالحدث. فهي تتولى، في كثير من الأحيان، الإعتناء بالحدث المحكوم عليه بتدابير الحماية إذا لم تتوافر في أبوي القاصر أو أحد أصوله أو أحد أفراد عائلته الضمانات اللازمة لرعاية شؤونه. وفي هذه الحالة الأخيرة، يمكن تسليمه إلى أسرة موثوق بها أو إلى مؤسسة إجتماعية أو صحية معتمدة من الوزارات المختصة أو إلى غيرها إذا كانت لا تتوافر في المؤسسات المعتمدة الإختصاصات المطلوبة<sup>(15)</sup>.

وتعتبر الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1989 أول وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، والمعاهدة الدولية الوحيدة الخاصة بحقوق الإنسان التي تقر بدور أساسي واضح للجمعيات غير الحكومية<sup>(16)</sup>، كأطراف معنية في مراقبة تطبيقها<sup>(17)</sup>.

إنطلاقاً مما تقدم، تبرز أهمية المؤسسات التي تُعنى بالقاصرات المخالفات للقانون وأيضاً أهمية دور الإيداع للمعاهد الإصلاحية التي تعتبر من أهم المؤسسات التي تُعنى بمشاكل الأحداث. الأمر الذي خصصنا لدراسته الباب التالي.

## الباب الثاني

### في مضمون المؤسسات الإصلاحية

#### تمهيد وتقسيم:

لقد سبق وأوضحنا أن دور الإيداع للمعاهد الإصلاحية تعتبر من أهم المؤسسات التي تُعنى بمشاكل الأحداث، لا سيما تلك المتعلقة بالقاصرات المخالفات للقانون. الأمر الذي جعلنا منه موضوعاً لدراستنا في الباب الحالي ضمن الفصلين التاليين على النحو الآتي:

## الفصل الأول: المؤسسات الإصلاحية المتعلقة بالقاصرات المخالفات للقانون.

### الفصل الثاني: دور الإيداع للمعاهد الإصلاحية.

#### الفصل الأول

#### المؤسسات الإصلاحية المتعلقة بالقاصرات المخالفات للقانون

بالنسبة للقاصرات المخالفات للقانون فقد كانت دار الراعي الصالح هي المؤسسة الوحيدة في لبنان التي تقبلهن، وما زالت تقبلهن، إلا أنها غير ملزمة بقبول أية فتاة<sup>(18)</sup>.

غير أنه، في شباط 2004، تم افتتاح مركز المبادرة في شهر الباشق للقاصرات المخالفات للقانون، وذلك بالإشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الأمر الذي وضع حداً لواقع مؤسف؛ إذ كانت القاصرات المخالفات للقانون يُحتجزن تحت سقف واحد مع النساء اللواتي تُفدّن عقوبة جزائية في سجون النساء.

من أجل ذلك، من الضروري الإسراع في إنشاء مؤسسات خاصة يتم وضع الفتيات المنحرفات فيها؛ حيث تؤمن لهن البرامج التأهيلية والتربوية والثقافية والترفيهية.

هذا، وكان من الأفضل تكريس ما جاء في المادة 20 من المرسوم الإشتراعي رقم 83 / 119 الخاص بحماية الأحداث المنحرفين اللبناني- المُلغى- والتي خصت القاصرة الجانحة بنص خاص، إذا حُكم عليها بتدبير إصلاحي أو بوضعها في مؤسسة إصلاحية؛ إذ لمحكمة الأحداث أن تُقرّر وقف التدبير المُتخذ في حال زواجها، وذلك بعد أن يُثبت للمحكمة عقد الزواج رسمياً ووجود مسكن شرعي لها. ولمحكمة الأحداث أن تضعها، في مطلق الأحوال، تحت المراقبة الاجتماعية لمدة أقصاها ثلاث سنوات، على أن يُقدّم مندوب جمعية الاتحاد لحماية الأحداث تقريراً عنها كل ثلاثة أشهر، وعلى أن يُعاد إلى تنفيذ التدبير الإصلاحي بحق القاصرة إذا انتهى الزواج لأي سبب كان قبل مضي ثلاث سنوات على عقده؛ وإذا كانت قد أتمت الثامنة عشرة من العمر، تُرسل إلى معهد التأديب لقضاء المدة الباقية من الحكم الصادر بحقها.

ولعل في ذلك حكمة من المشرع اللبناني- لم يدركها مشرع القانون الجديد، أي قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم 422 / 2002 الصادر في 6/6/2002، متأثراً بحضور بعض خبراء القانون من النمسا والدانمارك وسويسرا- تكمن في الغاية من وراء التدبير الإصلاحي، واعتبار مؤسسة الزواج بديلاً اجتماعياً صالحاً لصرف النظر عن إخضاع القاصرة الجانحة لمثل هذا التدبير من شأنها أن تُنقذها من الظروف والدوافع الكامنة في أساس جنوحها، وربما اضطرارها إلى مثل هذا الجنوح، ومن ذلك القصور الاقتصادي الذي يؤدي، في غالب الأحيان، الدور الرئيس للسلوك

المُنحرف في مختلف المجتمعات الحديثة.  
وهنا، يبرز التساؤل حول معرفة أهميّة دور الإيداع للمعاهد الإصلاحية في هذا الخصوص. الأمر الذي خصّصنا لدراسته الفصل التالي.

## الفصل الثاني

### دور الإيداع للمعاهد الإصلاحية

في مصر، يُرسل الأحداث الذين تحكم المحكمة بإيداعهم في المؤسسات الإصلاحية إلى دور الإيداع. وتنشأ الوحدات الشاملة بالمحافظات التي لا يوجد بدائلها مؤسسات إيداع، أو يوجد فيها مؤسسات إيداع لا تكفي لاستيعاب المحكوم عليها بالإيداع. وتتبع بعض الوحدات الشاملة وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتبع البعض الآخر الجمعيات الأهلية المُعترف بها من الوزارة المذكورة. وتُعتبر كلها مؤسسات مفتوحة. ودور الإيداع للمعاهد الإصلاحية متنوعة. فهناك مؤسسات الإيداع المفتوحة، المؤسسات شبه المغلقة والمؤسسات المغلقة.

بالنسبة لمؤسسات الإيداع المفتوحة، فيودع بها المحكوم عليهم من الأحداث الذين يرتكبون جرائم والمُعرضين للانحراف. وأهم ما يُميّزها أنها لا تعتمد في منع الهروب منها على العوائق المادية، كالأسوار العالية والقضبان الحديدية والحراس المسلّحين، وإنما تعتمد على العوائق المعنوية، كإقناع الحدث بفائدة الإيداع، وأن الهدف الأول منه هو إصلاحه وتأهيله لحياة اجتماعية شريفة، وأن ما يفرض عليه من أعمال وقيود إنما من أجل مصلحته. والمؤسسات المفتوحة تسبغ على الحياة فيها جوّاً طبيعياً قريباً من طابع الحياة في المجتمع الكبير<sup>(19)</sup>، ومن شأن ذلك أن يشعر الفرد أنه ما زال يحيا في المجتمع ويخلق الثقة في نفسه وبينه وبين القائمين على إدارة المؤسسة. وهذه العوامل من شأنها أن تسهم في عملية التأهيل.

لذلك، نرى أن المؤسسات المفتوحة تأخذ صورة المستعمرة الصغيرة التي تتكوّن من عدّة مبانٍ صغيرة لها أبواب عادية ونوافذ لا توجد عليها قضبان حديدية، ولا يحيط بها سور عادي لا يقوم عليه إلا حراس عاديون.

أمّا بالنسبة للمؤسسات شبه المغلقة، فإن أهم ما يُميّز هذا النوع أنه يتوسّط بين نوعي المؤسسات المفتوحة والمغلقة. فالحراسة فيها متوسطة وأقل منها في المؤسسات المغلقة. ويقترب نظام العلاج فيها من العلاج في البيئة الحرة، وأكثر تحديداً، من العلاج في ظل نظام الحرية المُراقبة. ويودع فيها المحكوم عليهم من الأحداث الخطرين من مرتكبي الجنايات والجنح الذين لا يُحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية. كذلك يودع فيها الأحداث الذين

يُحاولون إليها من المؤسسات المفتوحة والذين يتضح من البحث الاجتماعي عدم ملائمة برامج هذه المؤسسات لتهديبهم وكثرة هروبهم من المؤسسة.

ويطبق داخل هذه المؤسسات النظام التدريجي في الغالب. ومقتضاه أن يُودع المحكوم عليه، أول الأمر، في درجة تشدد فيها الحراسة نسبياً، ثم يُنقل إلى درجة تقل فيها الحراسة إذا ثبت تحسن سلوكه، ثم إلى مؤسسة مفتوحة إذا ثبت من البحث الاجتماعي أن سلوكه ازداد تحسناً وأن مثل هذه المؤسسة مجدية في تكييفه الاجتماعي<sup>(20)</sup>.

أمّا فيما يتعلق بالمؤسسات المغلقة، فهي تتميز كونها تحاط بأسوار عالية وحراسة مشددة. ويتميز نظامها في الداخل بالصرامة والحزم. وتقوم هذه المؤسسات، في العادة، بعزل المجرم عن المجتمع لأنه يمثل خطورة على أفراد وكيانه. ويودع فيها عادة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية طويلة المدة والمجرمون الخطرون.

أمّا بالنسبة للأحداث، فإن هذه المؤسسات تتمثل في أقسام ملحقة بالمؤسسات المغلقة التي تُنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية على البالغين في مصر. ويودع فيها الأحداث بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة والذين يُحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.

ولمّا كان هذا الوضع لا يتفق مع السياسة الجنائية الحديثة في معاملة الأحداث والتي ترمي إلى تخصص مؤسسات لهم تتبّع في تأهيلها أسلوباً للتهديب والإصلاح يختلف عن البالغين، لما هنالك من فروق جوهرية بين انحراف الأحداث وإجرام البالغين، سواء لناحية الدوافع أو لناحية القابلية للإصلاح، فإن المشرع المصري تلافي هذا النقص.

وقد جاء نص المادة 49 من قانون الأحداث المصري رقم 31/1974 مُحققاً تقدماً في معاملة الأحداث الذين يُحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية. فقد قرّرت هذه المادة أن يكون تنفيذ هذه العقوبات في مؤسسات عقابية خاصة، يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية.

ويجوز تأهيلهم اجتماعياً عن طريق مشروعات التعمير والإصلاح الزراعي في المناطق النائية<sup>(21)</sup>.

وقبل أن نختم كلامنا عن المؤسسات الخاصة بالأحداث، لا بد أن نذكر سريعاً أن مختلف التشريعات الخاصة بالأحداث<sup>(22)</sup> قد كرّست مبدأ الفصل بين المحكوم عليهم من الأحداث والمحكوم عليهم من الراشدين؛ ممّا يؤمّن ضماناً أساسية لهم ويؤدي إلى إبعادهم عن الانحراف الخلقي والسلوك المنحرف. فالتشريع اللبناني الخاص بالأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر رقم 422/2002، حفاظاً منه على مصلحة الأحداث وتفادياً للتأثير السيئ الذي قد ينشأ عن اختلاطهم بالراشدين بالنظر إلى أن الراشدين أكثر من الأحداث خطورة وأعرق منهم إجراماً قد نص، في المادة 15 منه، على

أَنْ تُنفَّذ العقوبة بوضع الحدث في معهد التأديب<sup>(23)</sup> أو في سجنٍ خاصٍّ بالأحداث، وفقاً لما يُقرّره القاضي.

### وقد قُضِيَ في هذا المجال:

«نقضت محكمة التمييز القرار الصادر عن محكمة جنابات الأحداث بعد قبول طلب النّقض المقدّم من المتّهم الثّاني القاصر بتاريخ ارتكاب الجريمة لأنّ القرار المطعون فيه جاء ناقص التّعليل وفاقداً لأساسه القانوني؛ إذ إنّهُ لم يُبيّن المعطيات الواقعيّة التي أمّلت على المحكمة إتّخاذ تدبير العقوبة المخفّضة بحقّ الحدث، خاصّةً وأنّ كلا المادّتين 2 و41 من قانون الأحداث المنحرفين رقم 422 تاريخ 2002-6-6 توجبان على محكمة الأحداث مراعاة مصلحة الحدث لدى فرض أيّ عقوبة أو تدبير وتبيان الأسباب المُبرّرة لوجود مثل هذه المصلحة عبّر الإشارة إلى ما ورد في التقرير الاجتماعي»<sup>(24)</sup>.

كما صَدَرَ قرارٌ آخر عن محكمة التمييز اللبنانيّة؛ حيث جاء فيه ما يلي:  
«إنّ دور محكمة الأحداث هو فرض التدبير المُلائم على القاصر. قضت محكمة التمييز الحالة محلّ محكمة جنابات الأحداث، بعد إنبرام حكم محكمة الجنابات العاديّة القاضي بنسبة جناية الإتّجار بالمخدّرات إلى القاصر المميّز بالإشتراك مع راشد، بفرض عقوبة التدبير التأديبي عليه نظراً لأحوال المحكوم عليه العائليّة والشخصيّة ولرغبته في متابعة تحصيله العلميّ على ما هو ظاهر من التقرير الاجتماعيّ المُرفق بالملف»<sup>(25)</sup>.

الأمر الذي يطرح إشكاليّة مدى جدّيّة وصحّة تطبيق تلك المادّة على الأحداث في لبنان نظراً لعدم وجود معهد التأديب؟ من أجل ذلك، تبرز ضرورة إنشاء معهد التأديب في لبنان، وبالتالي إبعاد الحدث عن السّجن؛ كلّ ذلك بما يتماشى مع روح نصوص الإتّفاقيّات الدوليّة في قضاء الأحداث. كما تنصّ المادّة 51 من القانون ذاته، أي قانون حماية الأحداث المُخالفين للقانون أو المُعرّضين للخطر، على أنّ ينشأ معهد التأديب بموجب هذا القانون ويحدّد نظامه ومهمّاته بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل، كما تنشأ وتُنظّم بالطريقة ذاتها معاهد أو مؤسسات يقتضيها تطبيق هذا القانون<sup>(26)</sup>.

زدّ على ذلك أنّ المُشرّع اللبناني كرسّ، في المرسوم الخاصّ بتنظيم السّجون رقم 14310 تاريخ 11 شباط 1949، مبدأ الفصل بين مؤسسات الأحداث ومؤسسات البالغين. كما أكّد على أن يوضع القاصرون، موقوفين أو محكومين، في أماكن خاصّة بهم. وقد أحسن بتخصيصه سجوناً للقاصرين؛ إذ هم في الغالب أقلّ خطورة من البالغين. ثمّ أنّ لهم نفسيّة مُختلفة، فهم أميل للإستجابة إلى الإصلاح وأكثر حماسةً للجديد من القيم والأفكار.

الأمر الذي يتماشى مع روح نصوص الإتّفاقيّات الدوليّة، لاسيّما منها الإتّفاقية الدوليّة لحقوق



الطفل لعام 1989 التي نصّت، في المادة 37 منها، بفقرتها (ج)، على أن يُعامل كل طفل محروم من حرّيته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنّه، وبوجه خاص، يُفصل كل طفل محروم من حرّيته عن البالغين، ما لم يُعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك.

كما يتوافق هذا الأمر مع ما جاء في المادة 40 - 3 من الاتفاقية نفسها، والذي يتضمّن تعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات مُنطبقة خصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يُتهمون بذلك أو يُثبت عليهم ذلك.

إلى ذلك، استحدثت المادة 52 من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المُعرّضين للخطر اللبناني رقم 422/2002 مصلحة أطلقت عليها مصلحة الأحداث لدى وزارة العدل تقوم بتنظيم العمل في كل شؤون الأحداث المعنيين بهذا القانون ووضع الخطط الوقائية والتأهيلية المناسبة والإشراف عليها والتنسيق مع أي وزارات أخرى معنيّة في الموضوع ومع القطاع الأهلي الذي تعتمده هذه المصلحة وفقاً للمعايير المُعتمدة. كل ذلك بموجب مراسيم تنظيمية تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل، وأنّه لهذا الأخير أيضاً، بعد ذلك، أن يُحدّد الجمعيات المُعتمدة لدى مصلحة الأحداث، المُشار إليها أعلاه.

### يُثير هذا النصّ العديد من الملاحظات الهامة، يُمكن اختصارها بما يلي:

1 - نادراً ما أعطيت صلاحية الإشراف على قضايا الأحداث لوزارة العدل، وإنّما لوزارة الشؤون الإجتماعية التي بإمكانها الاستعانة بباقي الوزارات لتأمين احتياجات مُلاحقة الحدث ومُحاكمته ثمّ تأهيله وتعليمه، ومنها بالطبع وزارة العدل ووزارات التربية والتعليم التقني ووزارة الثقافة، وربّما السياحة والبيئة وغيرها من الوزارات المعنية بشؤون الحدث، ذلك أن هذا الأخير ليس مُجرّد شخصيّة قانونيّة، وإنّما هو كائن اجتماعي ضلّ عن سلامة الطريق ولا بدّ من إعادته إليه سليماً.

2 - إنّه، وبحسب المفهوم الإداري، لا يُمكن موظّف في درجة أدنى أن يأمر موظّفاً أعلى، فكيف يُشرف رئيس مصلحة على وزارات مختلفة؟

3 - بحسب الدستور والإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان، فإنّ قطاع الجمعيات قطاع مُستقلّ، له حرّية التأسيس والإجتماع والعمل، فكيف من المُمكن إخضاعه لأوامر رئيس مصلحة في وزارة. وبالتالي التّدخل في تنظيمه الداخلي والإداري وتحديد إستراتيجيته وأساليب عمله وتسمية المندوبين الاجتماعيين ودعوتهم لحضور التحقيقات مع الحدث المُخالف للقانون؟

وأكثر من ذلك، فإنّ النصّ، المُشار إليه سابقاً، أي نصّ المادة 52 من قانون حماية الأحداث المُخالفين للقانون أو المُعرّضين للخطر اللبناني، يُمكن هذه المصلحة من ممارسة صلاحيات

النيابة العامة من أجل الدعوة للتحقيقات، وبالتالي حضورها لمتابعتها.

4 - إنَّ العمل الاجتماعي مع الأحداث يُشكل عبئاً على الجمعيات، تتعامل معه بروح الرسالة والخدمة الخاصة بحالات إستثنائية صعبة، من دون أن تفرق في إهمال عمل القطاع العام وبيروقراطيته.

5 - لقد التزم لبنان في إتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989 تأمين مصلحة الطفل الفضلى واتخاذ إجراءات واضحة ومحددة وشاملة ومُتكاملة في مسألة الأحداث. وهذا ما ينفى إنشاء مصلحة في وزارة، لا يمكنها أن تأمر وزارات أخرى، وقد لا تتجاوب معها لاتخاذ هذه التدابير الشاملة والمُتكاملة، وهي غير مُخصّصة في هذا المجال. فإن أقدمت، فإقدامها يشوبه، بلا شك، الكثير من الضعف في الأداء ومن موظفين عاديّين.

6 - ماذا سيحصل عندما يُحدّد وزير العدل الجمعيات المُعتمدة لدى مصلحة الأحداث وفقاً لما نصّت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 52؟

أ - الجمعيات في لبنان كثيرة العدد، وكلها تدّعي خدمة الطفولة والأحداث ورعاية مشاكلهم.

ب - لا يُوجد في لبنان جمعيات مُتخصّصة بهذا الحقل وتعمل له منذ 66 عاماً سوى جمعية حماية الأحداث في لبنان.

ج - إنَّ تحديد الجمعيات المُتعاملة مع مصلحة الأحداث في وزارة العدل من وزيرها دونه صعوبات لا تُخفى على أحد، أهمّها طائفي ومذهبي ومناطقّي. وقد تُعطى للجمعيات ذات الطابع الديني، فتزيد الأمور تعقيداً، ولا يكون لكل ما تقدّم طابعه الوطني المطلوب.

أمّا المادة 53 من قانون حماية الأحداث المُخالفين للقانون أو المُعرّضين للخطر اللبناني رقم 422 / 2002 فقد نصّت على أنه إلى أن تستكمل المصلحة المذكورة تنظيمها، يستمرّ الإتحاد لحماية الأحداث في لبنان في مُمارسة المهام التي كانت منوطة به بحسب القوانين السابقة والتي تقتضيها أحكام القانون الحالي، دون أن يحول ذلك دون أن تُجري وزارة العدل إتفاقات مباشرة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى مُتخصّصة للقيام ببعض المهام السابق ذكرها، وفق المعايير العامة التي تُحدّد بموجب مراسيم تصدر بناءً على اقتراح وزير العدل.

بموجب النص المذكور أعلاه، أتاح المُشرّع اللبناني لوزير العدل إمكانية عقده لاتفاقات مباشرة مع مؤسسات أو جمعيات أخرى مُتخصّصة للقيام ببعض المهام - السابق ذكرها - وفق معايير تُحدّد بمراسيم.

إنَّ كل ما تقدّم من ملاحظات يُخشى معه مُستقبلاً تسييس مشكلة الأحداث، وجعلها عرضةً للضياح والمزيد من التشرذم في هذا المجال الذي لا يتحمّل من مؤدّيه سوى الدقّة في عمله الإنساني وتحقيق مواد الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وما جاء في قانون حماية الأحداث المُخالفين للقانون أو المُعرّضين للخطر، تطبيقاً لتلك الإتفاقية وإعمالاً لها مع ما يتطلبه كل ذلك من تقنية وخبرة لا تتوافر لكل الجمعيات العاملة في حقل الطفولة. كما أن كل ما تقدّم لا يزال يطرح الإشكالية المتعلقة بمعرفة

مدى مفاعيل المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث. الأمر الذي خصصنا لدراسته القسم الثاني من هذا البحث.

## القسم الثاني في مفاعيل المؤسسات الإصلاحية تمهيد وتقسيم:

إنَّ المؤسسات المخصصة للأحداث هي المؤسسات الحكومية والخاصة المُعترف بها رسمياً لإيواء وإيداع الأحداث المنحرفين، أو الذين يُشكلون خطورةً إجتماعيةً من أجل إصلاحهم وإعادة تكييفهم مع البيئة الاجتماعية. والإيداع في إحدى المؤسسات الإصلاحية آخر حل يلجأ إليه المشتغلون برعاية الأحداث؛ إذ إنَّ الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية الأحداث الجانحين تقضي بتفضيل إتباع طريق الإختبار القضائي وأساليب الرعاية مع الحرية في البيئة الطبيعية؛ بحيث لا يُودع الحدث في أي مؤسسة أو معهد إصلاحٍ إلا بعد أن يتحقق فشل علاجه في بيئته الطبيعية. بناءً على ما تقدّم، ونظراً لأهمية دور المؤسسات الإصلاحية في تعزيز حقوق الأحداث، فإننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع بالتفصيل ضمن البابين التاليين على الشكل الآتي:

الباب الأول: في مظاهر خصوصية المؤسسات الإصلاحية.  
الباب الثاني: في أساليب التهذيب في المؤسسات الإصلاحية.

## الباب الأول في مظاهر خصوصية المؤسسات الإصلاحية تمهيد وتقسيم:

تقوم المؤسسات المخصصة للأحداث بتقديم كافة الخدمات التعليمية والمهنية والاجتماعية والصحية والنفسية من أجل تحسين سلوك الأحداث وإتباع الأساليب التربوية لإعادة تكييفهم مع المجتمع. الأمر الذي خصصنا لدراسته الفصلين التاليين على النحو الآتي:

## الفصل الأول: في ماهية الرعاية. الفصل الثاني: في أنواع الرعاية. الفصل الأول

### في ماهية الرعاية

يتلقّى الأحداث في المؤسسات المخصصة لهم الرعاية التعليمية والرعاية المهنية. الأولى توفر لهم فرص الإستمرار في الدراسة وبناء مستقبل ناجح، والثانية تُتيح لهم فرص تعلّم مهنةٍ يستطيعون

العيش بواسطتها بطريق مشروع.

وتعتبر التنشئة على حقوق الإنسان من ضمن المجالات المكونة للحياة المدرسية إلى جانب البيئة والصحة والتربية على المواطنة؛ مما يعزز التعلم ويرسخ القيم في نفوس التلامذة. إن المدرسة تركز التوجيهات الفكرية والاجتماعية والوجدانية التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية لهؤلاء التلامذة. والتربية على حقوق الإنسان في المدارس لا تعني وجود مناهج مستقلة، وإنما المطلوب دمجها في مناهج المواد الدراسية ضمن مراحل مختلفة، لتكون عملية تربوية شاملة تستهدف تكوين التلميذ.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الرعاية داخل المؤسسات الإصلاحية، كركن من أركان التنشئة على حقوق الإنسان، تتسم بعدة سمات؛ فهي إنسانية تهتم بتوعية الإنسان بحقوقه، وعقلانية لأنها تخاطب العقل، وتنويرية لأنها تهتم بمفاهيم مثل الذات والحرية والكرامة والتسامح والمساواة والديمقراطية والمواطنة. وهي أيضاً تربية نقدية بناءً تدعو إلى إعادة النظر في القيم والمبادئ والسلوكيات التي تتنافى مع حقوق الإنسان. فهي، بشكل عام، تهدف إلى تكوين الفرد تكويناً متكاملًا مع الأخذ بعين الاعتبار كل مكوناته العقلية والمعرفية والسلوكية والوجدانية ليكون على علم بحقوقه وواجباته وحقوق الآخرين نظرياً وتطبيقياً؛ مما يؤكد، من جديد، العلاقة المهمة بين المدرسة والمجتمع والمحيط وطرق التفاعل الذي ينبغي أن يتم بينهما من أجل إنجاح أي مشروع للتربية على حقوق الإنسان.

كما أن تربية الإنسان وتعليمه يمثلان القاعدة الأساسية للمنظومة الثقافية؛ إذ تؤدي المدرسة وظيفة إنتاج ثقافة وطنية من خلال بث جملة من المبادئ والقيم ذات الصلة الجماعية الوطنية. كما ترتبط المسألة التربوية والتعليمية للإنسان بتنشئته الاجتماعية من خلال الأسرة، حيث يتلقن، منذ كونه طفلاً، لغته والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه.

من هنا، يقتضي التركيز على مراجعة البرامج والمناهج الدراسية وتجديدها لضمان سلامة التربية الهادفة البناءة، وأيضاً التركيز على الظروف المرتبطة بالبيئة المدرسية والتي ينبغي أن تجسد احترام حقوق الإنسان، كالعلاقة ما بين المعلم والتلميذ وما بين المعلم ومدير المدرسة وما بين التلامذة أنفسهم أو المعلمين أنفسهم. كما يتعين تطوير إهتمامات المدرسة واختصاصاتها لتصبح مركزاً للإشراف الاجتماعي والقضائي، ولتقديم الاستشارات للشباب، ولا سيما أولئك الذين يعانون من مشاكل خاصة تتعلق بالأسرة أو الرفاق أو الذين وقعوا في مهاوي الانحراف الناتجة عن استعمال المخدرات مثلاً. كما ينبغي تشجيع الشباب للمساهمة في العملية التعليمية وبالإشتراك في وضع القواعد والسياسات التي تحقق العدالة للتلامذة، وتنمية شعورهم بالانتماء إلى المؤسسات التعليمية والاجتماعية المعنية بتعليمهم وتنظيم أنشطتهم والإشراف عليها.

تأسيساً على ما تقدم، يمكننا القول إن الرعاية داخل المؤسسات الإصلاحية لم تعد تقتصر

على الأطر والمناهج الدّراسيّة التقليديّة، بل أصبحت تتناول تهذيب الشّخصيّة وتدعيمها بالمقوّمات الأخلاقيّة الصّالحة والاتّجاهات الاجتماعيّة البناءة. من أجل ذلك، تبرز الحاجة ملحةً وضروريّةً للعمل على تعزيز شخصيّة التّلامذة وتنمية مواهبهم وقدراتهم العقليّة والبدنيّة؛ هذا فضلاً عن الإضطلاع بأنشطة التّدريب المهنيّ وتوفير الفرص المناسبة في هذا الحقل. كما تبرز الحاجة إلى بيان أنواع الرّعاية داخل المؤسّسات الإصلاحيّة الخاصّة بالأحداث. الأمر الذي جعلنا منه موضوعاً لدراستنا في الفصل التّالي.

## الفصل الثّاني في أنواع الرّعاية

لقد سَبَقَ وأوضحنا أنّ الرّعاية داخل المؤسّسات الإصلاحيّة، كركنٍ من أركان النّشئة على حقوق الإنسان، تتسمّ بعدّة سمات؛ هذا فضلاً عن أنّها متنوّعة ومتشعّبة، فهي تكون تعليميّة، مهنيّة، نفسيّة واجتماعيّة...

بالنسبة للرّعاية التّعليميّة، فإنّ الأحداث في معهد إصلاح الأحداث في لبنان يتلقّون الدّروس الابتدائيّة والأخلاقيّة والدّينيّة والمدنيّة وفقاً لبرنامج تضعه إدارة المعهد يُصادق عليه المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة التي تراعى فيه حدود إستعداداتهم ومؤهّلاتهم وميولهم. أمّا بالنسبة للرّعاية المهنيّة، ففي معهد إصلاح الأحداث في لبنان، فإنّ الحدث يدرّب على إحدى الحِرَف الموجودة في المعهد وفق إمكانيّاته واستعداداته وميوله. ويسعى الأخصائيّ الاجتماعيّ لإيجاد عملٍ له خارج المعهد للتّقرب والانفتاح على الحياة العاديّة والبيئة الحقيقيّة التي ينبغي أن يعيش فيها الحدث بعد إخلاء سبيله.

وفي هذا الإطار، تجدر الملاحظة إلى أنّ كفالة الجانب الإقتصاديّ لهؤلاء الشّباب من أهمّ العوامل التي تُساعد على استقرار حياتهم في أسرهم التي قد لا ترحّب بعودتهم إليها إلا إذا كانوا قادرين على تحمّل أعباء معيشتهم وقادرين على معاونة أسرهم في الحياة. فإذا تبين أنّ الأسرة لم تنهيّا لتقبّل الحدث بعد تخرّجه وإقامته معها، أو تبينّ عجزه عن كفالة نفسه لضآلة ما يكتسبه من أجر، فإنّ المؤسّسات تستمرّ في إيوائه حتّى تتوفّر له المقوّمات اللاّزمة لمعيشته.

وفي معهد إصلاح الأحداث في لبنان، يقوم المدرّس المهنيّ بتعليم الأحداث أصول المهنة ويشترك في الأعمال التّربويّة الأساسيّة ويحرّك في كلّ حدث إندفاعه للمهنة وذوقه ويكيّفه بنظام عمليّ<sup>(27)</sup>. والحِرَف التي يحتويها المعهد تتضمّن أعمال الكهرباء، وميكانيك السيّارات والنّجارة والحداثة وأعمال البناء والتّفصيل والخياطة.

ولا شكّ أنّ التّدريب المهنيّ داخل مؤسّسات الأحداث يُحقّق أغراضاً متعدّدة. فهو يُتيح للحدث أن يتعلّم حرفةً يستطيع أن يعيش منها بعد خروجه من المؤسّسة؛ هذا فضلاً عن غرس الثّقة في

نفسه. كما أنه يُقدّم له قيمةً معنويةً وماديةً يجعلانه يبتعد عن طريق الانحراف واليأس، ويدفعه إلى هدف بناء المستقبل بأسلوب شرعيّ مقبول في المجتمع.

أمّا بالنسبة للرعاية الصحيّة للحدث، فإنّها تبدأ منذ دخوله المؤسسة؛ حيث يُوقع عليه الكشف الطّبيّ العام لمعرفة الأمراض التي يكون مصاباً بها من أجل علاجه. وفي معهد إصلاح الأحداث في لبنان، يقوم طبيب المعهد، في ما خلا الحالات الطارئة المستعجلة، بزيارة المعهد مرّة في الأسبوع، ويُشيرُ بكلّ ما يراه لازماً من أسباب الوقاية. وتقوم الممرضة بتقديم الإسعافات الأولية وتطبيق العلاج وفق إرشادات الطبيب<sup>(28)</sup>.

ويلحق بالنّاحية الصحيّة أنّ يكون مكان تنفيذ هذا التّدبير ملائماً؛ بحيث لا تزيد فيه كثافة الأحداث على حدٍّ معيّن. ويجب أنّ يشتمل على عدّة أماكن يُخصّص بعضها للنّوم وبعضها للطعام وبعضها للعمل. كذلك من أجل المحافظة على صحّة النّزلاء، تعتمد المؤسسات إلى توفير الغذاء الصّحيّ والملائم لهم، فتقدّم الوجبات النظيفة وفي أوقات منتظمة.

ويقدم معهد إصلاح الأحداث في لبنان كمّيّة من الطّعام وفق لائحة شهريّة تفصيليّة يضعها المدير مع طبيب المعهد، وألبسة لائقة للأحداث وأعدّة لائقة للنّوم تتناسب مع فصول السّنة<sup>(29)</sup>. ومن أجل صحّة الأحداث، تعمل المؤسسات على توفير النّشاط الرّياضيّ. وهي تخصّص، في سبيل ذلك، جزءاً من البرنامج اليوميّ يكون عادةً بعد الظّهر حتّى يُتاح للحدث فرصة تقوية بنيته وممارسة النّشاط الذي يميل إليه.

وبالنسبة لأهمّيّة الرّعاية الصحيّة، فإنّها لا شكّ تساهم في التّأهيل على نحو فعّال لما توفّره للمحكوم عليه من علاج للعلل البدنيّة أو العقليّة أو النّفسيّة التي يعاني منها. فتزِيل بذلك العوائق التي يمكن أنّ تؤدّي به إلى السّلوّك السيّء. كما أنّها تسهم في تعويد الأحداث على النّظام والنّظافة بحيث تصبح هذه العادات عنصراً من عناصر النّجاح في الحياة، إلى جانب ما توفّره هذه الرّعاية من الإحتفاظ بالقوّة البدنيّة والنّفسيّة والعقليّة التي تعين المحكوم على القيام بدّوره في المجتمع والإعتماد على نفسه في كسب العيش.

أمّا فيما يتعلّق بالرّعاية النّفسيّة، تُجرى للأحداث الإختبارات النّفسيّة اللاّزمة لتقدير حالتهم النّفسيّة والتّعليميّة ورسم طريقة علاجهم. ويجوز الإستعانة بأخصائيّين في هذا المجال. وهذا التّدبير يتفق مع الإتّجاهات العلميّة الحديثة التي تؤمّن بالفروق الفرديّة في القدرات والتمويل والإستعدادات ومستوى الذّكاء حتّى يكون توجيه النّزلاء المؤسسة قائماً على الأسس العلميّة.

وتعمل المؤسسات الإصلاحية في لبنان على عقد إجتماعات إرشادية جماعيّة لعلاج الأحداث وتحولّ الحالات التي تحتاج إلى خدمات متخصصة إلى العيادة النّفسيّة المركزيّة. ويبقى الطّبيب النّفسيّ على إتّصال مع الإدارة من أجل مراقبة الحدث وتوجيه المربيّين إلى الأساليب الواجب اعتمادها في تربيته<sup>(30)</sup>.

## الباب الثاني في أساليب التهذيب في المؤسسات الإصلاحية تمهيد وتقسيم:

تعتمد مؤسسات الأحداث على الأساليب التربوية الحديثة في التعليم والتهذيب عن طريق أخصائيين تتوفر لديهم الكفاءات اللازمة كل في مجال اختصاصه. كما للرعاية اللاحقة أهميتها في إصلاح الحدث وتأهيله؛ هذا فضلاً عن نظام الحرمان من بعض المزايا. بناءً على الإعتبارات المذكورة، يأتي تقسيم الباب الحالي إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: في ماهية أساليب التهذيب في المؤسسات الإصلاحية.

الفصل الثاني: في الرعاية اللاحقة والنظم التأديبية في مؤسسات الأحداث .

### الفصل الأول

#### في ماهية أساليب التهذيب في المؤسسات الإصلاحية

تقوم مؤسسات الأحداث بدورها الرعائي والإصلاحي على أساس الفصل بين الجنسين، ووضع الأحداث في مجموعات تتفق مع سنهم وميولهم المختلفة؛ بحيث يسودها الجو العائلي. وتمارس كل مجموعة النشاطات والهوايات المختلفة التي تساهم في تكييفها مع البيئة الخارجية. كما تعمل مؤسسات الأحداث على توفير الفرص للحدث من أجل العودة إلى أسرته الطبيعية، ومن أجل إيجاد عمل ملائم له بعد الإفراج عنه، أي أن عمل المؤسسات لا ينتهي بمجرد خروج الحدث من المؤسسة بل أن تستمر في رعايته بعد ذلك بهدف منعه من العودة مرة أخرى إلى طريق الجريمة.

بالنسبة للرعاية الاجتماعية في مؤسسات الأحداث، فإنها تبدأ باستقبال الحدث الذي يأتي إلى المؤسسة وهو مشحون بانفعالات الخوف والقلق. ويقوم باستقباله الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على إزالة مخاوفه وعلى إعادة الثقة والطمأنينة إلى نفسه وتهيئته للإندماج في حياته الجديدة. ثم توضع برامج النشاط الاجتماعي التي يشرف على تنفيذها الفنيون من الأخصائيين الاجتماعيين والرياضيين بقصد إعادة تأهيلهم وإعدادهم للعودة إلى الحياة في المجتمع من جديد.

ويقوم المربي في معهد إصلاح الأحداث في لبنان بمهمة تربية الأحداث الذين يُعهد إليه بهم وذلك خارج أوقات الدراسة أو التعليم المهني وفقاً للأصول التربوية الحديثة. وهو ينظم حياة الأحداث في ضروراتها الأولية، كالنّهوض من النوم والنوم والأكل والنظافة والقواعد الصحية والأعمال التوجيهية... هذا بالإضافة إلى أنه يهتم بالفعاليات التربوية الموجهة والروابط القائمة بين الأهل وأولادهم والاتجاهات المختلفة. كما يتناول المربي وجبات الطعام مع فريقه ويتعاون مع المدرس في عملية التقويم والتأهيل وفقاً للبرامج الموضوعية<sup>(31)</sup>.

وفي هذا الإطار، يعمل الأخصائيون في المؤسسة على الإهتمام بتنمية الهوايات بين الأحداث في

نواحي التمثيل والموسيقى والرسم والزراعة والتربية الفنية والإطلاع على الكتب العلمية الموجودة في مكتبة المؤسسة. والنشاط الترفيهي له الأثر الكبير في تنمية شخصية الأحداث وإزالة التوترات المختلفة التي تؤدي بهم إلى السلوك المنحرف. ولذا، فإن الإهتمام بهذا النشاط يأخذ جهداً كبيراً من قبل العاملين في المؤسسات. والهوايات تأخذ صوراً مختلفة وجميعها ترمي إلى تأهيل الحدث وإصلاحه.

ويتخذ الأخصائي من النشاط الرياضي وسيلة لإعداد الحدث في المؤسسة كمواطن صالح وينمي لديه الشعور بالثقة. فالنشاط الرياضي من الوسائل الهامة في التربية البدنية والجسدية عند الطفل وإظهار مهاراته في حال تفوقه. فالألعاب الجماعية تخلق عند الحدث قدرات التعامل مع الجماعة وأخلاقيات التصرف العام. وهي بهذا تحقق خطوة متقدمة في تقويم شخصية الحدث المنحرف إلى جانب ما توفره أيضاً من صحة بدنية ونفسية تعمل على إزالة الشعور بالنقص وغرس الثقة بالنفس التي يكون لها بالغ الأثر في تكوين الشخصية السوية.

أما بالنسبة للزيارات، فإن مؤسسات الأحداث تسيّر في اتجاهين. فالإتجاه الأول يرمي إلى ربط الحدث في المؤسسة كي يتمكن من تربيته وتنقيفه؛ أما الإتجاه الثاني فيرمي إلى ربطه بأسرته لأنه سيعود إليها ويعيش في كنفها ورعايتها.

والمشرّع اللبناني أجاز لمدير معهد الإصلاح منح الإجازات للأحداث بالخروج من المعهد مدة لا تتجاوز الأسبوع لزيارة ذويهم وذلك للذين مضى على وجودهم مدة ثلاثة أشهر على الأقل وبرهنوا خلالها على سلوك حسن. ولا تعطى الإجازة أكثر من مرة واحدة للحدث الواحد خلال ثلاثة أشهر إلا في حالات طارئة يعود تقديرها للمدير<sup>(32)</sup>.

والهدف من إتباع نظام الزيارات يكمن في تنمية ولاء الحدث لأسرته وللمجتمع وعودته إليها عندما تصبح الأسرة صالحة لتقبل الحدث. كما يمكن لإدارة معهد إصلاح الأحداث في لبنان أن تقبل الهبات المعدة لتوزيعها على الأحداث بعد موافقة المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتوزع هذه الهبات وفقاً لبرنامج يضعه مدير المؤسسة. كما يعطى للأحداث عائدات عملهم بموجب قرار من المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية<sup>(33)</sup>.

وهنا، يبرز التساؤل حول معرفة أهمية الرعاية اللاحقة للأحداث وأبرز النظم التأديبية في مؤسسات الأحداث؟ الأمر الذي سنتولى دراسته في الفصل التالي.

## الفصل الثاني

في الرعاية اللاحقة والنظم التأديبية في مؤسسات الأحداث  
لقد سبق وأوضحنا أن الرعاية اللاحقة تستمد أهميتها من كونها تعمل على إتمام جهود التأهيل والتأهيل التي بذلت في المؤسسة. كما أنها تعمل على وقاية المفرج عنه من التعرض للعوامل المفسدة



من جديد؛ هذا فضلاً عن أنها تهدفُ إلى متابعة تأهيل الحدث بعد الإفراج عنه، والوقوف على مدى تكيفه مع الأسرة وفي المجتمع وفي الدراسة والعمل من أجل مساعدته ليستقر في حياته الإجتماعية لإبعاده عن طريق الانحراف والجريمة.

أمّا بالنسبة للنّظم التأديبية في مؤسّسات الأحداث، فلا شكّ أنّ هذه المؤسّسات، بحكم وظيفتها، تعمل على معاملة الأبناء بلين في سبيل علاجهم وحمايتهم وتعليمهم. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، فهي تتّبع نظام المكافآت بالنسبة للحدث الذي يُبدي تحسّناً في سلوكه. كذلك تتّبع نظام الحرمان من بعض المزايا بالنسبة للأحداث الذين يبدون عدم المبالاة ومخالفة النّظام إذا كان ذلك يسهم في إصلاح أحوالهم.

ففي معهد إصلاح الأحداث في لبنان، فإنّ الأحداث يخضعون للقصاصات في الحدود التالية: التّأنيب؛ فرض عمل إضافي؛ منع الحدث من مقابلة ذويه لمدة معيّنة، كذلك منعه من زيارتهم لمدة أقصاها ستة أشهر؛ عزل الحدث عن رفاقه<sup>(34)</sup>.

## الخاتمة

لقد أوضح البحث الحالي أنّ اختلاط الحدث مع مُحترفي الإجرام في السّجون العادية يمحو كلّ أثرٍ إصلاحيّ، ويُفسّخ المجال أمامه للعودة إلى الجريمة والانحراف. وعلاج ذلك يكون بإنشاء مؤسّسات مُتخصّصة بعيدة كلّ البعد عن مظاهر السّجون العادية، تتولّى إكمال مهمّة تأهيله للعودة إلى الحياة الإجتماعية من جديد.

ولا شكّ في أنّ المؤسّسات الإصلاحية في حالة تطوّر مُستمرّ؛ إذ إنّها مدعوّة لمواجهة مشكلة الانحراف المتطوّرة أيضاً مع تغيّر الظروف والأحوال الإجتماعية والإقتصادية. فالمرونة في مواجهة المواقف الجديدة هي التي تضمن استمرار الوظيفة الإجتماعية التي تُؤدّيها هذه المؤسّسات، وإلا فإنّ بقاءها على نظام واحد ومنهج واحد قد يُؤدّي حتماً إلى تجرّدها، ومن ثمّ إلى عدم جدوى نشاطاتها لعدم انطباقها على المتطلّبات المُستجدة في ميدان الوقاية والعلاج.

وبالتالي لن نستغرب قيام مؤسّسات جديدة أو أنظمة أحدث من السابقة لمواجهة مشكلة الانحراف عند الأحداث؛ إذ إنّ، فتوظّف نتائجهما في تطوير الإستفادة من التجارب والتّقييم المُستمرّ لعمل الأنظمة والمؤسّسات هما من ميّزات هذا العصر المؤسّسات وأدائها. إلى جانب ذلك، فإنّ المؤسّسات المُختصّة بشؤون الأحداث قد أصبحت لا تستوعب معظم الحالات المُحالة إلى المحاكم. لذلك، نرى ضرورة الإسراع في إنشاء المؤسّسات المتنوّعة لاستيعاب هذه المُشكلة، ومُحاولة اقتلاعها من الجذور، بقدر الإمكان، أو الحدّ من آثارها الضّارة.

وفي لبنان، فإنّ الأمر يحتاج إلى دراسة متعمّقة وواسعة ووضع أسس متكاملة لإنشاء المؤسّسات الإصلاحية التي يمكن أن تستوعب الأحداث من الجنسين. ونرى أنّ صدور القانون رقم 422 بشأن

حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، الصادر في 6 حزيران 2002، يُشكل خطوة متطورة في مجال معالجة إنحرافهم أو تعرضهم لخطر الإنحراف. ويبقى أن نشير إلى أن الأمر يحتاج لتطبيق عملي وعلمي سليم وذلك عن طريق إيجاد المؤسسات الاجتماعية والتدريبية المتخصصة التي تشكل الركيزة الأساسية لسياسة مكافحة الإنحراف عند الأحداث أو الحد من خطورته أو الوقاية منه.

وحتى تكتب السيادة لهذه المبادئ، ينبغي دوماً متابعة التقدم المُحرز في تنفيذ القواعد الدولية من قبل المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بذل الجهود المتواصلة من أجل تنفيذ المبادئ الواردة في القواعد الدولية.

### الهوامش:

(1) إن هذا الإتجاه الحديث في مجال العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث المنحرفين جاء في إطار تطور عام لمفهوم العقوبة الجزائية ووظيفتها؛ بحيث أصبحت هذه الأخيرة وسيلة لها مؤسساتها المؤهلة لتمكينها من تحقيق أهدافها.

(2) قواعد بكنين، المقاضاة والفصل في القضايا، الجزء الثالث، القاعدة رقم 19 - 1.

(3) قواعد بكنين، العلاج خارج المؤسسات، الجزء الرابع، القاعدة رقم 26 - 3.

قواعد بكنين، التحقيق والمقاضاة، الجزء الثاني، القاعدة رقم 13 - 4.

القواعد 24، 26/1، 26/2 و 28 من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث، المعروفة بـ «قواعد بكنين».

(5) قواعد بكنين، العلاج خارج المؤسسات، الجزء الرابع، القاعدة رقم 29.

وفي المعنى ذاته: المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ المادة 40 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989)؛ والقاعدة 30 من قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المُجردين من حريتهم لعام 1990.

(6) وقد نصت المادة 124 من قانون العقوبات اللبناني المُلغاة على ما يلي:

«من عهد به من القاصرين إلى إصلاحية يُحجز في معهد تعليم خاص يُلقن فيه الدروس الابتدائية والأخلاقية والدينية، ويتعلم إحدى الحرف ويمارس الرياضة البدنية».

(7) صدرت مراسيم لاحقة تُعدل من أحكام المرسوم رقم 6675 تاريخ 6 آب 1946. فقد صدر مرسوم رقم 64 بتاريخ 8 نيسان 1953، ونص، في المادة الأولى منه، على أنه يلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية معهد إصلاح الأحداث. أنشئ هذا المعهد بمقتضى المرسوم رقم 6675، السابق ذكره، في مكان خاص أُفرز له في سجن «الرمّل» وفي جميع السجون الأخرى، ثم في سرايا قرية «بحنس» المعروفة اليوم بـ «زهر الصوان». وقد كانت تدير شؤون هذا المعهد لجنة مؤلفة من مندوبين عن الوزارات الآتية: التربية الوطنية، العدلية، المالية، الداخلية ومن مفتش التعليم الابتدائي في بيروت ومن مندوب عن جمعية حماية الأحداث. أمّا من الناحية القضائية، فقد كان يُشرف عليه النائب العام لدى محكمة الاستئناف وقتئذ، والنائب العام لدى محكمة التمييز اليوم. ويؤمن الارتباط بين الدوائر القضائية وإدارة هذا المعهد رئيس قلم النيابة

العامّة الإستئنافية، حينذاك، ورئيس قلم النيابة العامة التمييزية، اليوم، بوصفه رئيساً لمكتب الأحداث المنشأ بمذكرة وزارة العدل الصادرة في 16 نيسان سنة 1947 رقم 3174.

ولا تزال أحكام المرسوم رقم 6675 صالحة للإعتماد في ظل القانون الجديد، أي القانون الخاص بحماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم 422 / 2002.

(8) في لبنان، صدر المرسوم رقم 16734 بتاريخ 22 / 6 / 1964 الذي يتعلق بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث؛ حيث تتناول مهمة المعهد تلقين الأحداث الدروس الإبتدائية والأخلاقية والدينية والمدنية وتدريبهم على إحدى الحرف وفقاً لبرنامج تضعه إدارة المعهد يصادق عليه المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تراعى فيه حدود استعداداتهم ومؤهلاتهم وميولهم.

ويقبل معهد الإصلاح جميع الأحداث المحكومين بالتدابير الإصلاحية. ويمكن قبول الأحداث المحكومين بالتدابير التأديبية إلى أن ينشأ معهد خاص لهم، وذلك بموافقة المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إذا كان ذلك لا يتعارض مع مصلحة الأحداث المحكومين بالتدابير الإصلاحية. (المادة الثانية من المرسوم المذكور أعلاه).

أنشئت دار الملاحظة في لبنان بمقتضى المرسوم رقم 18767 تاريخ 21 شباط 1958. وقد فرض المرسوم رقم 11541 تاريخ 23 / 12 / 1968، في المادة التاسعة منه، تعيين رئيس لدار الملاحظة المذكورة حائزاً على شهادة جامعية في علم النفس والتربية وفي الخدمة الاجتماعية وسبق له وخدم في إدارة إحدى المؤسسات مدة لا تقل عن الثلاث سنوات.

(10) صدر المرسوم رقم 3666 تاريخ 30 كانون الأول 1953 الذي يعين المؤسسات التي يمكن إرسال الأحداث إليها والمحكوم عليهم بتدابير الحماية، كذلك غير الأحداث المحكوم عليهم بالتدابير الاحترازية، وترسل خلاصات الأحكام القاضية بتدابير الحماية والتدابير الاحترازية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، فيعين المدير العام لهذه الوزارة المؤسسة التي يوضع فيها المحكوم عليه. وهذه المؤسسات هي: دار الأيتام الإسلامية - دار صغار العمال اللبنانيين - ميثم القديس يوسف - مأوى العجزة الأرثوذكسي - ميثم القديس شارل - مأوى العجزة الماروني - مستشفى القديسة تريز للأطفال - دار الرحمة - الميثم الدرزي - مستشفى الأطفال والأولاد - دار العجزة الإسلامي - لجنة الخدمات الاجتماعية في طرابلس - مأوى تليشحا للعجزة في البقاع - ميثم مار مخايل - ميثم زهرة الإحسان - ميثم مار الياس بطينا - مدرسة العميان الإنجيلية - جمعية الشابات المسلمات في بيروت - مدرسة العميان السويرانية - جمعية تأمين العمل - فرع الفتيات الجانحات ومؤسسة الآباء الكوشيين في عبيه.

(11) قواعد بكن، المقاضاة والفصل في القضايا، الجزء الثالث، القاعدة رقم 19.

(12) أما في إنكلترا، فيُحجز الأحداث في مراكز الملاحظة بانتظار اتخاذ قرار بشأنهم، حيث تجرى لهم كافة الفحوص والدراسة عن أحوالهم النفسية والاجتماعية والصحية وأوضاعهم العائلية. وتستنير المحكمة بهذه المعلومات لكي تتمكن من تقرير العلاج المناسب.

(13) تم حديثاً إنشاء مركز لاستقبال الأحداث المسؤولين والمتشردين في منطقة الكحالة، تُشرف عليه جمعية «الاتحاد لحماية الأحداث» بواسطة إختصاصيين في هذا المجال.

(14) حلقة الدراسات الأوروبية للرعاية الاجتماعية التي عقدتها الأمم المتحدة عام 1949.

(15) المادة التاسعة من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم

422 / 2002، الصادر في 6/6/2002.

- (16) ومن الجمعيات غير الحكومية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان، الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل، تجمع الهيئات الأهلية من أجل حقوق الطفل في لبنان، جمعية دار الطفل اللبناني، كاريتاس لبنان والمؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني.
- (17) المادتان 44 و 45 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989.
- (18) إن دار الراعي الصالح ذات طابع ديني معين، مما ينتج حرمان الفتيات الجانحات ذوات التبعية الدينية المختلفة من هذه الخدمة الاجتماعية.
- (19) في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض مؤسسات الأحداث الشبان في بعض الدول المتقدمة:

السجون المدرسية للشبان في فرنسا. وهي مؤسسات تعمل على أساس علاج الحدث البالغ وتأهيله بأسلوب يتسم ببعض الشدة إذا ما قورن بالنظام المطبق داخل مؤسسات الأحداث.

وأيضا مؤسسات «البورستال» في إنكلترا التي يرسل إليها الأحداث بين سن السادسة عشرة والحادية والعشرين من الذكور والإناث الذين يُظهرون سلوكا سيئا وتصرفات خطيرة في المدارس الإصلاحية أو الذين سبق اتهامهم في جرائم خطيرة أو الذين لم يتقيدوا بشروط نظام الاختبار القضائي والذين يُبدون سلوكا منحرفا ويختلطون بأناس من ذوي السلوك السيئ والذين ترى المحكمة، من خلال سلوكهم وظروف الجريمة، أن هذا الإيداع أجدى في تأهيلهم وإصلاحهم. ولا يرسل الحدث البالغ إلى مثل هذه المؤسسات إلا بعد اطلاع المحكمة على التقرير المقدم عن حالته والذي يفيد صلاحية المذهب لمثل هذا النوع من العلاج.

ونذكر أيضا مؤسسة «الميرا» «Elmira» للشبان في الولايات المتحدة التي يسود فيها أسلوب المعاملة التأديبية والتربوية. وأيضا مجالس إصلاح الشبان في الولايات المتحدة التي أصبحت هيئات للأحداث تابعة للولاية، وأدت، بصفتها هذه، خدمة في تحسين مدارس التدريب وبرامجها الخاصة بالإفراج وإنشاء مدارس ومخيمات للشباب المنحرفين.

جدعون، نجاة: «جرائم الأحداث في القانون الدولي والداخلي - دراسة مقارنة»، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية، بيروت- لبنان، 2013، ص 685 و 686.

(20) En France, l'emprisonnement ferme est plus rare et obéit à des règles spéciales destinées à protéger le mineur (art. 20 - 2, al. 4, ord. 2 Février 1945, mod. 1. 16 déc.1992). Les mineurs purgent leur peine dans un quartier spécial d'une maison d'arrêt (art D. 519, C. pr. pén.). Un régime particulier et individualisé est appliqué aux jeunes condamnés, favorisant notamment l'éducation et la formation professionnelle (art. D. 515, al. 1er, C. pr. pén.). On tente d'éviter tout phénomène de «contagion» et, de façon plus générale, il convient de faciliter la réinsertion sociale de ces jeunes condamnés.

Certaines activités destinées à faciliter la réinsertion sociale

sont proposées:

activités éducatives, lectures, jeux. . . sans oublier le travail. La volonté de protéger le mineur est toujours présente, et c'est pour-quoi certaines mesures comme la période de sûreté de l'article 720 – 2 du Code de procédure pénale sont exclues (art. 720 – 3, C. pr. pén.; Crim. 11 Mai 1988, Bull. crim., N° 210).

En outre, et en toute hypothèse, le mineur ne peut jamais, contrairement aux majeurs, être privé de certaines avantages, comme la suspension ou le fractionnement de la peine, le placement à l'extérieur, la permission de sortir ou la libération conditionnelle.

(21) يُنادي علم الإجرام التقدمي بتفضيل العلاج غير المؤسسي على الإيداع في المؤسسات الإصلاحية. ولا يجوز أن يُحبس المُجرم الحدث إلا إذا لم يكن هناك أي علاج آخر مناسب له. بمعنى آخر، إذا لم يكن هناك مناص من إيداع الحدث في مؤسسة إصلاحية، ينبغي أن يقتصر الحرمان من الحرية على أدنى درجة ممكنة، مع اتخاذ ترتيبات مؤسسية خاصة للحبس، ومع مراعاة الفوارق في أصناف المجرمين والجرائم والمؤسسات. بل الواقع هو أنه ينبغي إيلاء المؤسسات «المفتوحة» أولوية على المؤسسات «المغلقة». وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون أي مرفق من هذا القبيل ذا طابعٍ إصلاحيٍّ أو تهييبيٍّ، لا أن يكون له طابع السجن.

(22) المادة 15 من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم 422/2002؛ والمادة 49 من قانون الأحداث المصري رقم 31 / 1974.

(23) تنص المادة 14 من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم 422/2002 على أنه «يُوضع الحدث في معهد التأديب لمدة أدناها ثلاثة أشهر. إذا أتم الحادية والعشرين من عمره وما زال في المعهد المذكور، يُمكن للقاضي، بناءً على طلب الحدث أو المندوب الاجتماعي وبعد الاستحصال على تحقيق اجتماعي وعلى تقرير مدير المعهد وبعد الاستماع إلى الحدث، أن يُطلق سراحه مع وضعه، إن اقتضى الأمر، تحت الحرية المراقبة لمدة لا تتعدى السنة، ولا يبقى الحدث في معهد التأديب حتى تنفيذ الأحكام الصادرة بحقه عن قاضي الأحداث أو يُنقل إلى السجن الخاص بالأحداث أو إلى السجن العادي بحسب ما يُقرره القاضي».

(24) تمييز جزائي لبناني، قرار رقم 188/2013، تاريخ 25/6/2013، الرئيس جوزف سماحة، الأعضاء: القاضي / عون، مركز الدراسات والأبحاث في المعلوماتية القانونية (المعروف «مركز المعلوماتية القانونية»)، فرع من فروع كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية. [cij@ul.edu.lb](mailto:cij@ul.edu.lb)

(25) تمييز جزائي لبناني، قرار رقم 206/2013، تاريخ 11/7/2013، الرئيس جوزف سماحة، الأعضاء: القاضي / عون، مركز المعلوماتية القانونية، المرجع السابق.

(26) لقد سبقَ لمجلس إدارة جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان أن تقدّم من وزير العدل عام 1996 بطلب ليُصار إلى عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاستصدار المرسوم

المذكور؛ وحتى الآن لم يتحقق ذلك.

(27) المادة 23 من المرسوم رقم 16734 تاريخ 22/6/1964 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(28) المادتان 28 و 29 من المرسوم رقم 16734 تاريخ 22/6/1964 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(29) المواد 9، 10 و 11 من المرسوم رقم 16734 تاريخ 22/6/1964 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(30) المادة 30 من المرسوم رقم 16734 تاريخ 22/6/1964 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(31) المواد 19، 20 و 21 من المرسوم رقم 16734 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(32) المادة 15 من المرسوم رقم 16734 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(33) المواد 8 إلى 12 من المرسوم رقم 16734 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

(34) المادة 36 من المرسوم رقم 16734 الخاص بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث.

## المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

شمس الدين عفيف، "المستشار المصنف (جزائي) الإلكتروني 2014"، سنة الصدور 2015.

شمس الدين عفيف، "مجموعة المصنفات"، إنتاج شركة دار الكتاب الإلكتروني اللبناني، ش.م.ل.، بيروت- لبنان.

جدعون نجاة جرجس، "جرائم الأحداث في القانون الدولي والداخلي- دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، 894 صفحة.

ب- الشرع الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10/12/1948.

الإعلان العالمي لحقوق الطفل في 20/11/1959.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 16/12/1966.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 16/12/1966.

قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، في 29/11/1985.

الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 20/11/1989.

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)، في 14/12/1990.

قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم في 14/12/1990.

ج- القوانين

المرسوم رقم 16734 بتاريخ 22 / 6 / 1964 الذي يتعلق بتنظيم العمل في معهد إصلاح الأحداث في لبنان.

قانون العقوبات اللبناني المرسوم الإشتراعي رقم 340 تاريخ 1/3/1943.  
قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم 422/2002 الصادر في 6/6/2002.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

A- En français:

- Ginestet Catherine et Garé Thierry, “Droit pénal – Procédure pénale”, Dalloz- Sirey, Paris, Edition 2019.

- Guinchard Serge, Buisson Jacques, “Procédure pénale”, 11ème Edition, Lexis Nexis / Litec, Paris, 2018.

- Pin Xavier, “Droit pénal général”, Dalloz- Sirey, Paris, 2019.

- Stéfani Gaston, Levasseur Georges, et Bouloc Bernard, “procédure pénale”, 26ème Edition, Dalloz- Sirey, Paris, 2017.

B- En Anglais:

- Lauren Paul Gordon, “The evolution of international human rights”, University of Pennsylvania, Press, Philadelphia, 2003.

- Doebbler Curtis Francis, “International human rights law, Cases and materials”, CD Publishing, London, 2004.

ثالثًا: مراجع الإنترنت

مركز الدراسات والأبحاث في المعلوماتية القانونية (المعروف «مركز المعلوماتية القانونية»)، فرع من فروع كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية.

cij@ul.edu.lb

.www.Legfrance.gov.fr -

- Code de procédure pénale en France, la loi adoptée le 1958 (dans sa teneur modifiée).

# رابعة العدوية والمرأة في التصوف الإسلامي

أ. د. لويس صليبا



رابعة العدويّة (180-100هـ/796-717م) شخصيّة تاريخية وسمت التصوّف الإسلامي لأجيال، إذ كانت، على الأرجح، أوّل من تحدّث فيه عن علاقة الحب بين الخالق والمخلوق، وأوّل من أنشد هذه العلاقة بشاعرية مرهفة في قصائد غنائية شجّية مستهلّة ما عُرف لاحقاً بالغزل الصوفي الذي يبدو ظاهره تغزّلاً بالحبّيب في حين أنّه يعبر بالأحرى عن عشق المخلوق العابد لخالقه. ومعظم ما وصلنا عنها يختلط بعناصر تقويّة آجيوغرافية تركّز على العجائب والكرامات، ويعود أقدمه إلى قرنين أو أكثر من وفاتها، كمثّل ما نقله ابن الجوزي (ت597هـ/1201) في صفة الصفوة وفريد الدين العطار (1190-1142م) في تذكرة الأولياء وغيرهما. ومذكّك وحتى يومنا لا تزال أسطورة رابعة تكبر وتتوسّع.

وهي في سيرتها وتحوّلها من مغنيّة إلى ناسكة وعابدة تجسّد نموذجاً للاهتداء نجده عند كثير من القدّيسات في المسيحية، بدءاً من مريم المجدليّة وحتى يومنا. وبحثنا الموجز عنها هذا سيركّز على محاور أربعة من سيرتها وتعليمها: بتوليّتها، الحبّ الإلهي عندها، أثرها في الغرب، وشطحاتها، علماً أنّ أثر رابعة في الفكر الصوفي الغربي لم يدرس في السابق، ولا سيما في العربية.

## 1 - بتوليّة رابعة

يتفق أكثر الروايات على أنّ رابعة العدويّة عاشت ناسكة بتول في برية البصرة جنوب العراق وفي هذه المدينة.

والتزامها بالبتوليّة ظاهرة غير مألوفة في الإسلام الذي يدعو إلى الزواج وينتقد الحياة الرهبانيّة. وحتى في المسيحية وفي الهندوسية كذلك فالحياة الرهبانية للنساء تقليد متأخّر. وظاهرة النساء اللواتي تنكّرن بزي رجال ليعشن رهباناً في الأديار معروفة ومنهن القدّيسة مريم المصرية، والقدّيسة مارينا المارونية، وغيرهما.

ورغم أنّ الزواج هو القاعدة في الإسلام، نجد أنّ العديد من المتصوّفين عاشوا البتوليّة. وفي أطروحة أكاديميّة لها، بيّنت د. ساره الجويني (تونس)<sup>(1)</sup> أنّ المسيح هو النموذج الأمثل للكائن النفيس في الفكر الصوفي الإسلامي. والمسيح هو نموذج البتولية الأسمى في المسيحية والإسلام على السواء. فلا يُستغرب أنّ يستلهم منه العديد من المتصوّفين هذا النمط من الحياة.

يقول الحكيم الترمذي (ت320هـ): "المستحقّ لختم الولاية رجل ختم به دورة الملك، وتختتم به الولاية. وله وزير اسمه يحيى روحاني المحتد إنسي المشهد" (الجويني، م. س، ص202). ويقول ابن عربي (638-558هـ/1240-1164) متبنيّاً ما ذهب إليه الترمذي: "ختم الولاية

على الإطلاق فهو عيسى عليه السلام. فهو الولي بالنبوة المطلقة في زمان هذه الأمة“. (الجويني، م. س، ص202).

وقد وجد المتصوفة في القرآن ما يدعم توجّهم نحو البتولية. مثل: إن من أزواجكم وأولادكم عدوّاً لكم فاحذروهم إنّما أموالكم وأولادكم فتنة واللّٰه عنده أجر عظيم (التغابن 15-14/64). وأيضاً: المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خيرٌ عند ربِّك ثواباً وخيراً أملاً (الكهف 46/18). وتداولوا أحاديث منسوبة للرسول تشيد بالبتولية وتدعو إليها، وذلك خلافاً لما في السنّة والنبوة والسيرة من دعوة حثيثة إلى الزواج. كالحديث الذي أخرجه أبو حفص عمر السهروردي (-539هـ) في عوارف المعارف، وأبو طالب المكي (ت386هـ) في قوت القلوب: ”خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ الذي لا أهل له ولا ولد“. وحديث آخر أخرجه أبو طالب المكي في قوت القلوب: ”إذا كان بعد المائتين أبيحت العزوبة لأمتي، ولأن يربّي أحدكم جرو كلبٍ خيرٌ من أن يربّي ولداً“.<sup>(2)</sup> ومن أوائل الداعين إلى العزوبة صراحة الحسن البصري، وهو رائد الزهّاد في الإسلام، ذكر له عبد الوهاب الشعراني (973-898هـ) في طبقاته قوله: ”إذا أراد الله بعيداً خيراً في الدنيا لم يشغله بأهل ولا ولد“ (بدوي، م. س، ص54-53، نقلاً عن الطبقات للشعراني، ج1، ص25). ومن مآثورات الصوفيّة في البتولية، قول مالك بن دينار (ت127هـ/748) الذي أخرجه أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء: ”لا يبلغ الرجل منزلة الصديقين حتى يترك زوجته أرملة، ويأوي إلى مزاب الكلاب“.

وقيل لإبراهيم بن أدهم (162-100هـ) أفلا تتزوّج؟ فأجاب: لو استطعت لطلّقت نفسي“. فهذا التوجّه نحو البتولية نجده واضحاً في بدايات التصوف. ويبقى أن رابعة تميّزت بأنّها امرأة بتول بل وناسكة، وهذا ممّا لم يكن مألوفاً بتاتاً في الإسلام. بل كان لها أثرٌ حاسمٌ ودورٌ خطير في جعل البتولية قاعدة و”سنّة“ في التصوف. وفي ذلك يقول د. عبد الرحمن بدوي (1917-2002) في دراسته عنها: ”لكن رابعة جاءت فضربت بسهم وافر في سبيل تقنين عدم الزواج عند أصحاب الطريق. ونظنّ أنه كان لها أثرها الحاسم في هذا التوجّه، بعد أن كان الأمر في الغالب أمر مزاج شخصي عند الحسن البصري وإبراهيم بن أدهم والداراني ومن إليهم، إذ صار بمثابة قاعدة كان من الصعب على الصوفيّة من بعد ذلك الخروج عنها. (...) ذلك لأن رابعة امرأة. والغاية العظمى عند المرأة في الحياة هي الزواج، ولذا كان له عند المرأة أهميّة كبرى أشدّ بمراحل من أهميّة عند الرجل. فإذا وجدناها، وهي المرأة تحرص على عدم الزواج، فما أبلغها من قدوة عند أهل الطريق!“ (بدوي، م. س، ص58). وسئلت مراراً عن الزواج، وممّا قالته عنه: ”الزواج ضروري لمن له الخيار.. أمّا أنا فلا خيار لي في نفسي، إنّني لربّي وفي ظلّ أوامره، ولا قيمة لشخصي“. (3) (4)

وطلبت رابعة للزواج مراراً من كبار عصرها من الصوفية ومن الحكام. طلبها الصوفي عبد الواحد بن زيد، فأجابته: ”يا شهواني، أطلب شهوانية مثلك. أي شيء رأيت في من آلة الشهوة؟“.

وطلبها للزواج محمد بن سليمان الهاشمي أمير البصرة. وفي ذلك يروي عبد الرؤوف المناوي في طبقات الأولياء: ”كتب محمد بن سليمان الهاشمي، وكانت غلة ملكه كل يوم ثمانية آلاف درهم، إلى كبراء أهل البصرة في امرأة يتزوجها، فأجمعوا على رابعة. فكتبت إليه: ”أما بعد! فإن الزهد في الدنيا راحة البدن، والرغبة فيها تورث الهم والحزن، فهبي مزاذك، وقدم لمعادك، وكن وصي نفسك، ولا تجعل الرجال أوصياءك فيقتسموا تركتك، وصم الدهر، واجعل فطرك الموت. وأما أنا فلو خولني الله أمثال ما حزته وأضعافه لم يسرنني أن أشتغل عن الله طرفة عين، والسلام“ (بدوي، م. س، ص 52-51، نقلاً عن طبقات الأولياء للمناوي، مخطوط الظاهرية).

فريد الدين العطار راوي سيرة رابعة سماها مريم الثانية يقول في مستهل ترجمته لها: ”الفانية في الوصال، المقبولة عند الرجال، كأنها مريم ثانية، صافية صفية، إنها رابعة العدوية“ (العطار، م. س، ص 259).

وهي مسألة تستوجب التوقف عندها.

مريم في القرآن مثال المرأة، المرأة القدسية العفيفة والبتول. إنها المرأة الوحيدة التي يسميها القرآن باسمها، وهو يقر بتوليئتها. ومريم في المسيحية هي وجه الأنوثة في الله، وأحد أبرز ألقابها: ”أم الله“.

ومريم عند الصوفية تتخطى في مقامها وعلو ولايتها وفضائلها الرجال والنساء في آن. روى العطار في التذكرة عن عباسة الطوسية قولها: ”عندما ينادون غداً في ساحات القيامة: يا رجال، فإن أول شخص يخطو في صف الرجال نحو الجنة هي مريم عليها السلام“ (العطار، م. س، ص 259).

ونجد أن التشيع، ولا سيما الإمامي، قد رسم صورة لفاطمة بنت الرسول (632-604هـ/11هـ) بملاح مريمية واضحة. وهو أمر تطرقنا إليه في بحث مطول من كتابنا ”نحو الحوار المسيحي الإمامي“<sup>(5)</sup> ومن ألقاب فاطمة في التشيع: البتول، العذراء، مريم الكبرى. (صليبا، لويس، نحو الحوار، م. س، ص 237).

أما عند أهل السنة فلا يعطى هذا الدور لفاطمة، فتأتي رابعة لتحل محلها وتلعب دور مريم. وهذه النظرة، وهذا الدور المنسوب لفاطمة في التشيع، أو لرابعة في السنن، أو لمريم في المسيحية، يمكن أن يفهم بالعودة إلى ما شرحه العالم كارل غوستاف يونغ (1875-1965) عن المبدأ المؤنث في الألوهية. فهو يؤكد أن أحادية التعبد للمبدأ المذكر، وإغفال نظيره المؤنث يخل بالتوازن في النفس، مما يحدو اللاوعي الجماعي عند الشعوب إلى إيجاد من يمثل تاريخياً ودينياً هذا المبدأ.<sup>(6)</sup>

## الحب الإلهي عند رابعة

تحتل رابعة في التصوف الإسلامي وفي الفكر الإسلامي عامة مكانة بارزة، إذ وسمت لأجيال توجّهات هذا التصوف الناشئ. فهي تمثل تحولاً محورياً فيه، لأنها الأولى، على الأرجح، التي تحدّثت بشاعرية لافتة عن علاقة الحب بين الخالق والمخلوق.

شاءت رابعة أن تحب الله لذاته، لا خوفاً من الجحيم، ولا طمعاً بالنعيم، ولا سيماً بملذّات هذا النعيم، وسنسمعها مراراً تنتقد وتسخر من الطامعين بهذه الملذّات. تقول في أحد أدعيّتها: "إلهي إن كنتُ عبدتك خوف النار، فاحرقني بالنار، أو طمعاً في الجنّة فحرّمها عليّ. وإن كنتُ لا أعبدك إلا من أجلك، فلا تحرمني من مشاهدة وجهك" (العطار، م. س، ص 274).

تبدو رابعة هنا وكأنّها أرادت أن تخلص الناس، وتحرّرهم من وسواس الجنّة والنار، والترغيب بهذه والترهيب من تلك. إذ رأت في كلّ ذلك مصدراً لإفساد المعنى الحقيقي للعبادة. فالعبادة الحقّة هي، في عرفها، تلك التي تقوم لوجه الله خالصة، وغير طالبةٍ لا جزاءً ولا شكوراً، وتتجرّد عن كلّ معاني الثواب والعقاب.

وبين الله والجنّة يبقى خيارها هو الله قطعاً، وهي في ذلك رفعت شعاراً معروفاً لها، ونقله عنها العطار: "الجار (أي الله) ثمّ الدار (أي الجنّة)" (العطار، م. س، ص 271). وتضيف شارحة: "ألا يكفينّا أنّه أمرنا أن نعبدّه، فلو لم تكن هناك جنّة ونار، ألا تجوز الطاعة له؟ ألا يستحقّها لأنّه يعبد بلا واسطة".

ومن أحلى أدعية رابعة في الحب الإلهي، ما نقله الشيخ شعيب الحريفيش<sup>(7)</sup> في الروض الفائق<sup>(8)</sup>: "إلهي أنارت النجوم، ونامت العيون، وغلّقت الملوك أبوابها، وخلا كلّ حبيبٍ بحبيبه، وهذا مقامي بين يديك".<sup>(9)</sup>

ويستوقفنا قولها: "وخلا كلّ حبيبٍ بحبيبه". فهل تستعيد فيه صوراً من حياتها قبل اهتدائها؟ إنّه بالحري الإرهاصات الأولى لما سيُعرف بالغزل الصوفي. فهي هنا بالأحرى ترسم مشهد مقامها أمام سيّدّها الإلهي، فتجده كخلوة الحبيب بحبيبه "وهذا مقامي بين يديك". فخلوة الحبيب بحبيبه هي بالحري صورة لخلوة رابعة بخالقها الحبيب. ويؤكد ما نذهب إليه هنا قولها إذ تشد هذه الخلوة، ممّا نقله عنها الشيخ الحريفيش:

راحتي، يا إخوتي، في خلوتي  
وحبيبي دائماً في حضرتي  
لم أجد لي عن هواه عَوْضاً

وهواه في البرايا محنتي  
(الحريفيش، م. س، ص138).

فهذان البيتان يشرحان دعاءها الآنف، وبهما تكتمل الصورة المرسومة في هذا الأخير. فهي عندما تقول في الدعاء: ”فهذا مقامي بين يديك“، فهي تقصد أن مقامها بين يدي خالقها مقام خلوة الحبيب بحبيبه.

ويتبلور في هذين البيتين، وفي ما يليهما من أبيات ممّا سنورد، مذهب الغزل الصوفي الذي سيزدهر بعد رابعة ويعرف أوجه مع ابن الفارض (642-567هـ/1235-1181). وفيه يحسب السامع أو القارئ أن الشاعر (أو الشاعرة) يتوجّه إلى حبيبه ومعشوقه من بني البشر. في حين أن المقصود هو بالأحرى المعشوق الإلهي. وهذه الازدواجية، أو التورية<sup>(10)</sup> تضفي على الشعر رونقاً وسحراً مميّزاً وأخذاً. ولعلّ رابعة هي رائدة الغزل الصوفي، وهذا النوع الشعري، كما قلنا، سيزدهر وينتشر بعد رابعة في الأوساط الصوفيّة وخارجها، ويستمرّ حتى يومنا هذا. وسبق لنا أن درسناه عند رائد الغزل المعاصر الشاعر نزار قبّاني (1923-1998) ولا سيما في قصيدته العصماء ”لا تسألوني ما اسمه حبيبي“.<sup>(11)</sup>

ونتابع قصيدة رابعة في الغزل الصوفي الشجّية هذه:  
حيثما كنتُ أشاهدُ حُسْنَه

فهو محرابي إليه قبلتي  
إن أمتُ وجداً وما ثمّ رضا  
واعنائتي في الورى واشقوتي  
يا طبيبَ القلب يا كلّ المُنَى  
جُدْ بوصل منك يشفي مهجتي  
يا سروري وحياتي دائماً  
نشأتني منك وأيضاً نشوتي  
قد هجرتُ الخلقَ جمعاً ارتجي  
منك وصلّاً فهو أقصى منيتي  
(الحريفيش، م. س، ص138).

تظهر المعاني الحسّية بيّنة جليّة في هذه الأبيات. فعن أي حُسن تتحدّث الشاعرة؟ وعن أيّ وصل؟ هنا أيضاً تبدو التورية وازدواجية المعاني حاضرة. ويزداد حضورها وضوحاً في حديث رابعة عن نشوتها:

أهي نشوةٌ حسّيةٌ جسديةٌ؟ أم روحيةٌ؟ أم أن الأولى تقود إلى الثانية؟! سبق لنا أن بحثنا في هذه الإشكالية، لا سيما في دراستنا لنشيد الأناشيد البيهلي. وممّا قلناه: ”والأدب الصوفي في الإسلام مليء بالأمثلة المشابهة لإشكالية نشيد الأناشيد. فقصائد غزل الشعراء فهمها المتصوفة غزلاً إلهياً. وأخبار مجنون ليلى وأشعاره مثل بيّن على ذلك، لا بل إن بعض الأشعار الغزلية كانت تُنسب للمتصوفة على أنها غزلٌ إلهي كمثل قصيدة ديك الجن الحمصي (ت235هـ) ”يا كثير الدل والغنج“ التي نسبها الصوفيّة في أخبارهم لأبي بكر الشبلي (ت334هـ) رفيق الحلاج. وذكروا أنّه كان يردها على فراش الموت.

فالخطّ الفاصل بين التشبيب بالحبيب والغزل الإلهي غير واضح، بل بالأحرى غير موجود. فكثيرة هي القصائد الغزلية، (وبعضها جريء وإباحي) التي فهمت غزلاً بالحبيب الخالق. لا بل كثيراً ما كان الحبّ الإنساني جسراً عبوراً إلى الحبّ الإلهي، وهذا اختبار ملايين البشر<sup>(12)</sup> وقصيدة رابعة التي نحن بصدد تحليلها مثل بيّن على ما سبق وقلناه. وهذا المستويان في الحبّ أو النمطان فيه نجد هما واضحين عند رابعة في أشهر ما نسب إليها من شعر:

أحبك حبين: حبّ الهوى  
وحباً لأنك أهلٌ لذاكا  
فأمّا الذي هو حبّ الهوى  
فشغلي بذكرك عمّن سواكا  
وأمّا الذي أنت أهلٌ له  
فكشفك للحُجب حتى أراكا  
فلا الحمدُ في ذا ولا ذاك لي  
ولكن لك الحمدُ في ذا وذاكا

(صليبا، لويس، الوصايا، م. س، ص163-162)

بيد أنّ رابعة لا تتفكّ تروحن الحبّ. فحب الهوى يغدو عندها الذكر الدائم والمتواصل لله، وهي حالة من التأمل الدائم، كما بيّنا في دراسة أنفة (صليبا، لويس، الوصايا الصوفية، م. س، ص164-162). في حين أن الهوى لغوياً ومعجمياً هو: ”ميل النفس إلى الشهوة“<sup>(13)</sup> وفي آيات الذكر الحكيم: ﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة﴾ (الجاثية/23).

أمّا ”هوى“ رابعة، فلا يعمي بصرها ولا بصيرتها، بل هو، في اختبارها ودأبها وديدنها، حضور إلهي

دائم ومستمر يشغلها عن كل ما سواه من شؤون الدنيا. ليصل بها إلى المستوى الثاني والأسمى من الحب حيث تسقط كل الحُجُب بين الحبيب والمحبيب، ويتم ”الكشف“، الذي طالما تاق إليه الحبيب، وذلك بمحض منّة ونعمة إلهية خالصة.

وقصيدة أخيرة لرابعة في الغزل الصوفي والحب الإلهي:

يا سروري ومنيتي وعمادي  
وأنيسي وعدّتي ومُرادي  
أنت روحُ الفؤادِ أنتَ رجائي  
أنتَ لي مؤنسٌ وشوقك زادي  
أنتَ لولاك يا حياتي وأنسي  
ما تشتتُ في فسيح البلاد  
كم بدتْ منّة وكم لك عندي  
من عطاء ونعمة وأيادي  
حبُّك الآن بُغيّتي ونعيمي  
وجلاءٌ لعين قلبي الصادي  
ليس لي عنك ما حييتُ براح  
أنت مني مُمكنٌ في السواد  
إن تكن راضياً عليّ فإنّي  
يا مُنى قلبي قد بدا إسعادي  
(الحريفيش، م. س، ص 137).

نبقى في هذه القصيدة في أجواء الغزل المزدوج وإطاره. فالخطاب يصلح أن يتّجه إلى شخص حسّي، كما يصلح أن يتوجّه نحو الله. فتشتت الشاعرة في فسيح البلاد أهو سياحةٌ روحيةٌ وحجّ، أم هويّة دائمةٌ بحثاً عن حبيب رحل؟!

بيد أن الجانب الحسّي في هذه القصيدة نراه يتضاءل مقياسه بقصائدها السابقة. فلا حبّ الهوى حاضرٌ هنا، ولا الوصل، ولا حُسن الحبيب. ثمة تناقص للتعبير الحسّي الظاهر، مقابل تزايد للتعبير المجرّد الباطن. لكنّ الشاعرة تتدرّج من الكثيف إلى اللطيف، وتزداد تعابيرها رهافة وقوّة إحياء. وفي خلاصة البحث في الحبّ الإلهي والغزل الصوفي عند رابعة، وهي الرائدة في هذا المجال، نورد ما قاله سميح عاطف الزين في هذا المجال: ”وإذا كان قد نشأ للصوفيين، من بعد رابعة، فرق

عديدة متنوعة في الأفكار والطرق، فإنَّ أيًّا من المتقدمين أو المتأخرين منهم لم يبلغ ما بلغته رابعة في العشق الإلهي، حتى إن ابن الفارض (ت632هـ) الملقَّب بشيخ العشاق وإمام المحبِّين في عالم المواجيد والأشواق لم يزد في الحبِّ الإلهي شيئاً عمَّا قالته رابعة العدوية. ومن قبله بعدة قرون ذو النون المصري (ت245هـ) أستاذ من تحدَّث عن الحبِّ والمعرفة في التصوف إنَّما كان يردِّد ما أدعته رابعة في مواجيدها. (...) ومن هنا يتبيَّن أن رابعة العدوية هي رائدة العشق الإلهي عند صوفيَّة المسلمين بالحقيقة والأساس<sup>(14)</sup>. ولا نرى أن هذا الباحث قد جاض الحقيقة في خلاصته هذه.

### 3 - روحانيَّة رابعة وصداها في الغرب

روى الأفلاكي (ق14م) في مناقب العارفين عن رابعة: "ذات يوم رأى جماعة من الأصحاب رابعة وفي إحدى يديها نار، وفي الأخرى ماء، وهي تعدو مسرعة فسألوها: إلى أين أنت ذاهبة؟ وماذا تبتغين؟ فأجابت أنا ذاهبة إلى السماء كي ألقي بالنار في الجنة، وأصبَّ الماء على الجحيم، فلا تبقى هذه ولا تلك. فينظر العباد إلى الله دون رجاء، ومن غير خوف، ويعبدونه على هذا النحو. ذلك أنَّه لو لم يكن ثمة رجاء في الجنة، وخوف من الجحيم، أفكانوا يعبدون الحقَّ ويطيعونه" (بدوي، م. س، ص90، نقلاً عن الأفلاكي، مناقب العارفين، مخطوط فارسي قديم).

واللافت في هذه الرواية أنَّه وقبل الأفلاكي بنحو قرن روى جوفانفيل (1225-1317) - Joi ville مؤرِّخ القديس والملك لويس التاسع حكاية مماثلة.

ويحسن بنا أن نتوقَّف عند رواية جوفانفيل السابقة لرواية الأفلاكي بقرن، لما من شأنها أن تفتح من آفاق واسعة في مجال التصوف المقارن، ولما تتيجها من تلمُّس لأثر ما لروحانية رابعة وتصوفها في التصوف المسيحي. يروي جوفانفيل عن الأخ إيف من بروتون الدومنيكاني سفير الملك لويس التاسع إلى السلطان الأيوبي في دمشق: "وبينما كانوا ذاهبين من محلِّ إقامتهم إلى قصر السلطان، رأى الأخ إيف، الذي يعرف لغة السراسنة (العرب) امرأة عجوزاً تمرُّ بالشارع، وهي تحمل بيمنها وعاءً يحوي ناراً تشتعل، وفي يسراها إبريق ممتلئ بالماء. فسألها الأخ إيف: ماذا تفعلين بهذين؟ فأجابته أنها عازمت على أن تحرق الجنة بالنار، حتى لا يبقى منها شيء، وألت أن تطفئ الجحيم بالماء حتى لا يبقى منه شيء. فسألها: ولمَ تفعلين ذلك؟ فأجابته: لأنني لا أحبُّ أن أعود فأرى أحداً يصنع الخير طمعاً بالجنة، أو خشية من الجحيم. بل حباً بالله وحده القادر أن يصنع لنا كلَّ خير ممكن"<sup>(15)</sup>.

والأخ إيف راهب يتقن العربية وكان الملك لويس التاسع، خلال الحملة الصليبية السابعة، يستخدمه في اتصالاته مع الأمراء العرب. ولا يذكر هذا الراهب اسماً للمرأة العجوز، بيد أن روايته تكاد تطابق رواية



الأفلاكي، ويصعب أن نفترض أن هذا الأخير أخذ عن جوانفيل. والأرجح أن الاثنين: الراهب والأفلاكي، نقلًا روايتهما عن ماثورات شعبية شفوية (أو مدونة لم تصلنا).

واللافت أن حكاية جوانفيل القصيرة هذه ستعرف في فرنسا مصيراً مدهشاً يقودنا إلى عهد الملك الشمس لويس الرابع عشر (حكم 1643-1715)، وإلى سلفه لويس 13 ووزيره الأول الشهير الكاردينال ريشيليو. فمنذ نهاية القرن 16 وبدايات القرن 17 استخدم عدد من المؤلفين، ومن بينهم رهبان يسوعيون وآخرون من منافسيهم الجانسنيس Jansénistes هذه الحكاية في جدالاتهم وتحليلاتهم العقائدية. أمثال اليسوعي (Jérémie Drexel 1634) (في ف9 من كتابه) ورئيس دير سان سيران Jean (Duvergier de Hauranne 1634). وبعضهم رسم لوحة لها. (16)

وعاد المطران جان بيار كامو (1584-1652) 17 Jean Pierre Camus أسقف - Be ley (في مقاطعة سافوا الفرنسية شمال شامبيري) وصديق القديس فرنسوا دي سال وتلميذه فاستخدم في عظاته حكاية جوانفيل هذه، وعندما هوجم بعنف، بسبب الآثار اللاهوتية المترتبة على هذه الحكاية، ردّ بكتاب جدلي ضخم عنوانه "رواية تقوية مستلة من حياة القديس لويس" (1641) وهو مجموعة عظات يدافع فيها عن عقيدة الحب الخالص منتقداً أصحاب الرجاء المرتزق، أي أولئك الذين رجوا السماء أولاً مؤثرينها على الله نفسه، طبقاً لتعبيره. وهو في كتابه هذا يزوّق ويضيف إلى رواية جوانفيل ويؤكد تاريخيتها وصحتها، ويروي أنها حدثت في قرية مسيحية في سوريا، ويزيّنها بلوحة رسمها - Abr ham Bosse. (Rodinson, Ibid). ولما كانت هذه المرأة العجوز مجهولة الاسم، فقد سمّاها المطران كامو كاريته Carité أي الحب، وعَنَوَن كتابه بهذا الاسم.

يقول كامو مؤكداً صحة رواية جوانفيل: "إن غرابة هذه القصة لا تمنع من كونها جزيلة الفائدة. وهي ليست مجرد مثل أخلاقي اخترع للمتعة بل لها أسس أكثر صلابة، لأنها تستند إلى حقيقة أصيلة (...). وما يجعلها أكثر قيمة واعتباراً بالنسبة لنا نحن الفرنسيين هي أنها حدثت في عهد ملكنا العظيم القديس لويس، ودوّنت في زمنه بقلم واحد من أكثر فرسانه نبلاً وفضيلة سيد جوانفيل الذي كان تقريباً شاهد عيان على ما روى، والذي لم يسمح له نبلة بتأتا أن يكتب زوراً" (18).

لماذا يلجّ كامو على تاريخية هذه الرواية وواقعيتها، ويرى في جوانفيل شاهد عيان فيها؟! إنّه يريد أن يستخلص منها تعليماً مسيحياً في الحب المحض Le pur amour يواجه به ناقضيه ومنتقديه من الجانسنيس الذين يرفضون هذا التوجّه اللاهوتي. المطران كامو كاتب سجالي يهوى المناظرات ويحب النقاش، ونحن في خضمّ الجدل حول الحب الخالص الذي ساد فرنسا في النصف الأول من القرن 17. وتيّار الحب الخالص تزعمه يومها معلّم كامو وصديقه القديس فرنسيس السالزي St François de Sales (21/8/1567-28/12/1622) صاحب شعار: "فلنبحث لا عن

جَنَّةُ اللَّهِ، بل بالحري عن إله الجَنَّةِ“ (19)

## Chercher non pas le paradis de Dieu mais le Dieu du paradis

وكامو المدافع الشرس عن لاهوت معلّمه وتعاليمه القديس فرنسيس السالزي، وجد، ووفقاً لتعبير مؤرخ الفكر الديني الفرنسي هنري بريموند Bremond عند جوانفيل، مؤرّخ القديس لويس، قصّة رائعة ورمزاً حياً يجسّد لاهوت الحبّ الخالص Bremond, op. cit, p183.. ألا وهي حكاية الأخ إيف من بروتون مع المرأة العجوز الأنفة الذكر.

ويتوسّع كاموفي حكاية المرأة العجوز التي سمّاها كاريتيه Caritée، ويضيف إليها من عنديّاته، كما أسلفنا. فيجعلها تقول: ”بهذه الشعلة أودّ أن أضرم النار في الجَنَّة، فأحوّلها إلى رماد، فلا يعود أحدٌ يتحدّث عنها. وهذه المياه سأسكبها على لهب الجحيم فلا يكون هناك المزيد من العذاب والخداع في ذاك المكان التعيس. ويصير الله من الآن فصاعداً محبوباً ويُخدَم حبّاً بذاته دون خنوع ولا ارتزاق، وبطريقة نقيّة ولا نفعيّة. بحيث لا يعود الخوف من الجحيم هو ما يجعلنا نحجم عن اقرار الخطيئة، بل حبّ الله، ولأنّها تسيء إليه. وتكرّس بالتالي للأعمال الصالحة، دون أن يكون هدفنا الأساسي الثواب، بل مجد الله ومرضاته“ Camus, op. cit, p103.

وكتاب المطران كامو هو في الأصل، وكما يذكر هو فيه، مجموعة عظات ورياضات روحية كان يلقيها على أبناء أبرشيّته، ويحدّثهم فيها عن هذه المرأة التقيّة الورعة التي نصرّها وعمّدها باسم كاريتيه. وإذ أغرم بها مستمعوه لما أضفى عليها من جرأة وتقوى وسائر الفضائل، رغبوا في أن يروا صورة لها، فطلب من رسّام مشهور يومها Abraham de Bosse فوضع لها نقشا. وهذه المحفورة التي تجسّد ”غربنة“ رابعة العجوز وفرّستها، صارت فيها هذه الأخيرة امرأة شابة تقف وعيناها منتشيتان تضمّر النار في الغيوم بمشعلها وتصبّ المياه على جهنّم لتطفئ نارها. ويتابع المطران كامورواية قصّة كتابه ”كاريتيه“، فيضيف أنّه، وعندما مرّ خصومه بمقرّه ووقع نظرهم على لوحة كاريتيه التي رسمها دو بوسّ وجّهوا إليه شتى التهم مثل انتهاك المقدّسات والمعصية وإلغاء كلّ أسس الدين وتدمير الجَنَّة والنار. فقرّر أن يردّ على هذه المعارضة ويسحقها، فنشر كتاباً من 650 ص جمع فيه عظاته العديدة في موضوع Caritée والحبّ الخالص. كتاب نجد فيه نواة الجدل الذي سيحدث لاحقاً بين بوسويه Bossuet وفينلون Fénelon في الموضوع عينه.

والبطلان الرئيسيّان في مجال الحبّ سيكونان مدام جان غيّن (9/6/1717 – 13/4/1648) ومم Guyon، والمطران فرنسو فينلون (Fénelon (6/8/1651 – 7/1/1715) رئيس أساقفة كامبري Cambrai. مدام غيّن امرأة مثقّفة ومؤلّفة كتبت عدداً من المصنّفات الصوفيّة وهي من قرّاء القديس فرنسيس السالزي والمعجبين بروحانيّته، لكنها ليست لاهوتيّة، بل رفضت أن

تشتغل باللاهوت. وروحانيّتها بعيدة عن انتظار أي ثواب أو الخشية من أيّ عقاب. وهنا نجد تحديداً بعضاً من تصوّف رابعة. وهذا ما تسمّيه الحبّ الخالص. والمطران فينولون تلميذها. وهو مفتون بتجاربه الروحيّة ويؤيّد تعاليمها، بيد أنّه يسعى إلى تبريرها بلغة اللاهوت. إنّهُ ينوي وفقاً لتعبيره بناء نظام، وإدخال الحبّ الخالص في عمارته. ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فقد واجه المطران والكاتب الشهير جاك بوسويه (Bossuet) (27/9/1627-12/4/1704) مقولات فينولون وفنّدها ونقضها، ثم أدانت روما سنة 1699 أقواله. وسُجنت مدام غيّن (1695-1703)، في حين امتنع فينولون عن الدفاع عن تصوّفها. Lory, Pierre, op. cit. إنّهُ جدل سيطر على أجواء الفكر الديني والروحي في فرنسا، وبعض من أوروبا، في النصف الثاني من القرن 17 وكانت له خلفيّاته السياسية من صراعات على النفوذ بين الأسقفين بوسويه وفينولون ممّا يطول عرضه وشرح تفاصيله<sup>(20)</sup>، لذا لن نخوض فيه. ونكتفي، في هذا الصدد، بالإشارة إلى الأثر الحاسم لكامو أسقف Belley، ورابعة التي عمّدها باسم كاريّته، في فكر فينولون ولاهوته. ففي 17/10/1701 كتب فينولون إلى صديقه - Lang ron: "تذكر مؤلّفات أسقف Belley: كاريّته Carité وغيره من الكتب، فأنا بحاجة ماسّة إليها" Bremond, op. cit, p186.

كما كتب فينولون إلى خصمه بوسويه في ذروة الجدل والصراع الفكري بينهما: "إن مطران Belley وصديق القديس فرنسيس السالزي الحميم اتهم منذ سنة 1639 وحتى 1642 أنّه يعلم الوهم تحت مسمّى "الحبّ الخالص". وقيل له تقريباً ما تقولونه لي. وجرى التأكيد على أنّه شاء أن يُنسي الناس الجنّة والجحيم، وأن يخنق الأمل والخوف في أن حتى يقوِّض أركان الدين (...) ولكن وبعد جدلٍ طويل ساد مذهبهُ". Bremond, op. cit, p182.

#### 4- الشطح عند رابعة

الشطح تعبير عن حالة اختبار روحي بلغة البشر، اختبار يعصى فهمه على الإدراك العادي. "التعبير عمّا لا يعبر عنه، ذلك هو الشطح الحقيقي" يقول المستشرق هنري كوربان (1903-1978).<sup>(21)</sup>

ويعرّف ابن خلدون (ت808هـ) الشطح كما يلي: "وأما علم المكاشفة الذي هو ثمرة المجاهدات ونتيجتها، فلم يكن سبيل إلى الخوض فيه. وقد حذر القوم، رضي الله عنهم، من إيداعه الكتب والكلام في شيء منه، إلا ما يدور بينهم من المفاوضات على سبيل الرمز تمثيلاً وإجمالاً، ولا يكشفون لغيرهم شيئاً من معانيه علماً لمقصود الأفهام عن احتماله (...) وإن صدر عن أحد منهم كلمة من ذلك على سبيل الدور سمّوه شطحاً بمعنى أن حال الغيبة والسكر استولت عليه حتى تكلم بما ليس له الكلام به".<sup>(22)</sup>

ورابعة من أوائل الشطّاحين في التصوف الإسلامي. والشطّاح ظاهرة ستتطوّر مع أبي يزيد البسطامي (188 - 261هـ) القائل: "سبحاني ما أعظم شاني"، وستعرف أوجها مع الحسين بن منصور الحلاج (244 - 309هـ/858 - 922) القائل: "أنا الحق" و "أنا من أهوى ومن أهوى أنا".

ورابعة العدوية من السّباقين إلى الشطّاح. وابن خلدون في نصّه الأنف عن الشطّاح عند الصوفيّة ينقل أوّل شطحة البسطامي الأنفة الذكر، ويتبعها مباشرة بشطحة لرابعة تقول فيها: "لو وضعت خماري على النار ما بقي بها أحد" (ابن خلدون، م. س، ص 102).

وهذه الشطحة الرابعة تأتي في السياق عينه للرواية التي نقلها عنها الأفلاكي، والتي، كما ذكرنا، عرفت مصيراً مدهشاً في فرنسا والغرب الأوروبي نقلاً عن جوافيل وكامو. إنّه الحب الإلهي اللانفعي الذي يلهب الجنّة بناره، ويطفئ لهب الجحيم بفيضانه. وينقل ابن خلدون قولاً آخر عن رابعة يؤكّد شطحتها هذه: "قال سفيان الثوري لرابعة: ما حقيقة إيمانك؟ فقالت ما عبديته خوفاً من ناره، ولا طمعاً في جنّته. فسأكون كالأجير السوء، بل عبديته حباً له، وشوقاً إليه" (ابن خلدون، م. س، ص 69).

أجير السوء، مصطلح رابعي يكاد يتطابق مع تعبير المطران كامو "المرتزق" وعبادة المرتزق الذي يضعه على لسان رابعة "المتفرنسة" كاريّتيه، ويلخص به نظرته إلى العبادة النفعيّة.

واللافت في شطحة رابعة الخلدونية هذه أنّنا لا نجد لها في مصادر أخرى. وتبقى أشهر شطحاتها قولها في الكعبة حين حجّت: "هذا الصنم المعبود في الأرض، وإنّه ما ولجّه الله ولا خلا منه". وقد نقل عنها ابن تيمية (661-728هـ) شطحتها هذه<sup>(23)</sup> وأنكر نسبتها إليها: "وأما ما ذكر عن رابعة من قولها عن البيت إنّه الصنم المعبود في الأرض، فهو كذبٌ على رابعة. ولو قال هذا من قاله لكان كافراً يستتاب والإقتل" (ابن تيمية، م. س، ص 94). وابن تيمية كمادته يأخذ بحرفية النص والكلام، ويغفل أو يتغافل أن قول رابعة شطحة، فبالعودة إلى تحديد ابن خلدون الأنف الذكر، يمكن أن نعتبر أن حال الغيبة والسكر استولت عليها (...).

ويرى عبد الرحمن بدوي أن تكذيب ابن تيمية لا يستقيم، وكذلك فهمه لشطحة رابعة، فكلامها: "يصدر عن الإمعان في السمو بالحياة الدينية بحيث تصفو على كلّ شوائب الحسّ (...). فابن تيمية قد أخطأ فهم المقصود من كلام رابعة، وعلى أساس هذا الفهم الخطأ بنى تكذيبه، وما بُني على خطأ فهو خطأ، وإذن فتكذيبه غير قائم على أساس صحيح. ولهذا فلا نستطيع أن نقيم له وزناً" (بدوي، م. س، ص 81).

وشطحة ثالثة لرابعة: روى الشيخ عبد الرؤوف المَنَاوي في طبقاته: "وسمعت رابعة قارئاً يقرأ: ﴿إِنْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكُهَوْنَ﴾ (يس 36/55). فقالت مساكين أهل الجنّة في شغلهم وأزواجهم"<sup>(24)</sup>.

وكلمة فاكهون هنا معناها في كثير من التفاسير: "يفتضون الأبقار". ومن هنا امتعض ضمير رابعة من هذا المعنى الشهواني، وهي التي ارتفع عندها معنى الجنّة إلى أعلى درجة من درجات الروحية.

(بدوي، م. س، ص84). ويعتبر عبدالرحمن بدوي في كتابه عن رابعة أنها أول من تعرّض لنقد القرآن ولا سيما تأويله من ناحية ما فيه من أوصاف حسّية شهوانية. ويضيف المقصود الأبعد في ذهن رابعة لا الهدم والطعن، بل أن تسمو بالحياة الدينية ومعاني القرآن والإسلام إلى أعلى درجة من الروحية مستطاعة“ (بدوي، م. س، ص86).

فلذا فلها فضل الريادة في استهلال هذه الحركة التي ستبلغ أوجها مع أبي يزيد البسطامي القائل: ”من يرى الله، فماذا يريد بعد من الحوريّات؟“، و ”الجنة اثنتان: جنة النعيم، وجنة المعرفة. فجنة المعرفة أبدية، وجنة النعيم مؤقتة“ (صليبا، لويس، إشارات، م. س، ص41). و ”ما الجنة؟ لعبة صبيان“ (صليبا، لويس، إشارات، م. س، ص48).

ومن هنا يظهر للعيان دور رابعة العدوية البارز في الحياة الروحية في الإسلام.<sup>(25)</sup>

## ENDNOTES

1 - الجويني حفيظ، ساره، صورة المسيح في التراث الصوفي الإسلامي، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2010.

2 - بدوي، عبدالرحمن، شهيدة العشق الإلهي رابعة العدوية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1962، ص54-55، نقلاً عن قوت القلوب لأبي طالب المكي، القاهرة، 1932، ج4، ص150.

3 - العطار، فريد الدين، تذكرة الأولياء، ترجمة دة منال اليمني عبدالعزيز، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ط1، 2006، ج1، ص267.

4 - Lory, Pierre. Rabi'a Al'Adawiyya. article in: Les Femmes My -- tiques histoire et dictionnaire, collection Bouquins. Paris, Editions R Laffont. 2013

5 - صليبا، د. لويس، نحو الحوار المسيحي-الإمامي، بحوث في نقاط الالتقاء بين المسيحية والتشيع، جبيل/لبنان، دار ومكتبة بيبليون، ط2، 2016، ب3/ف1 ك مريم العذراء وفاطمة الزهراء تفاعل بين ديانتين ولقاء، ص213-263.

6 - صليبا، د. لويس، الديانات الإبراهيمية بين العنف والجدل والحوار مع بحوث في اليوغا والتصوفين الإسلامي والهندوسي، جبيل/لبنان، دار ومكتبة بيبليون، ط3، 2020، ب3/ف1: شطحات أبي يزيد البسطامي بين تصوّف الإسلام والمسيحية والهندوسية، ص195.

7 - الشيخ شعيب الحريفيش (ت810هـ/1407م): شعيب بن عبدالله بن سعد بن عبدالكافي أبو مدين المعروف بالحريفيش، متصوّف مصري من أهل القاهرة، جاور بمكة، له: -1الروض الفائق في المواعظ والرقائق. -2شرح قصيدة من ذاق طعم شراب القوم يدره.

8 - يروي الحريفيش عن دعاء رابعة هذا ما يلي: «حكي عن رابعة العدوية رحمها الله تعالى أنها كانت إذا صلّت العشاء قامت على سطح لها، وشدّت عليها درعها وخمارها، ثم قالت: (...) ثم تقبل على صلاتها. فإذا كان وقت السحر، وطلع الفجر قالت: إلهي هذا الليل قد أدبر، وهذا النهار قد أسفر، فليت شعري أقبلت مني ليلتي فأهناً،

أم رددتها علي فأعزى. فوعزتك هذا دأبي ما أحييتني وأعنتني. وعزتك لو طردتني عن بابك ما برحت عنه، لما وقع في قلبي من محبتك» (الحريفيش، م. س، ص 137).

9 -الحريفيش، الشيخ شعيب، الروض الفائق في المواعظ والرقائق، تحقيق وتدقيق أحمد سعد علي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1949، ص 137.

10 -التورية عند أهل البديع هي أن تحمل كلمة أو جملة مهنيين أحدهما أقرب إلى الذهن، لكنه غير المقصود، والثاني بعيد إذ إنه المقصود. كمثّل قول الشاعر: (يمرّ بي كلّ وقتٍ / وكلّما (مرّ) يحلو) فكلّمة (مرّ) لها معنيان: مرّ أي عبر، ومرّ أي صار أشدّ مرارة.

11 -صليبا، لويس، الوصايا الصوفية العشر: أدب الحياة في التصوف الإسلامي مقارنة بالتصوفين الهندي والمسيحي، جبيل/لبنان، دار ومكتبة بيبليون، ط 1، 2021، ص 170-167، فق: نزار على طريقة الصوفية.

12 -صليبا، د. لويس، الرغبة المبتسرة محاولات وأبحاث في المحرّم، تقديم ماجدة داغر، جبيل/لبنان، دار ومكتبة بيبليون، ط 2، 2013، ص 36-35.

13 -الباشا، محمد خليل، الكافي معجم عربي حديث، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع، ط 4، 1999، ص 1071.

14 -الزين، سميح عاطف، رابعة العدوية دراسة وتحليل، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1988، ص-87.

15 Joinville. Jean. Histoire du Saint Louis, texte rapproché du français moderne par M. Natalis de Wailly, Paris. Hachette. 7ème éd - tion. 1880, Ch87, f445, pp200-201.

16 Rodinson, Maxime. Éthique et pratique en Islam. in Revue le Point théologique, Paris. Beauchesne. No 43, 1985, p89.

17 -جان بيبير كامو (4/11/1584-25/4/1652) ولد في باريس. درس القانون 1600. وحصل على إجازة في القانون الكنسي 1602، ودكتوراه في القانون المدني في أورليان. عمل محامياً في برلمان باريس 1606. سيم كاهناً 1608 بعد أن قضى فترة راهباً عند الكارتوزيين. رسمه معلّمه وصديقه القديس فرنسيس دو سال مطران جنيف وأميرها أسقفاً على بيلاي وله من العمر 24 وذلك بعد أن حصل على إذن من روما لصغر سنّه. مارس وظيفته الأسقفية بجدارة ونجاح رغم ما أثار من جدل من جهة الجانسنيست. وأسّس ثلاثة أديرة. انتقد الرهبان في كتاباته. استقال من أبرشيته 1629 بعد أن أدارها عشرين عاماً. واعتزل في دير نوتردام d'Aunay. ثم عيّنه فرنسوا دو هالاي de Halay رئيس أساقفة Rouen المريض نائباً عاماً في أبرشيته. ترك Rouen 1649 واعتزل في دير Incurables في باريس حيث أمضى سنواته الأخيرة في صيام وصلوات وتكفير. وتوفي في هذا الدير في 25/4/1652. كان كامو كاتباً غزيراً ألف أكثر من 200 كتاباً، منها 35 رواية بين 1620 و 1630، و 20 قصّة بين 1630 و 1644. شارك كامو بحماس في جدالات عصره، وفي زمن الإصلاح الكاثوليكي المضادّ للبروتستانتية كتب نحو خمسين قصّة تقوية ذات طابع رومانسي متعمّد. وكان رهانه غرس الدافع نحو الله في قلب الحياة العلمانية من خلال الاستخدام التناقضي المسبق للقصّة الروائية، ممّا قاده إلى تطوير شاعرية حقيقية للتفاني والتكرّس. وكتاباته تشهد للحظة أساسية في روحانية القرن 17.

Camus, Mgr Jean Pierre, La Carité ou le portrait de la vraie- 18  
Charité: Histoire dévote tirée de la vie de St Louis, Paris, Gervais A -  
liot, 1641, pp37-38

Bremond, Henri, Histoire littéraire du sentiment religieux en- 19  
France depuis la fin des guerres de religion jusqu'à nos jours, Paris.  
.Bloud et Gay, 1916, Tome 1, pp181-182

20 -نقرأ في دراسة نقدية وتاريخية لمذكرات مؤرخ بوسويه وكاتب سيرته الأبائي لوديو **Ledieu** ما تعرييه التالي: "وهكذا يجد بوسويه نفسه في خضم صراع مع زميله المطران فينولون تلميذ مدام غيُون المتهمة بالسكينية **Quiétisme**، وهو مذهب أسسه **Molin**س مولينوس ويقول إن الحب الإلهي يوصل إلى الفناء بالله بيسر، ويولد في النفس سلاماً مطلقاً يغنيها عن العبادات أو أية طقوس دينية أخرى، فيلاحق خصمه عند الملك، ومع البابا في آن. فيعمد لويس 14 إلى نفي رئيس أساقفة كامبراي (فينولون) في حين يدين البابا، إرضاء للملك لويس 14، كتاب فينولون "حكم القديسين" وفيه يؤيد هذا الأخير عقيدة حب الله لذاته من دون أي خليط من ذلك الخوف الذي يسميه اللاهوتيون "ذليل". ويستخدم بوسويه كل الوسائل المتاحة له لتشويه سمعة فينولون ومام غيُون التي سجت في الباستيل مدة خمس سنوات. ويصر على أن التكرس **Dévotion** المعقول يجب أن يمر عبر السلطة الزمنية، في حين تعلم مدام غيُون مساراً مباشراً من القلب إلى القلب. وكانت اتهامات السكينية لا أساس لها من الصحة. فمام غيُون لم تكن تعرف مولينوس مؤسس مذهب السكينية ولا مؤلفاته. وتهمة السكينية لم تكن سوى مجرد ذريعة، أما السبب الرئيسي لهذا النزاع والجدل المحتدم فصراعات على النفوذ في البلاط الملكي، لا سيما وأن فينولون كان مربّي دوق **Bourgogne** ولي العهد **Urbain, Cu**.  
**L'abbé Ledieu historien de Bossuet: notes critiques sur le texte de ses "Mémoires" et son "Journal", article in Revue Littéraire de la France.**  
.Vol 4, No 4, 1897, pp560-565

21 -صليبا، د. لويس، إشارات شطحات ورحيل، أناشيد ومختارات صوفية مع أبرز شطحات البسطامي والحلاج ولوحات لعدد منها ودراسة لها، تقديم المستشرق بيير لوري، جبيل/لبنان، دار ومكتبة بيبليون، ط3، 2013، ص8.

22 -ابن خلدون، عبد الرحمن (732-808هـ)، شفاء السائل وتهذيب المسائل، تحقيق محمد مطيع الحافظ، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط1، 1996، ص102.

23 -ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد (661-728هـ)، مجموعة الرسائل والمسائل، تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1992، ج1، ص94.

24 -المنأوي، الشيخ زين الدين محمد عبدالرؤوف (952-1021هـ)، الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية أو طبقات المنأوي الكبرى، تحقيق وتعليق د. عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1994، ج1، ص203.

président français Nicolas Sarkozy était convaincu que l'Ukraine serait un jour membre de l'OTAN, mais qu'il n'y avait pas d'intérêt à précipiter le processus et contrarier la Russie, surtout si le public ukrainien était majoritairement contre l'adhésion ». Gordon poursuit en paraphrasant l'opinion de Levitte que, « La déclaration du sommet de Bucarest était très claire que l'OTAN avait la porte ouverte et que l'Ukraine et la Géorgie avaient une vocation à rejoindre l'OTAN ». Au sommet de l'OTAN d'avril 2008 en Roumanie, il fut demandé à la Croatie et à l'Albanie d'adhérer – ils l'ont fait en 2009 – et une décision concernant l'Ukraine et la Géorgie fut repoussée à décembre 2008. Mais en août, les forces géorgiennes ont attaqué la province de sécessionnistes d'Ossétie du Sud – peut-être sous l'illusion que l'OTAN viendrait à leur rescousse – déclenchant une courte et désastreuse guerre avec la Russie. Le vote sur la Géorgie et sur l'Ukraine fut rangé dans un placard à la fois à cause de cette guerre et d'un sondage Gallup indiquant que 40% des Ukrainiens considéraient que l'OTAN était une menace, et que seulement 17% de la population avait une vue favorable de l'alliance.

<https://dispatchesfromtheedgeblog.wordpress.com/11/03/2014/wikileaks-ukraine-nato/>

12 - DAUBENTON Annie, Op.cit., pp.-146 ,145

13 - Ibid.

14 - ARJAKOVSKY Antoine, Russie, Ukraine : de la guerre à la paix? Parole et silence, Plans-Sur-Bex (Suisse), 2014, p.16

15 - Ibid, pp.265-255.

16 - Ibid, p.258

17 - Ibid, pp.260 ,259.

18 - Ibid, p.260.

19 - Ibid.

20 - Ibid.

21 - Ibid., pp.265-261.

22 - «La troisième révolution ukrainienne», Entretien avec Andriy Parubiy, Politique internationale, n:-144 été 2014, p.73.

23 - Ibid.

24 - SCHMITT Olivier, «L'Ukraine dans la grande stratégie russe», Analyse de la crise ukrainienne, Regards universitaires (vol.2), Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire (IRSEM), p.3

25 - Ibid.

26 - Ibid.



Russie: « l'élargissement de l'OTAN n'a rien à voir avec la modernisation de l'alliance, ni avec la sécurité en Europe. Au contraire, c'est un facteur représentant une provocation sérieuse et abaissant le niveau de confiance mutuelle. Nous sommes légitimement en droit de demander ouvertement contre qui cet élargissement est opéré ». GOURDIN Patrice, op.cit., p.352.

7 - On note à ce propos le soutien fervent et constant à Vladimir Poutine des minorités russophones ukrainiennes adeptes du christianisme orthodoxe et acceptant l'autorité du patriarcat de Moscou. GOURDIN Patrice, Op.cit., p.351.

8 - DAUBENTON Annie, L'indépendance à tout prix, Buchet Chastel, Paris, 2014, p.145.

9 - Ibid.

10 - « La troisième révolution ukrainienne », Entretien avec Andrey Parubiy, Politique internationale, n : -144 été 2014, p.73.

11 Un accord a été signé en février 1990 entre le dirigeant soviétique d'alors Mikhaïl Gorbatchev, le Secrétaire d'Etat US James Baker, et le Chancelier allemand Helmut Kohl. Le problème à l'époque était l'Allemagne et l'OTAN. Selon le traité ayant mis fin à la Deuxième Guerre Mondiale, les Soviétiques avaient le droit de garder des troupes en Allemagne de l'Est. Les USA et les Allemands essayaient de négocier une réunion des deux Allemagnes qui retirerait les 380.000 soldats soviétiques stationnés à l'Est, tout en conservant des forces US et de l'OTAN à l'Ouest. Les Russes voulaient bien retirer leurs troupes, mais seulement si les USA et les forces de l'OTAN ne remplissaient pas le vide ainsi créé. Le 9 février, Gorbatchev a dit à Baker que « toute extension de la zone d'influence de l'OTAN serait inacceptable ». Baker lui a assuré que « La juridiction de l'OTAN ne bougerait pas d'un pouce vers l'est ». De sa part, le Chancelier allemand de l'époque Helmut Kohl a assuré au dirigeant soviétique que « Naturellement l'OTAN ne pouvait pas étendre son territoire » en Allemagne de l'Est. WikiLeaks a révélé un câble secret décrivant une réunion entre des diplomates français et Etats-Uniens qui suggère que l'annexion de la Crimée s'inscrit dans l'objectif de la Russie de bloquer un plan de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord (OTAN) pour venir s'installer jusqu'à la frontière occidentale de la Russie. Le plan russe de l'annexion de la Crimée a été mis en route au moins depuis 2009. Intitulé « A/S Réunion de Gordon avec des décideurs politiques à Paris », le câble résume une petite réunion du 16 septembre 2009 entre Philip Gordon, alors Secrétaire d'Etat US adjoint pour les Affaires Européennes et Eurasiennes, et les diplomates français Jean-David Levitte, Damien Loras, et François Richier. Selon le câble, Levitte, ancien Ambassadeur de France aux USA de 2002 à 2007, place l'interjection que « Le

minimalistes décidées contre les dirigeants russes, tandis que de son côté, Kiev pouvait «déclarer la victoire»<sup>25</sup>.

Certains analystes voient que le bilan est néanmoins très satisfaisant pour Vladimir Poutine, puisque l'annexion de la Crimée a été complètement oubliée et qu'il a démontré à Kiev sa capacité à faire monter la tension au besoin en manipulant les groupes russophones, un signal que les autorités ukrainiennes n'oublieront probablement pas, contraintes qu'elles le sont d'engager une réforme constitutionnelle favorisant l'autonomie des régions comme le souhaitait Moscou<sup>26</sup>.

Ainsi, et toujours selon certains observateurs, se pose la question, devant une victoire présumée de Vladimir Poutine, sur l'efficacité des sanctions imposées par les Etats Unis et l'Union européenne à l'égard de la Russie, des sanctions qui ont porté le parfum de la guerre froide et rallumé le conflit Est/Ouest.

#### REFERENCES :

1 -<http://tnova.fr/études/la-crise-en-crimée-pourquoi-que-faire>

2 - Ibid.

3 - GOURDIN Patrice, « Ukraine : Géopolitique d'un Etat tampon », Géopolitique de la Russie et de son environnement, Diploweb.com, 24 janvier 2016, pp.352 ,351.

4 -En 26 mars 2017, nous avons assisté à des manifestations réunissant des milliers de Russes, qui ont eu lieu en Russie à Moscou à l'appel d'Alexeï Navalny, figure de l'opposition de à Vladimir Poutine, pour dénoncer la corruption, et ce malgré l'interdiction dans la plupart des cas des autorités locales. L'opposant a été arrêté, avec plusieurs centaines d'autres manifestants.

Un tel rassemblement n'avait été vu à Moscou depuis les grandes manifestations de l'hiver 2012. Manifestations en Russie : l'opposant Alexeï Navalny arrêté à Moscou-RFI, [www.rfi.fr> Asie pacifique>20170326](http://www.rfi.fr/Asie_pacifique/20170326).

5 - <http://tnova.fr/études/la-crise-en-crimée-pourquoi-que-faire>

6 - Dans le même contexte, Vladimir Poutine, le président russe actuel, a aussi redouté que l'Alliance atlantique ne profite des dispositions pro-occidentales des dirigeants pro occidentaux dans l'espace de son étranger proche pour s'élargir vers l'est. Deson point de vue, exprimé avec véhémence le 10 février 2007 à la conférence de Munich sur la sécurité, l'avancée de l'OTAN vise exclusivement à encercler la

nouvel empire<sup>22</sup>.

Vladimir Poutine ne veut pas seulement étendre sa mainmise sur la Crimée, ni même sur le Donbass. Ce qu'il souhaite, c'est contrôler l'Ukraine entière<sup>23</sup>.

Se pose alors la question sur la stratégie russe menée précisément par Poutine afin de rendre à Moscou sa puissance et son influence sur la scène internationale<sup>24</sup>.

Poutine considère les relations internationales comme un jeu à somme nulle, où ce qui est gagné par un acteur, l'est forcément au détriment de l'autre. Ainsi, ses buts sont de faire reculer l'influence occidentale en Europe de l'Est, afin de permettre à la Russie d'étendre ses propres zones d'influence.

Cette stratégie le conduit à s'entourer des trous noirs économiques (Ukraine, Biélorussie) et de conflits gelés (Transnistrie, Abkhazie, et Ossétie du Sud), que Moscou pense plus faciles à influencer en fonction de ses intérêts.

La politique russe en Ukraine se comprend alors dans ce contexte, c'est-à-dire dans la grande stratégie russe consistant et visant à recréer une sphère d'influence. La manœuvre poutinienne se décompose ainsi en trois phases : identifier l'opportunité, changer le statu quo, forcer l'adversaire à reconnaître le nouveau statu quo. Cette manœuvre a été à l'œuvre en Ukraine depuis le début de la crise.

L'objectif étant de refaire de l'Ukraine un Etat-client, Poutine a profité des troubles initiés par la Révolution ukrainienne pour envahir la Crimée et justifier le retour de celle-ci dans le giron russe.

La difficulté n'était pas l'invasion elle-même (à laquelle la grande majorité de la population de Crimée était favorable) mais de faire accepter ce changement à ses adversaires : le gouvernement ukrainien et les Occidentaux. Pour ce faire, la Russie a augmenté les enjeux en téléguidant les populations russophones de l'Est de l'Ukraine et en massant des troupes à la frontière, faisant ainsi miroiter la possibilité d'une déstabilisation plus profonde de l'Ukraine voire d'une invasion.

La réunion qui s'est tenue à la suite à Genève a été l'étape suivante: semblant entendre raison, la Russie est apparue comme souhaitant calmer les tensions. Les Etats occidentaux ont interprété ceci comme un geste dans la bonne direction et vont laisser expirer les sanctions

politique. On comprend qu'on est loin ici du cas de la Crimée qui, en mars 2014, relève toujours de la souveraineté ukrainienne. De plus, l'ensemble des membres du Conseil de sécurité se sont prononcés le 17 mars contre le référendum en Crimée (à l'exception de la Russie, la Chine s'étant abstenue). La deuxième différence majeure est que, dans le cas du Kosovo, le Tribunal Pénal International pour l'ex-Yougoslavie (TPIY), a clairement établi des cas de purification ethnique et de crimes contre l'humanité perpétrés par la Serbie à l'endroit des Kosovars.

En Crimée, il n'y a pas eu un seul coup de feu avant que «les hommes verts» de Russie n'envahissent la péninsule. On compte en revanche plusieurs victimes parmi les Ukrainiens et les Tatars de Crimée. Enfin, à la différence de la Crimée qui a été annexée en 15 jours par la Russie, la reconnaissance de l'indépendance du Kosovo par les Etats Unis et par la majorité des Etats européens a pris plus de huit ans. Et ce n'est qu'après l'échec de deux médiations du président finlandais, le prix Nobel de la Paix Marti Ahtisaari, et celle du diplomate allemand Wolfgang Ischinger, - chacune prévoyant des plans de coexistence des deux nations serbe et kosovare qui ne déterminaient pas la forme du régime final de souveraineté, que le Kosovo en est venu à prendre ses responsabilités.

A la fin de son discours, Poutine donne le fond de sa mythologie. Il considère que la Russie souffre de la même blessure que l'Allemagne qui fut partagée en deux Républiques pendant la guerre froide.

« Notre nation, cependant, a soutenu sans équivoque le désir sincère et irrésistible des Allemands pour une unité nationale. Je suis convaincu que vous n'avez pas oublié cela, et je m'attends à ce que les citoyens d'Allemagne soutiennent également l'aspiration des Russes, de la Russie historique, à restaurer l'unité ». On voit mal donc en quoi le parallèle peut tenir. En effet, c'est l'URSS qui s'est auto-effondrée en 1991, l'indépendance de l'Ukraine ne fut pas une décision extérieure. Elle repose sur un référendum auquel a participé largement la population de l'Est et du Sud.

Deuxièmement, ce n'est qu'une minorité des Ukrainiens du Donbass qui souhaite l'intégration à la Russie. Ainsi, une grande partie des analystes, surtout occidentaux, voient que le projet de Vladimir Poutine, c'est cette idée maniaque consistant à restaurer le territoire de l'empire tsariste dont avait hérité l'URSS et de fondre les deux héritages dans un

Certains voient qu'il y a beaucoup de mauvaise foi dans cette partie du discours: Au sujet de l'OTAN, aucun traité n'a jamais été signé interdisant l'intégration par l'OTAN de nouveaux membres. Poutine dit faussement que le gouvernement ukrainien a déclaré vouloir faire partie de l'OTAN alors que le premier ministre Iatseniouk a très tôt affirmé, malgré l'annexion de la Crimée, et avec sang-froid, qu'il ne demandait pas à faire partie de l'OTAN. Par ailleurs, Poutine sait que le droit à l'auto-détermination de l'Ukraine en 1991 était possible dans la mesure où l'Union soviétique s'était abordée en 1990 à l'époque de M. Gorbatchev, ce qui fut confirmé le 21 décembre 1991. De plus, Poutine sait qu'il n'y avait absolument aucune provocation en Crimée avant l'intervention russe. Poutine a lui-même reconnu par la suite qu'il s'agissait de soldats russes qui se trouvaient derrière «les forces d'auto-défense».

En définitive, Poutine justifie entièrement sa vision des relations internationales, basées sur ce qu'on appelle «le droit du plus fort» en se référant à l'exemple du Kosovo. Ceci est très discutable puisqu'il faut distinguer entre droit international et droit des Etats-nations ce que mélange allègrement Poutine.

Le président russe se réfère dans son discours à la décision de la Cour Internationale de Justice autorisant en 2010 le Kosovo à déclarer son indépendance. Angela Merkel a estimé que cette comparaison était honteuse. En effet, comme l'ont expliqué Paul Linden- Retek et Evan Brewer, les cas du Kosovo et de la Crimée n'ont absolument rien à voir pour trois raisons majeures. D'une part, lorsque le 17 février 2008, le Kosovo a déclaré son indépendance, il ne se trouvait plus sous l'autorité de la Serbie mais sous protection de l'ONU. La résolution du Conseil de sécurité de l'ONU n : 1244 représente alors son cadre légal. Or, à la différence du droit des Etats-nations qui refuse toute sécession d'une région même autonome, le droit international «ne soutient ni n'empêche » une déclaration d'indépendance.

Les juges de la Cour internationale de justice ont donc estimé en 2010 que ce qui n'est pas interdit par le droit international est permis. L'usage dans de tels cas est le degré de reconnaissance internationale. En 2008, neuf des quinze membres du Conseil de sécurité de l'ONU reconnaissaient de facto le Kosovo comme Etat indépendant. La déclaration d'indépendance n'est donc venue que confirmer un fait

violons les normes du droit international. Tout d'abord, c'est une bonne chose qu'ils se souviennent enfin, au moins qu'il existe une telle chose, à savoir le droit international – mieux vaut tard que jamais. (...) Les forces armées russes ne sont jamais entrées en Crimée, elles étaient déjà là, conformément à un accord international. (...) Point suivant.

Lorsqu'il a déclaré son indépendance et a décidé d'organiser un référendum, le conseil suprême de Crimée s'est référé à la Charte des Nations- Unies, qui parle du droit des nations à l'autodétermination. A ce propos, je tiens à vous rappeler que lorsque l'Ukraine a fait sécession de l'URSS, elle a fait exactement la même chose, presque mot pour mot. L'Ukraine a utilisé ce droit, mais les habitants de la Crimée se le voient dénié. Pourquoi donc? (...) Nous ne cessons d'entendre de la part des Etats- Unis et de l'Europe occidentale que le Kosovo est une sorte de cas particulier. Qu'est- ce qui le rend si spécial aux yeux de nos collègues? Il s'avère que c'est le fait que le conflit au Kosovo ait donné lieu à tant de pertes en vies humaines. Est-ce là un argument juridique? La décision de la Cour internationale de justice (CIJ) ne dit rien à ce sujet. Ce n'est même pas un «deux poids deux mesures», c'est du cynisme brutal, primitif, colossal. (...) Depuis la dissolution de la bipolarité de la planète, nous n'avons plus de stabilité. Les principales institutions internationales ne sont pas renforcées, au contraire, dans de nombreux cas, elles se dégradent gravement. Nos partenaires occidentaux, menés par les Etats Unis d'Amérique, préfèrent ne pas être guidés par le droit international dans leurs politiques concrètes, mais par la force des armes. Ils en sont venus à croire en leur exclusivité et à leur exceptionnalisme, à croire qu'ils peuvent décider eux-mêmes de ce que doivent être les destinées du monde, à croire qu'ils sont les seuls à être toujours dans leur bon droit.

(...) Au contraire, ils nous ont menti à plusieurs reprises, ils ont pris des décisions dans notre dos, ils nous ont placés devant des faits accomplis. Cela s'est produit avec l'expansion de l'OTAN vers l'Est ainsi qu'avec le déploiement d'infrastructures militaires à nos frontières. Ils nous répétaient à chaque fois la même chose : «Eh bien, cela ne vous concerne pas.» Facile à dire. (...) Permettez-moi de souligner également que nous avons déjà entendu des déclarations de Kiev selon lesquelles l'Ukraine allait bientôt rejoindre l'OTAN».

La Crimée n'est donc devenue une colonie russe qu'entre la fin des années 1850 et 1922.

Après la révolution de 1917, on dit qu'il est faux de dire que la Crimée soit devenue russe puisque fut créée une République socialiste soviétique de Crimée. Elle n'est redevenue russe qu'à partir de 1945 et Sébastopol en 1948. Le 19 février 1954, en pleine période de décolonisation dans le monde, et comme c'est déjà mentionné, Nikita Khrouchtchev ne fit que rendre à l'Ukraine son bien en intégrant l'oblast de Crimée à la République socialiste soviétique d'Ukraine. En 1991, la population de Crimée a confirmé par référendum son attachement à la République d'Ukraine<sup>17</sup>.

On est donc loin des affirmations suivantes de Vladimir Poutine qui joue sur la mémoire des générations et non sur l'histoire<sup>18</sup> : «Dans les cœurs et les esprits des gens, la Crimée a toujours été une partie inséparable de la Russie. Cette conviction profonde est fondée sur la vérité et la justice et a été transmise de génération en génération, au fil du temps, en toutes circonstances, malgré tous les changements dramatiques que notre pays a connus tout au long du XXe siècle».

La Crimée a appartenu à la Russie comme on l'a vu au cours de son histoire moins de 80 ans. Il est bien vrai que Sébastopol est resté vingt ans de plus sous domination russe. Mais il existait précisément des accords historiques entre l'Ukraine et la Russie qui prévoyaient depuis 1996 que la flotte de la Mer Noire puisse rester à Sébastopol seulement jusqu'en 2017 (accords prolongés en 2010 sous la présidence Ianoukovitch jusqu'en 2042<sup>19</sup>).

Enfin, pour ce qui est de l'argument religieux selon lequel la Russie tire ses croyances de la conversion du prince Vladimir en 988 à Chersonèse, il serait dangereux d'en tirer comme conclusion que la Crimée devrait pour cela devenir russe. On dit à ce propos que ce n'est pas parce que Clovis a été baptisé par un évêque soumis au pape de Rome que l'Italie doit devenir aujourd'hui française<sup>20</sup>.

Concernant les arguments juridiques présentés par le Kremlin<sup>21</sup>, ceux-ci sont profondément mêlés à la stratégie militaire de Poutine, qui déclare à ce propos:

«Cependant, qu'est-ce que nous entendons de la part de nos collègues en Europe occidentale et en Amérique du Nord ? Ils disent que nous

pense que là où on parle russe, la Russie doit assurer la protection de ces personnes. On n'imagine pas que la France organise un référendum en Wallonie au prétexte que la majorité des Belges sont francophones. C'est que l'Etat russe est influencé par l'Eglise Orthodoxe de Russie qui propose une vision nationaliste de l'Eglise. Celle-ci propose ainsi depuis 2003 à la diaspora russe vivant à l'étranger de s'organiser selon le principe de la langue et de l'origine ethnique. Elle fait donc fi de la présence d'autres communautés orthodoxes appartenant à d'autres patriarcats et elle prend encore moins en compte la présence des autres Eglises chrétiennes majoritaires dans ces pays. Ceci a été considéré comme une hérésie qui a été condamnée par l'Eglise Orthodoxe à la fin du XIX siècle.

De plus, le recensement de 2001 montre que seulement %58,3 de la population est ethniquement d'origine russe (il y a aussi 24,3 % de citoyens ukrainiens d'origine ukrainienne, et %12 de citoyens d'origine tatare).

Le 2ème argument de Vladimir Poutine est historique<sup>16</sup> : «Tout en Crimée évoque notre histoire et notre fierté commune. C'est l'emplacement de l'ancienne Chersonèse Taurique, où le Grand-prince Vladimir Ier a été baptisé. Son exploit spirituel, à savoir l'adoption du christianisme orthodoxe, a prédéterminé la base globale de la culture, de la civilisation et des valeurs humaines qui unissent les peuples de la Russie, de l'Ukraine et de la Biélorussie. Les tombes des soldats russes qui ont permis l'intégration de la Crimée à l'Empire russe se trouvent également en Crimée. C'est aussi Sébastopol – une légendaire ayant une histoire exceptionnelle, une forteresse qui constitue le lieu de naissance de la Flotte russe de la mer Noire».

On a déjà parlé suffisamment des dangers du lien de continuité exclusif que Poutine et le patriarche de Moscou Kirill établissent entre la Rous' de Kiev et la Russie actuelle. On rappelle encore une fois que l'Etat russe ne prend naissance qu'au XVIIe siècle. Par ailleurs, s'il est vrai que Catherine II a signé un traité avec les Ottomans en 1774 à Kutchuk Kaynardja, la Crimée y devient indépendante. Dans les faits, le khanat devient un protectorat russe.

Mais les Russes n'ont occupé physiquement la Crimée qu'après leur défaite lors de la guerre de 1856 -1854 contre la France et l'Angleterre.



fondre les deux héritages dans un nouvel empire<sup>10</sup>. Boris Eltsine tentait ainsi de modérer la marche de l'Ukraine vers l'OTAN<sup>11</sup> au moment où le président ukrainien était en train de négocier son partenariat avec l'alliance<sup>12</sup>.

On souligne à ce propos que Moscou avait longtemps travaillé en sous-main pour récupérer le contrôle politique sur la presqu'île : alors que la Crimée retrouvait son statut d'autonomie au sein de l'Etat ukrainien dès 1992, et reçut immédiatement l'offre politique de Moscou<sup>13</sup>.

Juste après la destitution du président ukrainien Ianoukovitch, le pays se plonge dans un état de chaos surtout à l'est et au sud de l'Ukraine où se sont mobilisés les groupes ukrainiens pro- russes contre le nouveau gouvernement de Kiev.

L'annexion de la Crimée s'inscrit donc dans le contexte gros de la crise. Juste après l'annexion, tout portait à croire que l'Etat russe a pris la décision d'annexer la région Est et Sud de l'Ukraine, ce qui lui permettrait de contrôler l'ensemble de la côte de la Mer Noire, d'avoir un accès terrestre à la Crimée et de pouvoir rejoindre la région de Transnistrie<sup>14</sup>.

Il n'allait pas de cette façon et le Kremlin se contentait de l'annexion de la Crimée, ce qui a posé la question sur la particularité de la Crimée et les véritables raisons russes qui ont poussé Poutine à l'annexer, elle seule, sans les autres parties Est-Sud de l'Ukraine où les populations pro-russes sont très actives.

## **B- Les arguments de Poutine :**

Vladimir Poutine a cherché à justifier l'annexion de la Crimée à l'aide de trois séries d'arguments<sup>15</sup>: sociologiques, historiques et juridiques.

Son premier argument est d'affirmer que %82 de l'électorat a pris part au vote et que %96 d'entre eux se sont prononcés en faveur de la réunification avec la Russie. Il ajoute que « la péninsule de Crimée est aujourd'hui de 2,2 millions de personnes, dont près de 1,5 millions sont Russes ». Ces chiffres sont faux. En effet, Vladimir Poutine confond à dessein l'origine ethnique avec la citoyenneté.

La réalité est que seulement 58,3 % de la population de Crimée est ukrainienne d'origine russe. Être russophone ne signifie pas être russe. C'est tout le problème de la guerre russo-ukrainienne. L'Etat russe

ne cachant pas leur défiance à l'égard de la tutelle de Moscou. Ils présentaient par ailleurs certaines particularités comme (pacifisme, prise en main par des organisations de la société civile très structurée, appui logistique, de certaines grandes fondations américaines privées...) qui ont conduit la Russie à craindre la propagation de révolutions « clé en main ».

A ce stade de l'analyse, la crise actuelle ukrainienne semble toutefois diverger du modèle des révolutions de couleur sur au moins deux points que sont : l'importance du facteur nationaliste dans la crise<sup>7</sup> et l'escalade de la violence.

## **II: La Crimée russe ou russophone?**

On se demande toujours sur l'identité de la Crimée(A), mais aussi sur les arguments utilisés et présentés par Vladimir Poutine afin de l'annexer en 2014(B).

### **A- L'identité de la Crimée**

On répète inlassablement que la Crimée est une partie du territoire russe, elle «tombe dans le dot de l'Ukraine par un hasard de l'histoire»<sup>8</sup>:

croyant bien faire, Khrouchev l'offre en 1954 à la République soviétique d'Ukraine pour sceller l'amitié séculaire entre les peuples russe et ukrainien. Si l'intention était louable selon certains avis, le résultat ne fut pas celui escompté. Après l'indépendance de l'Ukraine, la presque île fut l'enjeu des premiers conflits entre les deux Etats. Le Parlement russe décidait en 1992 «d'examiner la constitutionnalité» de cette décision prise une quarantaine d'années plus tôt. En vain, il ne restait plus qu'à taquiner la péninsule par tous les moyens<sup>9</sup>.

Le partage de la flotte de la Mer Noire provoque accrochages et négociations inabouties jusqu'au printemps 1997. Le «traité d'amitié et de coopération» finit par être signé par les présidents Koutchma et Eltsine: ceux-ci s'accordent sur le partage de la flotte et la location pour vingt ans des installations portuaires en échange d'une partie du règlement de la dette énergétique.

Ainsi, une grande partie des analystes, surtout occidentaux, voient que le projet de Vladimir Poutine, c'est cette idée maniaque consistant à restaurer le territoire de l'empire tsariste dont avait hérité l'URSS et de

entend maintenir les structures euro atlantiques à distance de ses marges.

La doctrine de défense russe, signée par le président Medvedev le 5 février 2010, identifiait comme la première des principales menaces militaires extérieures, la volonté de doter la force de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord (OTAN), «de fonctions globales en violation des normes du droit international et celle «de rapprocher les infrastructures des Etats membres de l'OTAN des frontières de la fédération de la Russie, notamment en ce qui concerne l'élargissement de ce bloc»<sup>6</sup>.

Les bombardements par l'alliance des positions serbes à l'occasion des épisodes successifs puis l'extension de l'OTAN en Europe de l'Est ont été perçus comme un affront direct aux intérêts russes.

Depuis lors, la Russie n'a cessé de chercher à limiter la présence occidentale dans ses marges. Le conflit d'août 2008 en Géorgie a eu notamment comme conséquence d'écarter de manière quasi définitive la perspective d'une intégration de Tbilissi à l'OTAN.

De la même manière, Dimitri Medvedev a mis à profit l'accession du Parti des Régions à Kiev pour négocier avec l'Ukraine un accord dit «flotte de gaz» à Kharkiv en avril 2010 scellant de facto un rapprochement stratégique avec la Russie. Aux termes des stipulations de cet accord, l'expiration du bail de la flotte russe à Sébastopol prévu initialement pour 2017 a en effet été repoussée à 2042 en contrepartie d'une réduction évaluée à 40 Mds de dollars sur dix ans de la facture gazière ukrainienne.

Plus significatif encore, la Rada adoptait en juin une loi «sur les fondements de la politique intérieure et extérieure du pays», consacrant le caractère «hors bloc», de l'Ukraine et annulant par-là les efforts entrepris par l'ancien gouvernement pour se rapprocher de l'OTAN. Selon certains analystes russes, la crise ukrainienne de 2014 telle qu'entretenue par Moscou, pourrait ainsi savoir à prémunir l'espace post soviétique d'un nouveau cycle de «révolutions de couleur» qui sont fortement assimilées à des tentatives de pénétration euro- atlantiques dans l'étranger proche.

Ces mouvements politiques du début des années 2000 (« révolution des roses» en Géorgie en 2003, « révolution orange » en Ukraine en 2004 et, dans une moindre mesure, «révolution des tulipes» au Kirghizstan en 2005) avaient en effet conduit à l'accession au pouvoir d'équipes

par sa stabilité politique. Cette stabilité, du moins comprise comme le maintien au pouvoir de Vladimir Poutine et de ses affidés. Rappelons à ce propos que Poutine se trouva doté d'une majorité confortable au Parlement en 2011, puis réélu président en 2012 dans des conditions contestables et contestées. Par conséquent, il redoute la contagion<sup>4</sup> d'une victoire remportée à ses frontières par tout mouvement favorable à la démocratie et hostile à la corruption ainsi qu'à la fraude. Ensuite, instrumentalisant et usant du sentiment d'humiliation ressenti par une partie des élites dirigeantes et de la population, Vladimir Poutine s'est fait le chantre de la grandeur russe perdue et se pose en héros de sa restauration. Cela entraîne une série d'actions politiques et/ou militaires.

D'abord, la conservation par tous les moyens des «sujets» composant la Fédération de la Russie, comme la Tchétchénie. Puis la reprise et l'amplification de la politique entamée des 1992 en vue de constituer une zone d'intérêt exclusif sur cet «étranger proche» constitué des anciennes républiques soviétiques juridiquement sinon toujours effectivement indépendantes depuis 1991. De plus, la création et/ou l'entretien des foyers d'instabilité par le biais des conflits gelés comme en Moldavie (Transnistrie) ou dans le Sud Caucase (Abkhazie, Ossétie du Sud, Haut Karabakh). Enfin, la récupération de territoires considérés comme russes, telle la Crimée qui, rappelons-le, n'avait jamais été ukrainienne avant 1954, date à laquelle Khrouchtchev l'offrit à la RSS d'Ukraine, sans que cela revêtît alors la moindre importance politique réelle. Les événements ont montré qu'il fallait prendre au sérieux les propos tenus par Vladimir Poutine, dans son discours annuel - mentionné au début de cet article - sur l'état de la Russie, le 25 avril 2005 : «l'effondrement de l'Union soviétique a été une catastrophe géopolitique majeure du XXe siècle».

Il affirmait plus loin: «nous désirons accroître l'indépendance de la Russie et renforcer sa souveraineté. Nous sommes une nation libre. Et notre place, dans le monde d'aujourd'hui, je tiens à le souligner avec insistance, dépendra uniquement de notre force et de nos succès». Il est difficile d'être plus explicite.

## **D- Sur le plan stratégique<sup>5</sup> :**

La Russie qui reste marquée par la conscience de sa vulnérabilité,

## **B- Sur le plan économique<sup>2</sup>:**

Vladimir Poutine a fait de l'avènement de l'Union eurasiatique la priorité de sa politique étrangère dans l'étranger proche.

Compte tenu de l'échec de la CEI à s'affirmer comme une instance d'intégration pour les anciennes républiques de l'Union Soviétique, la voie de la coopération renforcée a été privilégiée par la Russie qui a encouragé le lancement le 6 juillet 2012, d'une Union douanière réunissant la Russie, la Biélorussie et le Kazakhstan. Cette Union eurasiatique, qui peut être regardée comme la déclinaison économique de l'espace culturel décrit précédemment, ne saurait se comprendre sans l'Ukraine.

En effet, les structures économiques de ce pays restent substantiellement tournées vers la Russie, qui demeure, après l'Union européenne prise dans son ensemble, son premier client (%24 des exportations ukrainiennes) et son premier fournisseur (%19,4 des importations ukrainiennes)

.Au-delà, la production industrielle qui reste une composante majeure de l'économie ukrainienne particulièrement à l'est du pays, demeure tributaire de l'approvisionnement en pétrole et gaz russes compte tenu du défaut de matières premières et l'obsolescence des différentes infrastructures énergétiques (centrales thermiques ou nucléaires).

La Russie a désabusé de la dépendance ukrainienne à son profit en exerçant le chantage gazier comme arme énergétique contre l'Union européenne et l'Ukraine.

A titre d'exemple, en 2006 et en 2009, deux suspensions de livraison ont ainsi été opérées par Gazprom qui, poussé par les autorités russes, cherche de manière régulière à s'implanter dans le secteur gazier ukrainien.

La Russie entend ainsi disposer d'un droit de regard sur ce secteur, étant donnée la situation géographique ukrainienne qui fait du pays une voie de transit pour près de %50 du gaz russe à destination de l'Europe occidentale (via le gazoduc Brother Hood ou Druzhba en particulier).

## **C- Sur le plan politique<sup>3</sup>:**

On dit que tout, dans le dossier ukrainien, intéresse Moscou, surtout sur le plan politique. En premier lieu, la Russie était toujours obsédée

La seconde réponse fut la déstabilisation de l'Est de l'Ukraine, en instrumentalisant les pro-russes ukrainiens: ces derniers ont refusé de reconnaître le nouveau gouvernement qui a remplacé celui de Ianoukovitch.

L'annexion de la Crimée semble donc s'inscrire dans un contexte de pénalisation de l'Ukraine, elle trouve ses raisons d'abord et plus généralement dans les intérêts russes en Ukraine (I), mais aussi dans la particularité de la péninsule (II).

## **I : Les Intérêts Russes en Ukraine**

Il est clair que la diplomatie russe s'investirait volontairement dans la crise ukrainienne de 2014 et ceci est dû à plus d'une seule raison :

### **A- Sur le plan culturel et historique<sup>1</sup> :**

L'Ukraine continue toujours à constituer dans l'imaginaire russe, une partie intégrante du monde russe.

Certains analystes voient que contrairement à ce qui est parfois abusivement perçu comme la réactivation de réflexes issus de la guerre froide, l'attitude russe dans la crise ukrainienne semble relever davantage d'une logique nationaliste que d'un calcul impérialiste.

En dépit de déclarations dont on peut penser qu'elles sont destinées à faire craindre la Russie sur la scène internationale, la politique étrangère russe semble en effet de manière constante depuis les années 1990, aspirer à recréer un cercle restreint d'Etats et de communautés appartenant à une civilisation russe dont Moscou serait le dépositaire et la garante. Vladimir Poutine l'a approuvé lui-même:

«La Russie entend favoriser activement le développement de la collaboration des participants à la CEI (Communauté des Etats Indépendants) dans le domaine humanitaire en préservant et en accroissant le patrimoine culturel et civilisationnel commun qui dans le contexte de mondialisation est une ressource importante pour la CEI... Une attention particulière doit être accordée aux mesures visant à soutenir nos compatriotes résidant aux pays de la CEI, aux accords sur la protection de leurs droits et libertés dans les domaines de l'éducation, des langues, de l'emploi, ainsi que des droits et des libertés sociaux, humanitaires et d'autres».

La Russie avait toujours cette nostalgie à la guerre froide, une période pendant laquelle elle a partagé le pouvoir avec les Etats- Unis. A cette époque, le monde était bipolaire et presque divisé en deux camps : Un Camp Occidental présidé par les Etats- Unis et un Camp Oriental présidé par l'URSS (l'Union des Républiques Socialistes Soviétiques).

En 1991, le monde a assisté à la dissolution de l'URSS, et par conséquent, à la fin de la guerre froide. Un monde unipolaire va se dessiner bientôt, présidé cette fois par les Etats- Unis d'Amérique qui vont fêter et traduire leur victoire par imposer leur hégémonie sur la scène internationale.

La Russie avait dès lors ce sentiment de honte et de ressentiment en ayant perdu son statut de superpuissance sur la scène internationale. Vladimir Poutine, le président russe actuel s'est exprimé ouvertement et carrément à ce propos en affirmant que «la chute de l'URSS est la plus grande catastrophe géopolitique du siècle dernier».

Sous la présidence de Poutine, la Russie a effectué un retour remarquable sur la scène internationale en s'impliquant fortement dans des dossiers régionaux et internationaux (qu'il s'agisse des Balkans, du Proche Orient ou encore de l'Iran).

Le dossier ukrainien avait toujours constitué le dossier le plus ardent et le plus brûlant, Comment non et l'Ukraine avait toujours été un Etat tampon entre la Russie et l'Occident, un Etat qui jouissait d'une importance stratégique et géopolitique pour la Russie pour plusieurs raisons.

L'annexion de la Crimée en 2014 s'inscrivait toujours dans ce contexte. Elle n'est pas séparable de la crise ukrainienne de 2014 qui a débouché sur la destitution de Viktor Ianoukovitch, le président ukrainien de l'époque, et la victoire de la révolution de dignité de Maïdan, une révolution pro - européenne et anti- russe et qui a été soutenue par l'Occident y compris les Etats - Unis.

Provoqué par ces évènements précités, l'Ours russe n'a pas tardé de réagir:

La première réponse fut l'annexion de la Crimée suite à un référendum hâtif tenu le 27 mars 2014 par lequel la population criméenne s'est prononcée en faveur d'un rattachement à la Russie.



# **Le Retour de la Russie sur la scène internationale «Etude De Cas: L'Annexion De La Crimée»**

**LT. Colonel Dr. Toufic El Hajj**

---